وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة الى العراق للمدة (٢٠٠٠_**2021**)

رسالة مقدمة الى
الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد_ جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية
من قبل الطالبة

زينب عدنان عبد
بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
شيماء رشيد محيسن

١٤٤٤ هـ ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ))

صدق الله العلي العظيم

(الأنفال آية ٥٣)

إقرار المشرف

أشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ (قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة الى العراق للمدة (2000_2021) المقدمة من قبل الطالبة زينب عدنان عبد، قد تمت تحت اشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد_ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

الأستاذ مساعد الدكتور

شيماء رشيد محيسن

كلية الإدارة والاقتصاد_ جامعة كربلاء

/ / 2023

توصية رئيس القسم

بناء على توصية الأستاذة المشرفة أرشح هذه الرسالة للجنة المناقشة لدراستها وبيان الرأي فيها.

الأستاذ الدكتور

صفاء عبد الجبار الموسوي

رئيس قسم الاقتصاد

/ / 2023

إقرار الخبير اللغوي

أشهد ان الرسالة الموسومة بـ (**قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة الى العراق للمدة (2000_2021)** قد جرى تقويمها من الناحية اللغوية بإشرافي، وقد أصبحت سليمة من الأخطاء اللغوية وما يتعلق بسلامة الأسلوب ولأجله وقعت.

الأستاذ الدكتوّر

محمد عبد الرسول

كلية التربية الإنسانية_ جامعة كربلاء

/ / 2023

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا أطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الاجمالي تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة الى العراق للمدة (2000_2021) المقدمة من قبل الطالبة (زينب عدنان عبد)، وقد ناقشنا محتوياتها وفي ماله علاقة بها ونرى بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً).

الأستاذ الدكتور

توفيق عباس عبد عون

(رئيساً)

2023 / 5 / 21

الأستاذ مساعد الدكتور

احمد حمدي احمد

(عضواً)

2023 / 5 / 23

مدرس الدكتور

علي إسماعيل النصراوي

(عضواً)

2023 / /

الأستاذ مساعد الدكتور

شيماء رشيد محيسن

(عضواً ومشرفاً)

2023 / /

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير _ قسم الاقتصاد _ للطالبة (زينب عدنان عبد) الموسومة بـ (قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي تجارب دول مختارة مع إشارة خاصه الى العراق للمدة (2000_ 2023) أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د. محمد حسين الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد_ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

/ / 2023

إلى المرسل للعالمين رحمة نبينا وسيدنا محمد (صلى الله عليه آله وصحبه وسلم) .... قدوتي ومعلمي

إلى روح والدي من كلله الله تعالى بالهيبة والوقار .... رحمه الله

إلى ملاكي ونور عيني التي غمرتني بدعائها .... أمي الغالية

إلى قرة عيني خالتي الحبيبة الدائمة بالدعاء طوال حياتي (ست سميرة)

إلى أحبائي وسندي في الحياة .... إخوتي (رانيه، سيف، احمد)

إلى أستاذتي المحترمة ....

إلى من أكرمني ربي بوجودهم ووفقني بدعائهم .... أصدقائي

إلى كل أولئك الذين مسحوا دمعاً، أو أضاءوا شمعاً، أو أحدثوا جرحاً.

إليكم جميعا ... يا من كنتْ نتاجهم

أهدي

هذا الجهد المتواضع عربون شكر وامتنان.

الباحثة

إلى كل من علمني حرفاً، وأمدني بخبايا المعرفة، انه لمن دواعي الإقرار بالجميل إن أتقدم بوافر الشـــكر والتقدير إلى من اسند جهدي وشجع صبري وتعقب أمري بالبصيرة النيرة الأستاذ مساعد الدكتورة شيماء رشيد محيسن لما بذلته من جهد خلال مدة إشرافها لإتمام هذه الرسالة راجياً من الله تعالى أن يوفقها على جهدها الشاق النبيل في خدمة العلم وطلابه.

كما أوجه خالص شـكري وتقديري إلى كل أولئك الأســاتذة الكرام الذين مَنَّ الله تعالى على بهم، وعرفتهم منارة للعلم والعرفان فكانوا زاد عطاء ومعرفة أخص منهم بالذكر عميد كلية الاستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري، والسيد رئيس قسم الاقتصاد الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي، كما اشكر أساتذتي المحترمين في قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور مهدي سهر غيلان الجبوري الذي ساندني طيلة كتابتي للرسالة، والأستاذ المساعد الدكتور محمد ناجي، الدكتور خضير عباس الوائلي، لما أبدوهُ لي من نصح وإرشادات.

واتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظ وتوجيهات علمية سديدة لإغناء هذه الرسالة.

وإلى كل زملائي في مرحلة الماجستير والاهل والأصدقاء الأوفياء والزملاء الأعزاء الذين ساندوني في هذا الإنجاز ولو بكلمة طيبة وبالأخص رفيقتي الوفية منذ الطفولة أســتاذة رهام قائد في كلية العلوم لقســم الكيمياء والى زوج اختي العزيز المهندس عباس نعمة والى عمتي رسل والى العم الغالي حسين ومن بادر بمساعدته لي خلال كتابتي كما اتقدم بالشكر الى الدكتور العزيز مصطفى سعد وإلى موظفي وبالأخص أستاذ حسين واستاذ حسام ومسؤولي الوحدات الإدارية بكلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، وفي مسك ختام شكري اود ان اشكر الى من كانت ترسم ابتسامتي وتلون ايامي فهي حبيبتي ورفيقتي الأستاذة حوراء حميد، والى أولئك الذين أبدو كل استعدادٍ للمساعدة ولم يقصروا في أي شيء.... وأعبر لهم عن جميل العرفان.

المستخلص

ان السياسة التجارية تعد واحدة من السياسات الاقتصادية الكلية التي تمثل ركيزة مهمة لبناء اقتصاد قوي ومتين، فهي وسيلة لتنظيم التبادل الدولي، أي من خلالها يتم اقتناء التكنولوجيا الحديثة وفتح اسواق خارجية واسعة ومن ثم زيادة عمليات الإنتاج.

وتأتي اهمية البحث في دور السياسات التجارية كأحد فروع السياسات الاقتصادية الكلية في تحفيز أداء النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والصناعية والخدمية، مما ينعكس ذلك بشكل كبير في تحسين الاقتصاد العراقي. اذ يعاني العراق من الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية وضعف مساهمتها في تشغيل الأيدي العاملة وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP. وهدف هذا البحث التوصل إلى وضع تصورات عن الحلول الممكنة للتحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وخاصة تفاقم مشكلة اختلال الهيكل الانتاجي عن طريق سياسات اقتصادية وتجارية من خلال دراسة تجارب دولية مختارة وكذلك تحليل واقع تطور السياسة التجارية والتطورات الاقتصادية العالمية ايضا ومن ثمَّ إمكانية وضع خيارات او سيناريوهات مستقبلية تمثل اطارا عاما للسياسة التجارية التي تتسق مع وضع الاقتصاد العراقي اتجاه الاقتصاد العالمي، اذ تم استخدام اسلوب الاستنباط في تحليل تجربتي ماليزيا وتركيا عن طريق تتبع الكليات للوصل الى الجزئيات التي سببت النجاح في تلك الدول.

وقد تبين ان الميزان التجاري العراقي يعاني من عجز دائم إذا ما استبعدنا الايرادات النفطية والسبب يعود الى انخفاض قيمة الصادرات غير النفطية مقابل الاستيرادات كون الجهاز الانتاجي متخلف، كما ان هنالك علاقة طردية بين درجة حرية التجارة والميزان التجاري فكلما زادت حرية التجارية زاد العجز في الميزان بسبب زيادة نسبة الاستيرادات.

اذ تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان اختلال الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاعتماد على قطاع النفط، يجعل الاقتصاد عرضه للصدمات فلابد من استخدام سياسات تجارية صحيحة في معالجة هذا الاختلال.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
المستخلص	ث
قائمة المحتويات	ج _ خ
قائمة الجداول	خ _ ذ
قائمة الاشكال البيانية	ر
المقدمة: -	1
أولا: -أهمية البحث	1
ثانيا: -اهداف البحث	2_1
ثالثا: -مشكلة البحث	2
رابعا: -فرضية البحث	2
خامسا: -منهجية البحث	2
سادسا: -هيكلية البحث	3_2
سابعا: -حدود البحث	3
الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	6_3
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية وبنية الناتج المحلي الاجمالي	38 _ 7
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية	33_9
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور السياسات التجارية	14 _ 9
المرحلة الأولى: (322_384)	9
المرحلة الثانية: مرحلة العطور الوسطى (400_1450 م)	10_9
المرحلة الثالثة: مرحلة التجاريين (1520 _ 1775)	10
المرحلة الرابعة: المدرسة الكلاسيكية	12_11
المرحلة الخامسة: المدرسة الكينزية	13_12
المرحلة السادسة: مرحلة العولمة الدولية	14
المطلب الثاني: السياسة التجارية	33_15
أولا: تعريف السياسة التجارية	16_15
ثانيا: اهداف السياسة التجارية	18_16
ثالثا: أدوات السياسة التجارية	29_18
رابعا: أنواع السياسة التجارية	33_29
المبحث الثاني: الإطار النظري لبنية الناتج المحلي الإجمالي	38_34
أولا: مفهوم بنية الناتج المحلي الإجمالي	35_34
ثانيا: أداء الناتج المحلي الإجمالي	36-35

ثالثا: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي	38_36
رابعا: عناصر بنية الناتج المحلي الإجمالي	38
الفصل الثاني: تحليل مؤشرات السياسات التجارية والناتج المحلي الإجمالي في تجارب دول العينة	66_39
المبحث الأول: تجربة تركيا	51_41
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية التركية	42_41
المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات والواردات التركية	46_42
المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية التركية في الناتج المحلي الاجمالي	50_46
المطلب الرابع: مؤشر الانكشاف التجاري	51_50
المبحث الثاني: تجربة ماليزيا	60_52
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية التاريخية الماليزية	53_52
المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات والواردات الماليزية	55_53
المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية الماليزية في الناتج المحلي الاجمالي	58_55
المطلب الرابع: مؤشرات الانكشاف التجاري	60_59
المبحث الثالث: واقع السياسة التجارية في العراق ما بعد 2003م	69_60
المطلب الاول: تطور الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري للعراق للمدة (2000_2021م)	64_62
المطلب الثاني: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2000_2021م)	67_65
المطلب الثالث: مؤشر الانكشاف التجاري	69_68
الفصل الثالث: قياس وتحليل دور السياسة التجارية على بنية الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة	121_70
المبحث الأول: الإطار النظري لبعض الأساليب القياسية المعتمدة في التحليل القياسي	77_72
المطلب الأول: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية	73_72
المطلب الثاني: منهج التكامل المشترك وفق إطار انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive distributed lag model(ARDL)	76_74
المطلب الثالث: توصيف الدوال باستخدام انموذج (ARDL)	77_76
المبحث الثاني: قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي في تجارب دول العينة	102_77
المطلب الأول: قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي في تركيا	90_77
أولا: اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية لديكي_ فولر الموسع (ADF)	78
ثانيا: تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL) في تركيا	90_79
المطلب الثاني: قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا	102_90
أولا: اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية لديكي_ فولر الموسع (ADF)	90

ثانيا: تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL)	102_91
المبحث الثالث: قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق	121_102
المطلب الاول: اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية لديكي_ فولر الموسع (ADF)	103_102
المطلب الثاني: تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL)	114_103
الاستنتاجات والتوصيات	119_115
المصادر	129_120

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات والواردات ومعدلات النمو في تركيا للسنوات (2000_2021) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)	45
2	مساهمة القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي التركي (%) للسنوات (2000_2021م) بالأسعار الجارية (مليار دولار الأمريكي)	49
3	مؤشرات الانكشاف التجاري في تركيا للسنوات (2000_2021) بالأسعار الجارية (مليار دولار الأمريكي)	51
4	اجمالي الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات والواردات ومعدلات النمو في ماليزيا للسنوات (2000_2021) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)	54
5	مساهمة القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الماليزي (%) للسنوات (2000_2021م) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)	56
6	مؤشرات الانكشاف التجاري في ماليزيا للسنوات (2000_2021م) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)	59
7	اجمالي الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات والواردات ومعدلات النمو في العراق للسنوات (2000_2021) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)	63
8	مساهمة القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي (%) للسنوات (2000_2021م) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)	65
9	مؤشرات الانكشاف التجاري في العراق للسنوات (2000_2021م) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)	68
10	اختبار ديكي_فولر الموسع لجذر الوحدة	78
11	نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الزراعي AG	79

12	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة Ag	80
13	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	80
14	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس	81
15	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	82
16	معالم الاجل الطويل	82
17	نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الصناعي IND	83
18	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة IND	83
19	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	84
20	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس	84
21	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	85
22	معالم الاجل الطويل	86
23	نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الخدمي SR	87
24	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة SR	87
25	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	88
26	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس	88
27	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	89
28	معالم الاجل الطويل	90
29	اختبار ديكي-فولر الموسع لجذر الوحدة	91
30	نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الزراعي AG	92
31	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة Ag	92
32	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	93
33	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس	93
34	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	94
35	معالم الاجل الطويل	95
36	نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الصناعي IND	95
37	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة BDR	96
38	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	96
39	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس	97
40	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	98
41	معالم الاجل الطويل	98
42	نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الخدمي SR	99
43	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة SR	99

44	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	100
45	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس	100
46	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	101
47	معالم الاجل الطويل	102
48	اختبار ديكي-فولر الموسع لجذر الوحدة	103
49	نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الزراعي AG	104
50	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة Ag	104
51	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	105
52	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس	105
53	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	106
54	معالم الاجل الطويل	107
55	نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الصناعي IND	107
56	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر للقطاع الصناعي IND	108
57	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	108
58	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس	109
59	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	110
60	معالم الاجل الطويل	110
61	نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الخدمي SR	111
62	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة SR	111
63	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	112
64	نتائج اختبار عدم ثبات التجانس	112
65	معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ	113
66	معالم الاجل الطويل	114

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أثر فرض التعريفة الجمركية	21
2	أثر فرض الحصص	26
3	الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات والواردات ومعدلات النمو في تركيا	46
4	مساهمة القطاعات الاقتصادية لتركيا من الناتج المحلي الإجمالي	50
5	مؤشر الانكشاف التجاري التركي	51
6	الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات والواردات ومعدلات النمو في ماليزيا	55
7	مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا	58
8	مؤشر الانكشاف التجاري الماليزي	60
9	الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات والواردات ومعدلات النمو في العراق	64
10	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي	67
11	مؤشر الانكشاف التجاري العراقي	69
12	استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الزراعي	81
13	استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الصناعي	85
14	استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الخدمي	89
15	استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الزراعي	94
16	استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الصناعي	97
17	استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الخدمي	101
18	استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الزراعي	106
19	استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الصناعي	109
20	استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الخدمي	113

المقدمة

تحتل السياسات التجارية مكانة بارزة بين السياسات الاقتصادية الكلية لدورها الفعال في تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية اذ تقوم بتحفيز أداء النشاط الإنتاجي والاقتصادي للقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية على زيادة مستوى الإنتاج ، من خلال إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها بتحفيز المستهلك المحلي والأجنبي لاقتناء منتجاتها من خلال قدرتها التنافسية ودعمها في الأسواق الخارجية، كما ان السياسات التجارية تهيئ الظروف لأنشاء الصناعات الجديدة وتوسيع الصناعات القائمة واستغلال الأراضي الزراعية وتحسين النوعية والجودة للمنتجات عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونقل التقنيات والتكنلوجيا الحديثة لتطوير البنى التحتية والتي بموجبها ستخفض تكاليف الإنتاج وتحسن نوعية المنتجات وستدعم القدرة لمنتجاتها على المنافسة في الاسواق المحلية والخارجية، مما سيزيد الطلب على المنتجات الوطنية وسيرفع من مستوى الإنتاج ومستوى تشغيل الأيدي العاملة.

تأخذ السياسات التجارية أهميتها في الاقتصاد العراقي لدورها في تحقيق أهداف اقتصادية ، اذ تحفز القطاعات الإنتاجية الاقتصادية على التوسع في الإنتاج وتقليل الاعتماد على النفط ، وتنويع الصادرات ورفع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية والزراعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، من خلال الأدوات والوسائل التي تمكن المصانع والمزارع والصناعات الوطنية أن تتوسع عمودياً وأفقياً وأنشاء الصناعات الجديدة، ويأتي دور السياسات التجارية كأداة لتحقيق تنمية الاقتصاد ورفع مستوى الأداء الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية والخدمية كافة وزيادة الإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة في العراق وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتطوير البنية التحتية التي لا تستطيع الموازنة تمويلها.

أولا: أهمية البحث

تأتي اهمية السياسات التجارية في العراق بوصفها تمثل أحدى ادوات السياسات الاقتصادية الكلية كونها تؤثر في المتغيرات الكلية والجزئية في الاقتصاد، اذ يكمن دورها في تحفيز أداء النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتنويع ورفع نسبة الصادرات غير النفطية وتحفيز القطاعات الخاصة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اجل تمويل المشاريع الاستراتيجية والبنية التحتية، وكل هذا سينعكس بشكل ايجابي على مستويات الانتاج في العراق، وكذلك تخفيض الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للناتج والدخل.

ثانيا: اهداف البحث

يهدف البحث الى تحليل دور السياسات التجارية في بنية الناتج المحلي الاجمالي في العراق، ودراسة وتحليل الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2000-2021، وتسليط الضوء على تجارب الدول في مجال السياسات

التجارية ودورها في تحفيز النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية ورفع مستوى الإنتاج والتشغيل. وصياغة السبل والتدابير التجارية الملائمة لتحفيز النشاطات الاقتصادية في العراق اتساما" مع خلاصة تجارب دولية مختارة.

ثالثا: مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات ومشاكل تتمثل بالاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية، والخدمية) بفعل ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ولم يكن للسياسات التجارية دور تحفيزي في تنشيط الأداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية بما يضمن تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وتنويع الصادرات غير النفطية ورفع نسبتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. اذ ادت السياسة التجارية في العراق بعد عام 2000 الى فوضى الاسواق المحلية بالسلع المستوردة خاصه الرديئة بسبب عدم انفاذ القوانين التجارية التي تفرض على عملية الاستيراد حيث الانكشاف التجاري وبالتالي انهيار بنيته التحتية ومشاريعه الانتاجية.

رابعا: فرضية البحث

إن السياسات التجارية المتبعة في العراق لم تسهم في حماية المنتجات المحلية وتحفيز الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق المحلية والأجنبية، بالإضافة الى ان اختلال الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاعتماد على قطاع النفط، يجعل الاقتصاد عرضه للصدمات فلابد من استخدام سياسات تجارية صحيحة في معالجة هذا الاختلال.

خامساً: منهجية البحث

انطلاقاً من الحاجة العلمية ولتحقيق نتيجة ممكنة في البحث العلمي تمت الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي من اجل عرض الحقائق الاقتصادية، وبأسلوب الوصفي والتحليلي بالإضافة الى الأسلوب القياسي لمراجعة الدراسات الرئيسية المتعلقة بالسياسات التجارية والناتج المحلي الاجمالي وتحليل متغيرات الدراسة خلال المدة (2000_2021م) وبيان دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي، ولقياس العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في البحث استخدم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

سادسا: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على ثلاثة فصول فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات، اذ تناول: **الفصل الأول** السياسات التجارية والناتج المحلي الاجمالي إطار مفاهيمي، وجاء في هذا الفصل مبحثان، تناول المبحث الأول: السياسات التجارية، تطورها، مفهومها، أهدافها، ادواتها، أنواعها، اما المبحث الثاني تطرق الى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بدراسة مفهومه، وادائه، وطرق قياسه، وعناصره.

الفصل الثاني تناول السياسات التجارية والناتج المحلي الاجمالي في ظل التجارب الدولية المختارة وذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول التجربة التركية في تطبيق السياسات التجارية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. اما المبحث الثاني تناول التجربة الماليزية في تطبيق السياسات التجارية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والمبحث الثالث تناول واقع السياسة التجارية في العراق.

الفصل الثالث تضمن المنهجية المستخدمة في التحليل القياسي وعرض نتائج الدراسة، والعلاقة بين السياسات التجارية ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام برنامج ARDL في ظل التجارب الدولية (تركيا وماليزيا)، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول التأطير النظري لبعض الاساليب القياسية المعتمدة في التحليل القياسي والمبحث الثاني تضمن فيه مطلبين المطلب الأول تناول التجربة التركية في تطبيق السياسات التجارية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، المطلب الثاني تناول التجربة الماليزية في تطبيق السياسات التجارية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، اما المبحث الثالث تناول العراق في تطبيق السياسات التجارية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

سابعا: حدود البحث

_ **الحدود المكانية**: تشمل الحدود المكانية دراسة واقع السياسات التجارية في العراق واختيار ماليزيا وتركيا كتجارب دولية.

_ **الحدود الزمانية**: تمثلت الحدود الزمانية للمدة (2000 – 2021م) في تحليل البيانات في العراق.

دراسات سابقة

أهم الدراسات التي تضمنت السياسات التجارية والناتج المحلي الإجمالي:

اولا: دراسات عربية

1_ دراسة **(بن عمر الاخضر، 2007)** بعنوان (**آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية في القطاع الزراعي في الدول العربية)** تهدف الدراسة الى التعرف على واقع القطاع الزراعي العربي وابرز آثار تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمنتجات الزراعية واثرها على القطاع الزراعي وكذلك توضح ان التكامل الزراعي العربي نستطيع من خلاله رفع كفاءة القطاع الزراعي ومواجهة الاثار السلبية لسياسة تحرير التجارة الخارجية وتحقيق الأمن الغذائي ، أما عن اهم النتائج التي توصلت لها على الرغم من الامكانيات المتاحة للدول العربية الا انها تعاني من معوقات عدة في القطاع الزراعي اسهمت في ضعف التجارة العربية في ظل تراجع الصادرات الزراعية مقابل زيادة الاستيراد الزراعي اذ تعد اغلب الدول العربية مستورداً صافياً للغذاء .

2_عام **2008** م قدمت الباحثة **باسمة كزار حسن** رسالة بعنوان (**سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي للمدة 2002 – 2007 م)** تطرقت فيها الى سياسات التصدير في العراق والتحديات المتمثلة الى افتقار العراق للبنى التحتية للقطاع الصناعي واعتماد العراق بشكل مفرط على عائدات النفط، وتأثر القطاعات السلعية بصورة سلبية بسياسات تحرير التجارة التي عمقت من ظاهرة البطالة والتضخم وانخفاض مستوى الدخل والادخار والاستثمار.

3_عام **2015** م قدمت الباحثة مروة خضير سلمان رسالة بعنوان (**التجارة الخارجية بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO)** وقد تطرقت الى انخفاض تنويع الاقتصاد العراقي والتشوهات التي يعاني منها، والاعتماد على السوق الخارجية في توفير متطلبات السوق المحلي وخاصة السلع الاستهلاكية وتطرقت ايضا الى الاختلال الكبير في هيكل الصادرات، وان الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سوف يعرض القطاع الخاص الى منافسة غير عادلة.

4_ دراسة **(تزالت محمد، شاريف العربي، 2016)** بعنوان **(السياسات التجارية والاندماج في الاقتصاد الدولي)** تناولت الدراسة السياسات التجارية في ظل التطورات في التجارة الدولية للدول التي تتخذ منهج التكامل والاندماج في النظام التجاري الدولي والتي تشجع الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي من خلال ازالة القيود والعوائق على حركة السلع والبضائع بين الدول ، وركزت على العلاقة المتميزة بين منظمة التجارة العالمية والسياسات التجارية والتي على اساسها يمكن تحديد أهم التوجهات والاهداف التي تسعى اليها التجارة الدولية ، وتوصلت الدراسة الى أبرز نتائج ان اتفاقية منظمة التجارة العالمية جاءت لتحرير التجارة الدولية من كافة القيود للوصول الى سياسات تجارية تشجع الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي ويمكن للدول الاعضاء الاستفادة من سياسة تحرير التجارة الخارجية سواء كانت دول مصدرة ام مستوردة ،حيث ان السياسات التجارية لها قوة كبيرة للتأثير في جعل الاتفاقيات الدولية أكثر مصداقية وفعالية.

5 – عام **2016** م قدمت الباحثة بثينة حسيب سلمان الشريفي اطروحة بعنوان **(سياسات التجارة الخارجية للعراق بعد 2003 م وآفاقها المستقبلية في ضوء تجارب مختارة)** التي تطرقت من خلالها الى موضوع الديون الخارجية والتغيرات العالمية الاقتصادية والتقنية في تبدل السياسة التجارية للدول عينة الدراسة عدا العراق، وكذلك تطرقت الى حالة عدم الاستقرار في العراق بعد عام 2003م وعدم الاستقرار الامني وتأثيره السلبي على البلد في تأخر خلق التنافسية على الاقتصاد الكلي والناتج عن التلكؤ في استصدار القوانين والتشريعات التي تصب في بناء السياسات الكلية بما فيها السياسة التجارية.

6_ **عام** 2021 قدم الباحث حسين ناجي كاظم بعنوان (**السياسة التجارية ومتطلبات تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق) وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها** ان ادوات واهداف السياسة التجارية في العراق بعد عام 2003 كانت متخبطة ، بسبب زيادة حجم العلاقات الدولية التي اتبعتها الدولة في عملية التجارة الخارجية في جانب الاستيراد لغرض تحقيق اهداف معينة ، فهي لم تحدد هذه السياسات هل كانت (سياسة حرية) ام (سياسة حماية) من خلال اصدار القوانين والتشريعات التي تؤدي الى اتخاذ التدابير والاجراءات التي توضع موضع التطبيق.

7_ عام **2021** قدمت الباحثة شيماء شاكر (**تقييم السياسات التجارية** للعراق **في ظل التحول نحو اقتصاد السوق بعد عام 2003**) وبينت ان السياسة التجارية واحدة من السياسات الاقتصادية الكلية التي تمثل ركيزة مهمة لبناء اقتصاد قوي ومتين فهي الوسيلة لتنظيم التبادل الدولي وعن طريقها تتم اقتناء التكنولوجيا الحديثة وفتح أسواق خارجية وتوفير عملة صعبة ومن ثم خلق الوظائف وديمومة النمو الاقتصادي, واستنتجت الرسالة إن هذه السياسة في الاقتصاد العراقي تعد بأنها أحادية الجانب إذ انها اعتمدت على النفط كسلعة أساس للتصدير وما يرافق ذلك من خطورة كبيرة نتيجة لعدم استقرار أسعار النفط عالمياً.

ثانيا: دراسات اجنبية

1 – **دراسة البنك الدولي مترجمة 1987**: اجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية، تضمنت تحليلا لتصميم (36) انموذجا من نماذج التحرير التجاري في 19 بلدا من بين عامي 1946-1986، وقد صنفت على اربع مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية وفقا لمعايير كمية وكيفية هي معدل الحماية الفعلية والرقابة المباشرة من خلال الحصص وتراخيص الاستيراد واستخدام حوافز الصادرات ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته، وخلصت الدراسة الى تسارع نمو الصادرات واجمالي الناتج المحلي والحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية.

2_دراسة (**PACK & NISHIMIZU & ROBINSON ,1988**) وهم من مؤيدي حرية التجارة يرون ان هناك فوائدا لتحرير التجارة ديناميكية واستاتيكية، وتتمثل الأخيرة في ان تخفيض مستويات الحماية يجعل المنتجات المحلية تواجه منافسة متزايدة من قبل الواردات وهذا يحفز المنتجين المحليين لتخفيض تكاليف واسعار منتجاتهم وتحسين جودتها، كما يوجد منفعة اخرى تكمن في مكاسب الميزة التنافسية، إذ إنَّ ازالة الحواجز الحمائية يسمح بإعادة تخصيص الموارد بين القطاعات وفقا" للميزة التنافسية، وتتمثل هذه المكاسب بالانتقال والتحرك على نفس منحنى امكانيات الانتاج، اما الفوائد الديناميكية، فتتمثل في نمو الإنتاجية بمعدل نمو أكثر ارتفاعا واستيعابا لفنون انتاجية جديدة، واكثر تحقيقا لمستويات جودة عالية.

3_ دراسة **Francisco Rodríguez and Danni Roderick (2001) (سياسة التجارة والنمو الاقتصادي: دليل للمشككين بالأدلة عبر الحدود الوطنية)**، وقد قام البحث على السؤال التالي: هل ان البلدان التي قامت بخفض الحواجز الجمركية حصلت على معدلات نمو أسرع؟ وقد تناول الباحثان عينة من الدول بالاعتماد على دراسات تجريبية مثل Dollar 1992 Ben-David 1993، Sachs and Warner 1995, Edwards 1998, and Frankel and Romer 1999، وتوصلا الى ان خفض الحواجز الجمركية يرتبط ارتباطا كبيرا بزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول عينة الدراسة.

ويتسم في هذا البحث هو التطرق الى السياسات التجارية بين الحرية والحمائية ودور هذه السياسات في بنية الناتج المحلي الاجمالي في ظل واقع الاقتصاد العراقي لما بعد عام 2000 الذي تميز بالانكشاف والتبعية الاقتصادية نتيجة الحرية او العشوائية التي شهدها الاقتصاد العراقي وخصوصا بعد ان انضم الى منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب ، بالإضافة الى محاولة تحقيق زيادة الناتج المحلي العراقي من خلال اتباع تدابير السياسات التجارية الملائمة للنهوض بواقع القطاعات الاقتصادية (الزراعي، الصناعي، والخدمي) وتأمين متطلبات افراد المجتمع في العراق.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية والناتج المحلي الإجمالي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لبنية الناتج المحلي الإجمالي.

تمهيد:

للتجارة الدولية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول لما توفره من العملات الصعبة المتحققة من صادرات البلد ، كما تسهم ايضا في توفير الحاجات المتزايدة عن طريق الواردات لذا يتطلب وجود سياسات تحكم التجارة الخارجية وتهدف هذه السياسة التجارية الى تحقيق اهداف عدة منها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وجلب الموارد للخزينة العامة والمحافظة على حماية الصناعات والمنتجات المحلية من التنافس الأجنبي ومحاربة حالات الإغراق وحماية الصناعات الوليدة وكذلك حماية الاقتصاد الوطني من التقلب الخارجي، لذلك فان اهداف السياسة التجارية تنقسم الى اهداف اقتصادية واجتماعية وأخرى استراتيجية.

بالإضافة الى ان الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقوم بقياس القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم انتاجها محليا أي داخل حدود المنطقة الجغرافية لبلد ما خلال مدة زمنية محددة أي سنة او نصف سنة، وبالتالي فان الناتج المحلي الإجمالي يتضمن النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين فيه بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذا البلد ايضا.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية وبنية الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور السياسات التجارية

مرَت التجارة الخارجية بعدة مراحل

المرحلة الأولى: (322_384) ق.م

ترتبط بأفكار الاغريق التي جسدها العالم ارسطو بأفكاره التحليلية من خلال تعريف الفعاليات حيث اكتشف بان هناك نوعان من الفعاليات الاقتصادية التي تقوم بها اسر المجتمع في انتاج كل من السلع والخدمات لكي تشبع حاجاتها الأساسية العامة ولقد سمي هذا النوع باسم (Oikos) بمعنى الاقتصاد المنزلي لكنه يعرف باقتصاد الثراء عند ترجمته الحرفية وهذا لا يعد الكفاية الذاتية بالنسبة للوحدات الاقتصادية وانما عند توفر سلع إضافية عند البعض وفي اللحظة نفسها هنالك حاجة عند البعض الاخر، وفي مثل هكذا حالات فلا يوجد حرج في تبادل الفائض عند ارسطو لأنه نتيجة مؤكده على تقسيم العمل وبهذا لا يعد امرا غير طبيعي مادام القصد منه ليس الحصول على الأرباح والثراء. [1]

اما النوع الاخر فأطلق عليه ارسطو بالاقتصاد التجاري (اقتصاد الثراء) فهذا النوع يتم فيه الحصول على أرباح بفعل الفعاليات من خلال التبادل التجاري حيث ان ارسطو كان باعتقاده ان العمل الإنتاجي لا يتم الا من خلال انتاج السلع فالتبادل التجاري برأيه فعالية غير إنتاجية وغير طبيعية وبالنتيجة فالربح الذي يحصل عليه التاجر ما هو الا سرقة وهذا ما يخص أثينا ، اما في روما فالنقود كانت لها دور مهم واساسي أكثر من السابق وتكون محلا للمقايضة بشكل متزايد مما أدى الى قيام التجارة العالمية بشكل مستقر على كامل صعيد الإمبراطورية التي شملت اغلبية الدول وبلاد الاناضول والبعض من الأقطار العربية الاسيوية وشمال افريقيا. [2]

المرحلة الثانية: مرحلة العصور الوسطى (400_1450 م)

في الفترة السابقة من عصر النهضة لقد ساد نظام اقطاعي يسيطر فيه عدد من النبلاء حيث كان ذلك يسير داخل اقتصادات لا يسود فيها الطلب السوقي الخارجي، ففي تلك المدة المعروفة بإسم العصور الوسطى بفكر (السيكولائين) وهم رجال الكنائس تصدرهم القديس توماس الذي كانت آراؤه مركزة على جوانب أخلاقية مهمه تم تجسيدها من تعاليم المسيح خاصة تحريم الفائدة وحتى العمل على تنظيم العمليات المتعلقة

1_ عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، بغداد ـ مطبعة عصام، 1979، ص15–17.
2_ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط 1، عمان دار جرير، 2006، ص20.

بالتبادل التجاري القائم على المقايضة وعلى القروض لتبرير الملكية الاقطاعية بكل سلبياتها.[1] وفي هذه المرحلة كانت العلاقات التجارية منعدمة نتيجة لكونها ليس نتيجة سياسات اقتصادية مدروسة بحجم ما كانت نتيجة دوافع يبررها حاجات الاقطاع والانفاق الى هذه الأسباب دون غيرها بالإضافة الى ان العلاقات التبادلية يعزى عقدها تحت أنظمة الاقتصاد المغلق كما ان ضيق نطاق التبادل في هذه المرحلة لا يرجع الى ان الحكومات قائمة وراضية بمبدأ الانعزال او مكتفية بحد الكفاف او لان سياساتها كانت مقتصرة على ميزانيات محددة، انما كان سببه يعود الى أسباب أساسية اهمها كثرة القيود على استيراد وتصدير السلع بالإضافة الى الضرائب العالية التي تفرض عليها نتيجة الحصول على البذخ والثراء، بالإضافة الى عدم توفر وسائل التسوية وقلة استعمال النقود، وذات مواصلات رديئة ووسائط نقل قليلة وانعدام الامن كل ذلك يصعب اتصال المقاطعات بعضها ببعض. [2]

المرحلة الثالثة: (مرحلة التجاريين) (1520– 1775)

تعد هذه المرحلة مرحلة جديدة من مراحل التجارة الدولية الخاصة في الإنتاج في الدول الاوربية حيث كان الهدف منها هو العمل على تطوير أساليب الإنتاج من النظام الحرفي الى أنظمة المشاغل باستخدام أساليب متطورة كالآلات الجديدة وكذلك الحصول على المعادن النفيسة كل هذا كان السبب الأساس في حدوث الثورة الصناعية، [3] فهذه المرحلة ترتبط بظهور مذهب التجاريين الذي يؤدي الى اغتنام الدول للفرص التجارية من خلال جمع المعدن النفيس بأساليب خاصة من اجل الحصول على الربح وزيادة الثراء وكانت الطرق المثلى هو استغلال الظروف الطبيعية من اجل زيادة الإنتاج لأغراض التصدير للخارج وكل هذا كان تحت سيطرة الدولة اذ ان السيطرة على التجارة الخارجية كانت بيد القطاع الخاص وكبار الرأسماليين. [4]

وهنالك ثلاثة اتجاهات في تطبيق السياسات التجارية ارتبطت بفرنسا وانكلترا واسبانيا ففي اسبانيا كانت مستندة على مبدأ الحصول على المعادن النفيسة من الذهب والفضة لذلك سميت بالسياسة المعدنية اما فرنسا فكانت سياساتها سياسة صناعية الذي طبقها كولبير لغرض الحصول على الذهب والفضة من دول الخارج اما إنكلترا فكانت سياستها تهدف الى تطوير البلد من زراعي الى بلد صناعي من خلال اتباع عدد من الأساليب المهمة من اجل الوصول الى هذا الهدف كتقليل عدد التجار الأجانب والعمل على تنمية الدولة لبعض القطاعات الصناعية [5]

1_ هوشيار معروف، مصدر سابق، ص48.
2_ محمد علي رضا الجاسم، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، بغداد، الناشر، مطبعة شفيق، 1961، ص31.
3_ جابر جاد عبد الرحمن، الاقتصاد السياسي ج1، ط2، مطبعة التفيض الاهلية، بغداد، 1943 _1944، ص109.
4 _ جعفر طالب احمد الجنديل، تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، المكتب المصري للمطبوعات، ج1، 2022، ص 27.
5 _ مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر، عمان_ الأردن، 2011، ص81.

المرحلة الرابعة: (المدرسة الكلاسيكية)

ظهرت هذه المرحلة للمدة (1776–1871) مع ظهور الفكر الكلاسيكي الذي يستند الى أفكار ادم سميث في كتابه المعروف بثروة الأمم والذي ركز على الميزة المطلقة للبلدان التي اسهمت في التبادل التجاري وان من أبرز من قام بتطويرها هو ديفيد ريكاردو الذي كانت أفكاره امتدادا لآدم سميث والذي خص الإنتاج بالميزة النسبية بالإضافة الى كتابه الذي تم إصداره سنة 1874 والمسمى ب (مبادئ الاقتصاد السياسي) وان من افتراضات ريكاردو هي سيادة المنافسة التامة، وقانون ثبات الغلة مع الحجم وزيادة الإنتاج بنفس مقدار النسب التي تزداد فيها مدخلات الإنتاج (بحيث لا تتجه تكلفة انتاج كل سلعة نحو الانخفاض او الارتفاع مهما تغير الانتاج، وان يسمح بانتقال العمل داخل الدولة وليس بين دولتين). [1]

لقد كان للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية رأيا اخر على انها امتداد الى ما بعد ذلك بحيث شملت الاقتصادي كيرنس في كتابة الذي ظهر عام 1874م عن طريق نظرية التجارة الخارجية فقد قدم الكلاسيك تحليلا كافيا لتقسيم وتخصيص العمل الدولي وفوائده ووفقا لأفكار ادم سميث وما اتبعه بعد ذلك في نظرية التخصيص فان الفرد عندما يتخصص بعمل محدد يجعله عاملا متقنا وبارعا في أداء العمل الذي تخصص فيه فضلا عن ذلك فدرجة مهاراته سترتفع وتزيد بعد ذلك من انتاجيته الى ان يصل الى مستوى من الرفاهية الاقتصادية العالية بالإضافة الى ان التخصص بطبيعة الحال هو احياء للتبادل بين الافراد، اذ يتم التبادل من خلال مبادلة كل من انتاج سلعة فرد مع انتاج سلعه مختلفة لفرد اخر على حسب ما يحتاجه وحصول كل منهما على حاجاتهم المتنوعة، اذ ان التخصص الدولي يتم على المبدأ نفسه، فاذا كان للتخصص فائدة للإنسان فلماذا لا تتخصص دول ما بإنتاج سلع معينة تتميز بإنتاج هذه السلع بشكل كفوء وتأخذ ما تحتاجه وتقوم بمبادلة الفائض منه مع دول أخرى لكي تحصل على ما تحتاجه من انتاج سلع دول أخرى. [2]

1_ شقيري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة، عمان، 2012، ص14.

2_ المصدر نفسه، ص14.

ومن خلال هذه المفاهيم والتحديات المرتبطة بالإطار الذي يتواجد فيه الفكر الاقتصادي الكلاسيكي نستطيع ان نلخص الدعائم المهمة التي يستند عليها الفكر الكلاسيكي بمجموعة من النقاط الاتية: [1]

1_ انشغل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بقضية الحرية الاقتصادية وإقرار مبدا حرية التجارة الدولية عن طريق بيان سلبيات ومساوئ تدخل الدولة في أنظمة الحياة الاقتصادية وترتيب عناصرها الأساسية.

2_حرصا على تقوية كيان الدعامة الأولى وتماشيا معها، حيث تأتي الدعامة الثانية المتمثلة في وضع فكرة الانسجام التلقائي بين كل من مصلحة الفرد (المصلحة الخاصة) والمصلحة العامة أي مصلحة المجتمع، فأعداد كبيرة من الافراد الذي لا تحفزهم سوى مصالحهم الشخصية فأن عملهم يخلو من الوعي والتدبير لتحقيق مصالح المجتمع في مجموعة وكأنهم قائمون بفعل اليد الخفية لتحقيق مصالح لم تأت في بالهم يوما.

3_إنَّ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يستند على نظرية هيوم في التوازن الاقتصادي التلقائي والتي تتلخص في جوهرها في توزيع المعادن النفيسة الذهب والفضة بصورة تلقائية بين أطراف التبادل الخارجي من غير الحاجة الى تدخل السلطات الاقتصادية في هذه البلدان.

4_يعد قانون ساي او ما يطلق علية بقانون الأسواق او قانون المنافذ أحد الاعمدة الأساسية للفكر الاقتصادي الكلاسيكي وينص هذا القانون الى ان (العرض يخلق الطلب المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل) إذ إنَّ هذه المساواة تعد أساسية بحيث يمثلان (العرض والطلب) في الحقيقة شيئا واحدا بحيث يوجد لهما منحنى واحد.

5_ومن الدعامات المهمة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي والتي ترتبط بالدعامات السابقة في الوقت نفسه، هو الهدف الخاص بالتوظيف الكامل والذي يستند بشكل خاص على وجود قوى تلقائية تحقق التوظيف التام والقضاء على البطالة اثناء وقوعها.

المرحلة الخامسة: المدرسة الكينزية

في هذه المرحلة فان المذهب الكينزي كان اعتماده يتركز على التدخل من اجل تصحيح الاختلال في السوق وعدم الاعتماد على الحرية بشكل كبير، فان فكرة التوازن التلقائي لتصحيح الخلل تؤدي في النهاية الى الكثير من الخلل في المدة الزمنية القصيرة، كما انها تحتاج الى مدة زمنية طويلة ممكن ان تؤدي كثيرا من الاضرار في النهاية، لذلك فقد دافع كينز عن السياسات الحمائية والتدخل بهدف حماية الصناعات المحلية وعدم منافسة السلع الأجنبية، إذ إنَّ ارتفاع الصادرات تعمل على زيادة الأسعار وتدفقات الذهب وَمنْ ثمَّ

1_ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، 1987، ص83_88.

انخفاض أسعار الفائدة، فيعمل ذلك على تحفيز الاستثمارات نتيجة ارتفاع المعروض من النقود، ومن ثم زيادة خلق فرص العمل، وهو ما تهدف اليه المدرسة الكينزية. [1]

والمذهب الكينزي كان يرنو الى تدخل الدولة بالسياسة المالية اذ تمثل أكثر كفاءة لغرض تصحيح الخلل، وكذلك وضع القيود الجمركية وفرض الضرائب لمصلحة الإنتاج المحلي وحماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية ومن ثم اتجهت المدرسة الكينزية نحو الحماية وليس حرية التجارة، وبهذا فالسياسة التجارية عُدّت سياسة حمائية.

اذ كانت الدول النامية تعتمد على نحو الحماية وتقييد التجارة بالاعتماد على عدد من التبريرات منها، ان تحسين معدل التبادلات التجارية وفرض قيود جمركية سيؤدي الى رفع سعر السلع المستوردة، مما يؤدي بدوره الى تقليل الطلب عليها محليا وفي النهاية تنخفض أسعارها في السوق الدولي، ومن ثَمَّ سيؤدي الى اثار إيجابية على معدلات التبادل التجاري. وكذلك حماية الصناعات الناشئة اذ يعد تبريرا ليس بجديد فهو استخدم قديما من قبل الدول النامية كحجه قوية من اجل فرض القيود الجمركية، حيث ان المراحل الأولى من تكوين الصناعات تكون عالية التكاليف الى ان تصل المنشآت حجمها الأمثل أي انها تتمتع بوفورات الحجم، فإنها تكون بحاجة الى حماية من المنافسات الأجنبية، لذلك ينبغي فرض حواجز جمركية لمدة زمنية معينة تتمكن من خلالها الصناعة الوليدة النمو وكسب القدرة على منافسة السلع المستوردة. [2]

1_ Stojanov، D. (2007)، Validity of the ECONOMICS THOUGHTS OF KENES AND MARX FOR THE 21 CENTURY، ZB.RAD.EKON.FAK.RIJ، VOL.25، NO.1، P16.

2_ خالد المرزوك، الاقتصاد الدولي، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل، 2014، ص40.

المرحلة السادسة: مرحلة العولمة الدولية

هي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية وقيام المنظمات الدولية فهي تعد مرحلة استثنائية في الميدان الاقتصادي [1] ، حيث اعقبتها محاولات بريطانيا والولايات المتحدة في مسألة تنظيم التبادل التجاري بين الدول مع وضع عدد من الضوابط المهمة لتصبح قواعد أساسية في تحرير التجارة الخارجية، وفي عام 1944 من تموز عقد (44) دولة الذين مثلوا مؤتمر في بريتون وودز في أمريكا لوضع قرارهم حول تأسيس نظام نقدي دولي بعد الحرب العالمية الثانية لإيقاف او وضع حدود للاضطرابات في جميع الأوضاع المالية والنقدية والتجارية وكذلك العجز في موازين مدفوعات اغلب الدول في العالم بصفة عامة بالإضافة الى البلدان الأوروبية واليابان بنحو خاص ، قد تمخض عن هذا المؤتمر تأسيس مؤسستين هما مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ومؤسسة صندوق النقد الدولي (IMF) [2] ومع تدهور أوضاع ميزان المدفوعات للدول التجارية الشريكة للولايات المتحدة الامريكية ومبادرة من الدولة الامريكية تم اقرار عقد مؤتمر دولي للبحث عن المشكلات التجارة الخارجية، اما في عام 1947 فتم التوقيع على اتفاقية (23) دولة شاملة بشأن السياسة التجارية في جينيف، حيث سميت هذه الاتفاقية بالاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة (GATT) وعقد هذا الاتفاق بتاريخ (30) تشرين الأول (اكتوبر) سنه 1947 وبدأ سريانها في عام 1948 ومن مهام الاتفاقية هو الاشراف على جولات المفاوضات فيما يخص لإجراءات المتخصصة بتنظيمات التجارة الخارجية بين دول الأعضاء وتجارة السلع أيضا [3].

ويمكن القول ان اتفاقية (GATT) وضعت كحل مؤقت لأنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) أي ما يقارب النصف قرن انهيت فيها الاتفاقية بعد ما تم التوقيع حول انشاء منظمة التجارة الدولية في عام 1994 حيث بدأت عملها في عام 1995.

والملاحظة المهمة هو ان اتفاقية (GATT) لم تأخذ شكل منظمة دولية بل كانت مجرد اتفاق بين الدول الموقعة عليها والمتمثلة بالأطراف المتقاعدة. [4]

1_ جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 104، 1998، ص15.
2_ كريم مهدي الحسناوي، المدخل الى الاقتصاد الدولي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1987، ص308.
3_ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، بيروت_ لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص23_24.
4_ رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، ج2، ط1، سلسلة الرضا للمعلومات، 2001، ص35.

المطلب الثاني: السياسة التجارية

تعني السياسة التجارية في مجال التبادل الدولي على أنها "مجموعة إجراءات تقوم الدولة باتخاذها في علاقاتها الاقتصادية الدولية من جانب عام وعلاقتها التجارية مع العالم من جانب خاص من اجل الحصول على اهداف معينة أبرزها استقرار سعر الصرف، والتنمية الاقتصادية، وتحقيق التوازن مع العالم." [1]

أولا: تعريف السياسة التجارية

وردت تعاريف عديده للسياسة التجارية:

عرفت (انها مجموعة إجراءات تقوم الدولة بتطبيقها في مجالات التجارة العالمية من اجل تحقيق أهدافها الخاصة، اذ يرجع الاختيار للدولة من وجهة معينة في علاقتها التجارية مع دول العالم (حماية أم حرية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات ووضع إجراءات تضعها الدولة موضع التطبيق). [2]

وكما عرفت بانها (تمثل توجيه حركات رؤوس الأموال والسلع والخدمات والموارد البشرية والمعلومات والصرف الأجنبي بين دول العالم المختلفة من قبل السلطات بقرار معتمد عليه تشريعيا لمؤسسات اقليمية او دولية معينه وضمن المحددات المتوفرة فيه). [3]

او انها (مجموعة تدابير وإجراءات تتخذها مؤسسة رسمية عامة او متخصصة بالتبادل الدولي لتحقيق مصالح البلد المعني بذلك امام الأطراف الأخرى المتبادل معها). [4]

اوهي" الإجراءات التي تضبط علاقاتها التبادلية مع دول أخرى لتحقيق هدف معين." [5]

وايضا عرفت السياسة التجارية بأنها قوانين أو إجراءات تتخذها الحكومات بصفتها السياسة من اجل التأثير بطريقه مباشرة أو غير مباشرة على حجم ونوعية واتجاهات التبادل التجاري بينها وبين دول العالم الأخرى. [6]

1_ عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية، 2003، ص 20.

2_ جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان_ الأردن ،1435هـ _2014، ص 222.

3_ هوشيار معروف، مصدر سابق، ص 20.

4_ محمد احمد الدوري، في التجارة الخارجية، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي،2007، ص 127.

5_ رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ط1، دار الرضا للنشر، تشرين اول 2000، ص 276.

6 _ سامي السيد، الاقتصاد الدولي، مركز جامعة القاهرة، 2005، ص 272.

اوهي مجموعة وسائل تستخدمها الدولة عند القيام بتجارتها الخارجية في نطاق علاقاتها مع العالم بهدف تحقيق اهداف معينة تختلف درجاتها باختلاف الأهداف الاقتصادية فيها، ففي الدول المتقدمة يكون الهدف منها على أساس ما جاء بالإطار الكينزي الذي يدعو الى تحقيق الاستخدام الكامل، والدول النامية تستخدم السياسة التجارية في تحقيق برامجها المخصصة في التنمية الاقتصادية فلكل دولة أهدافها ووسائلها الخاصة التي تقوم بوضعها للوصول الى الأهداف المرجوة فالأنظمة الرأسمالية تتضمن سياساتها التجارية عدد من المظاهر الاقتصادية كمنع التدخل الحكومي في التجارة مع العالم الخارجي الا في ظروف معينه أما في الأنظمة الاشتراكية فتكون السياسة التجارية جزءا من نظامها الاشتراكي الذي نظم على أساس الجهاز الاقتصادي ككل. [1]

ثانياً ـ اهداف السياسة التجارية:

تعمل السياسة التجارية على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والسياسية.

1_ الأهداف الاقتصادية: تتمثل في تحقيق ما يأتي: [2]

أ – حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: أي عزل المؤثرات الخارجية التي تؤثر تأثيراً سلباً على الإنتاج المحلي، وتصبح الحماية ضرورية في هذا المجال عندما تكون النفقة الحقيقية للإنتاج بالداخل أكبر منها بالخارج اذ يجب الحفاظ على الإنتاج المحلي.

ب – حماية الصناعة الوطنية الناشئة: اذ ان اقامة اي صناعة في بادئ الأمر وفي المراحل الأولى من الإنتاج تكون التكلفة مرتفعة لهذا المنتج والجودة منخفضة مقارنة بالمنتجات المنافسة لها من بقية الدول ، اذ تكون الأخيرة على درجة عالية من الكفاءة الفنية والجودة وسرعة الإنتاج لأنها تعتبر صناعات راسخة وايضاً تتمتع بكفاءة سعرية عن طريق تخفيض التكاليف، لذلك يجب على الدولة عند اقامة صناعات جديدة ان تقوم بحمايتها وان الحماية لا تكون بشكل دائم وانما لفترة معينة حتى تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الأجنبية .

ت – تحقيق موارد للخزينة العامة: ان أهم أهداف السياسة التجارية هو الحصول على موارد للخزينة العامة لغرض تمويل الأنفاق العام بمختلف أشكاله، ويتم الحصول على الموارد المالية للخزينة عن طريق التعرفة الجمركية المتأتية عن طريق مرور السلع عبر الحدود وتكون اغلب هذه الموارد متحصلة أو مدفوعة

1_ غازي صالح الطائي، الاقتصاد الدولي، دار النشر للكتب، الموصل_ العراق 1999، ص271.
2_ شهاب، مجدي محمود، " الاقتصاد الدولي المعاصر نظرية التجارة الدولية – النظام الجديد للتجارة العالمية، أهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر " الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 111_ 119.

بواسطة الأجانب، وكي لا تؤدي الى الاخلال باعتبارات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية يجب اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية تكون المرونة السعرية للطلب عليها ضعيفة.

ث_ تحقيق التوازن الداخلي: اذ في حالات عجز الموازنة العامة للدولة أي عند زيادة النفقات العامة للدولة على السلع والخدمات على الإيرادات العامة المتحصلة من الضرائب وغيرها ، فأن هذا العجز يتم تغطيته بمصادر مالية اخرى لأعاده حالة التوازن وغالباً ما يتم عن طريق فرض تعريفة جمركية على الواردات من الخارج ويرتبط تحقيق هذا الهدف بالهدف السابق وهو تحقيق موارد للخزانة العامة .

ج – تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) : وهو من الأهداف المهمة التي ترمي معظم الدول الى تحقيقها من خلال تغليب الصادرات وتقليص الاستيرادات اذ ان زيادة قيمة الاستيرادات على الصادرات تشكل عجزاً في ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات على الواردات تعتبر فائضاً وفي كلتا الحالتين يكون هناك اختلال وعدم استقرار في الاقتصاد ويؤثر بالتالي على الأسعار المحلية ، ويتم تحقيق التوازن عن طريق فرض الرسوم الجمركية على المستوردات من السلع لتقليص حجمها و زيادة الصادرات مما يحسن من الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

وهناك اهداف اقتصادية اخرى منها: [1]

أ -حماية الاقتصاد الوطني من خطر الأغراق والذي يتمثل بالبيع بأسعار أقل من التكاليف في الأسواق الخارجية ويعتبر الأغراق من اسلحة الحروب الاقتصادية ويستعمل لتحقيق أهداف مختلفة كأن تكون اقتصادية، سياسية ومالية.

ب -حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الاقتصادية الخارجية كحالات التضخم والانكماش.

2_ الأهداف الاجتماعية: تتمثل في حماية مصلحة بعض الفئات الاجتماعية كالمزارعين او المنتجين لسلع تعتبر أساسية للدولة، فضلا عن إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع المختلفة عن طريق اتباع طرق أنظمة الحصص او فرض ضرائب كمركية على الاستيرادات بثبات بقية العوامل او منح الاعانات، بالإضافة الى انّها تعمل على تحقيق الحماية العامة للمجتمع عن طريق تقييد استيراد سلع مؤذية كالسجائر والكحول وكذلك منع استيراد بعض السلع المضرة والمخالفة للمعايير الصحية. [2]

1_ عبد القادر، السيد متولي، ***" الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات "*** ط 1، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2011، ص69.

2_ مجدي محمود، شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر نظرية التجارة الدولية _ النظام الجديد للتجارة العالمية، اهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر" الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص (69_ 71).

3_ الاهداف الاستراتيجية: وتتمثل بالحفاظ على الدولة من جميع النواحي العسكرية والغذائية والاقتصادية، وتوفير الحد الادنى لكل من الإنتاج والغذاء، أي توفير حاجات الدولة من مصادر الطاقة كمصادر البترول وغيرها من السلع الاستراتيجية خاصة في مدة الحروب والأزمات. [1]

4_ الأهداف السياسية: إن الأنظمة الاقتصادية تعمد الى وضع مجموعة إجراءات ولوائح لكي تنظم تجارتها الخارجية. ففي النظام الرأسمالي كانت تعمل هذه الإجراءات في دعم أسواق تلك الدول وخاصة تدعيم القطاعات الخاصة، اما الدول الاشتراكية فتستخدمها لتدعيم الاشتراكية فيها، والدول النامية كانت تحاول من خلال سياساتها التجارية تحقيق التوازن بكلا القطاعين العام والخاص. [2]

ثالثاً: أدوات السياسة التجارية

كما عرف سابقا بأن السياسة التجارية مجموعة من الأدوات والقوانين التي تستخدم بهدف تنظيم وتوجيه التجارة العالمية لغرض تحقيق اهداف متعددة، وهذه الأدوات تنقسم الى ما يسمى بالتأثير غير المباشر على متغيرات التجارة الدولية عن طريق اللجوء لنظام السعر وهي اعانات التصدير والرسوم الكمركية ومنها أساليب كمية مباشرة من اجل احداث التغير المطلوب وهي نظام الحصص والحظر وتراخيص الاستيراد، ومنها أدوات تنظيمية وإدارية، وان أدوات السياسة التجارية تتمثل في كل الوسائل التي يمكن من خلال التأثير على التجارة الخارجية لأي دولة سواء كان بطريقة مباشرة أم غير مباشرة.

1: الأدوات السعرية (غير المباشرة)

حيث تتألف من (الرسوم الكمركية، والإغراق، وأسلوب الإعانات، وسعر الصرف)

أ_ الرسوم الكمركية: تعد من اهم الأدوات المعتمدة في تدابير السياسة التجارية ومجالاتها كمبلغ معين (ضريبة كانت او رسم). [3]

ب_ أهداف الرسوم الكمركية

تفرض الرسوم الكمركية على حركة السلع والمنتجات استيرادا وتصديرا أي انها تمثل قطاع التجارة الخارجية، اذ تؤثر الدولة من خلالها على حركة تبادل البضائع فتعمل بذلك على تحفيز الصادرات وتخفيض الواردات من اجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي من خلال وضع سياسة كمركية

1_ عبد القادر، السيد متولي المصدر نفسه ، ص (111_119).
2_ محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، مطبعة التعليم العالي، بغداد،1965 ، ص3.
3_ بثينة حسيب سلمان الشريفي، "سياسات التجارة الخارجية للعراق بعد عام 2003 وافاقها المستقبلية في ضوء تجارب مختارة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق، 2016، ص22.

تلائم الوضع الاستهلاكي والإنتاج المحلي الوطني، اذ تستطيع فرض ضرائب ورسوم كمركية عالية على البضائع والمنتجات المستوردة المنافسة للمنتوج الوطني، في حين ان تخفيض هذه الرسوم والضرائب على المواد الخام بهدف تقديم اعانة والدعم لمواجهة المنافسة الأجنبية، وتحفيز الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي. [1]

وان اهداف الرسوم الكمركية تختلف من دولة لأخرى على حسب درجة التطور والتقدم الاقتصادي، فالدول النامية تسعى دائما الى تحقيق موارد مالية للخزينة العامة اذ تلجأ البعض من هذه البلدان الى تطبيق هذه السياسة من اجل تعويض هبوط سعر الصرف على منتج هذه الدول التي خفضت عملتها او لمكافحة الإغراق، اما بالنسبة للدول المتطورة فهي تسعى لحماية الإنتاج المحلي. [2]

ج_ أنواع التعريفة الجمركية

تقسم الى ثلاث أنواع وهي: [3]

_الرسوم القيمية: وهي نسبة مئوية معينة تفرض من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أم واردات وما إذا كانت سلعا كمالية أم ضرورية، وكذلك تبعا لاختلاف أنواع السلع.

_الرسوم النوعية (المحدودة): سميت بالمحدودة لأنها تضاف على شكل وحدات نقدية ثابتة لكل وحدة من السلعة المستوردة على أساس الشكل، العدد، الوزن...الخ.

_الرسوم المركبة: تتكون هذه الرسوم في آن واحد من التعريفة النوعية والقيمية.

وعليه فان الدول تتباين في تطبيق التعريفات الجمركية، على وفق اللوائح والقوانين التي تضعها الدولة بحسب نوع السياسة التجارية المتبعة والاهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى الدولة اليها سواء من اجل الحماية أم حرية التجارة في حال عقد اتفاقيات ثنائية او دولية متعددة الأطراف. [4]

1_ هاشم منصور الهاشم، "الجمارك الأردنية (دراسة توثيقية)"، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان _ الأردن، 2019، ص176.

2_ رائد محمد عبد ربه، " التسويق الدولي"، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان _ الأردن، 2012، ص83.

3 _علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، (ط1_ ط2) ، دار المسيرة للنشر، الأردن عمان، 2007_2010، ص263.

4_ بلال صلاح الانصاري، " احكام الزكاة والضرائب وتطبيقاتها المعاصرة: دراسة تأصيلية مقارنة بين الشريعة والقانون "، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2015، ص284.

ومن الاثار الناجمة عن فرض الرسوم الكمركية هي انها تقسم لثلاثة أنواع:

- التعريفة التفضيلية: يتم تطبيق هذه التعريفة على السلعة التي تم استيرادها بحسب موقعها الجغرافي، والبلد الذي يتمتع بصفة المعاملة التفضيلية يدفع اقل تعريفة لصادراته للبلدان التي اعطتها التفضيل. (1)
- التعريفة المانعة: سميت بالمانعة لأنها تفرض لمنع استيراد احدى السلع أي يتم فرض هذه التعريفة من اجل المساواة بين السلع المستوردة والسعر التوازني المحلي للسلع البديلة وعندما يتساوى السعران بعد ذلك سوف يرتفع الإنتاج الوطني من جديد وتنخفض الكميات المستهلكة ومن ثمَّ ينعدم الاستيراد كليا. (2)
- التعريفة غير المانعة: هي التعريفة المستخدمة بكثرة اذ يتم عملها بتقليل الاستيراد لا لإلغائه، ويتم تحديد كمية الاستيراد على حسب المدى الذي رفع فيه السعر بعد فرضها. (3)

والشكل البياني (1) يبين آثار عملية فرض التعريفة الجمركية، ومن الشكل يتضح لدى فرض التعريفة الجمركية الآتي:

1 -عند السعر العالمي (الدولي) Pفأن الاستهلاك = Q2، والإنتاج المحلي = Q1

والاستيراد = Q1 –Q4

2 – عندما ترغب الحكومة بتخفيض الاستيراد تقوم بفرض تعريفة جمركية على كل وحدة من وحدات السلعة المستوردة بقيمة (t) وبهذا سوف تحدث تغيرات منها:

أ – ارتفاع السعر الدولي الى (pd)

ب – يرتفع الإنتاج المحلي من (Q3الى Q1)

ج – ينخفض الاستهلاك المحلي من (Q4الى Q2)

د – تنخفض الاستيرادات بحجم (M = Q3 – Q4)

وتمثل المناطق الأربعة بالشكل البياني والتي تكونت جراء ارتفاع الأسعار وهي:

1 – المنطقة (a) وهي جزء من فائض المستهلك يتحول الى منطقة فائض المنتج لارتفاع السعر المحلي.

1_ علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص265.

2_ هجير عدنان زكي أمين، "الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق"، ط1، دار الفكر للنشر، دمشق ـ سوريا، 2008، ص163_165.

3_ علي عبد الفتاح أبو شرار، مصدر نفسه، ص 163.

2 – المنطقة (c) تمثل جزء اخر من فائض المستهلك يتحول الى الحكومة بشكل ايراد متأتي من التعريفة الجمركية.

3 – المنطقة (b) تمثل الجزء الآخر من فائض المستهلك والذي يتحول الى عوائد عناصر الإنتاج ويعتبر كلفة اضافية على الإنتاج بدلاً من الاستيراد.

4 – المنطقة (d) تمثل خسارة جديدة في فائض المستهلك نتيجة انخفاض الاستهلاك من Q2 الى Q4.

شكل (1)

أثر فرض التعريفة الجمركية

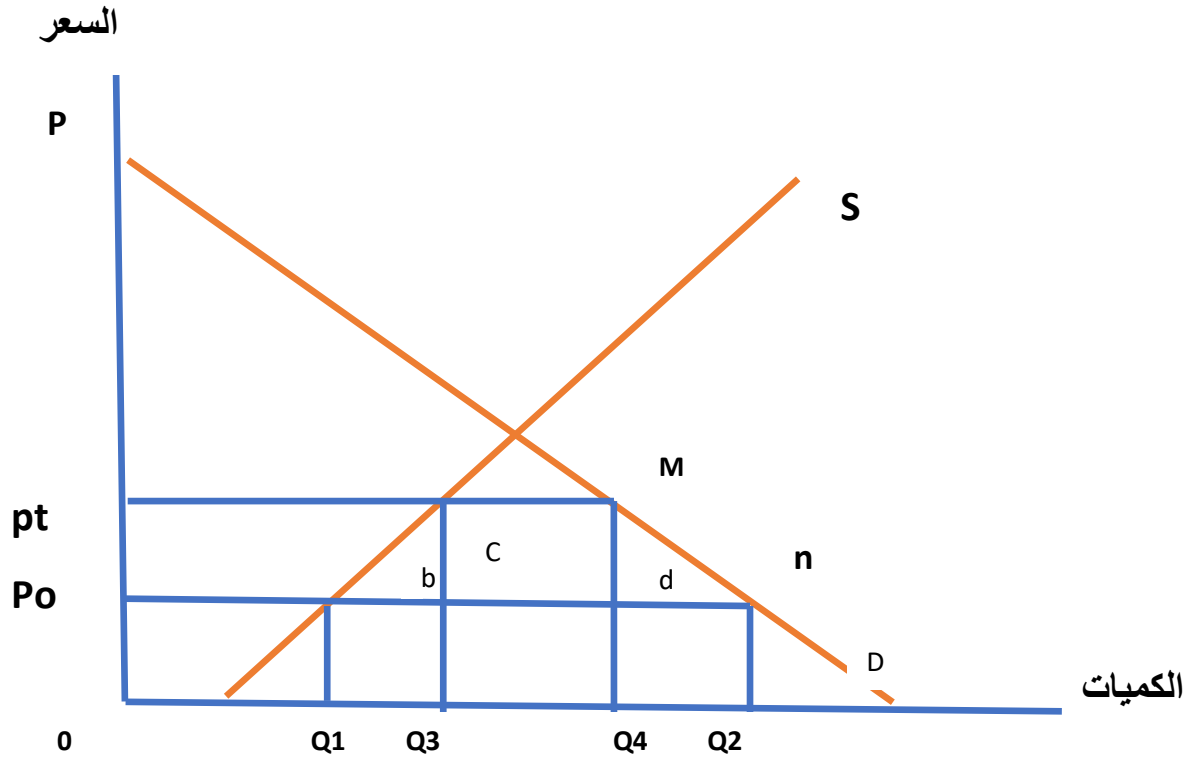

المصدر: هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى ،2008 ،ص182

ومن خلال ما تقدم يتبين ان للتعريفة اثار على التوزيع والكفاءة، اذ تقلل التعريفة الجمركية من الكفاءة بسبب الخسارة في فائض المستهلك نتيجة تقليل الاستهلاك كما في المنطقة (d)، واحلال وحدات محلية عالية الكلفة محل الوحدات الأجنبية من السلعة المنخفضة الكفاءة في المنطقة (b) كما تحول التعريفة الجمركية الفائض من المستهلكين المحليين الى المنتجين المحليين كما في المنطقة (a) وهو ما يمثل أثر التعريفة الجمركية على التوزيع فضلاً عن تحويل جزء من الفائض من المستهلكين للحكومة بشكل ايرادات كما في المنطقة (c).

د. **التعريفة الفعالة:**

توجد ثلاث حالات للتعريفة الفعالة [1]

الحالة الأولى: في هذه الحالة تكون التعريفة الاسمية أصغر من التعريفة الفعالة. فعندها يكون المنتج الوطني يتمتع بفاعلية كبيرة.

الحالة الثانية: تكون فيها التعريفة الاسمية أكبر من التعريفة الفعالة فعندها لا تتوفر حماية للمنتج المحلي.

الحالة الثالثة: في هذه الحالة تكون التعريفة منعدمة أي سالبة، هذا ما يظهر عند بعض الدول التي تصدر منتوجاتها بالسعر العالمي الاّ انّه يتم انتاجه لجملة من المواد الخاضعة للتعريفات بحيث ان القيم المضافة من السلع المنتجة اقل مما توجد عند المنافس العالمي التجاري.

ه. أسلوب الإعانات:

تعرف على انها تقديم الدولة لمزايا نقدية او عينية للمصدرين ليتمكنوا من تصدير سلع معينة [2]، حيث تتضمن الإعانات مجموعة من الإجراءات والهدف منها هو لتسيير الامر على المتصدرين، وقد تدفع للمستوردين أيضا في حال ارادت الدولة يمكنهم من البيع في الداخل بسعر اقل من أسعار الشراء في الخارج تحفيزا لهم على مداولة انشطتهم بالأسواق العالمية وتدعيمه سواء من جانب الكيفية (نوع الخدمات المقدمة او المنتجات)، ام الكمية (حجم الصادرات). [3]

وهنالك نوعان من الإعانات:

- اعانات مباشرة (الصريحة): هي أداء مبلغ معين من النقود يتم تحديده على أساس الكمية المصدرة من السلعة (نوعي او قيمي).
- اعانات غير المباشرة (المستترة): تتمثل في أداء منح اعانة بصورة مالية او تقديم بعض من الامتيازات لصناعة محلية تنتج السلع المعدة للتصدير الهدف هو تحسين الحالة المادية كالتسهيلات الائتمانية او الإعفاءات الضريبية او تقديم بعض الخدمات التي ترجع بالنفع على المشروعات من خلال الاشتراك

1_ هجير عدنان زكي امين، " الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق " ط1، دمشق -سوريا، دار الفكر للنشر، 2008، ص167.
2_ رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ط1، دار الرضا للنشر، تشرين اول 2000، ص300.
3_ احمد طه حسين الجميلي، الاتجاهات الأساسية لتجارة العراق الخارجية في ضوء التطورات الدولية والمحلية، للفترة 1970 _ 1990، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، بغداد، 1993، ص.42

في المعارض او الأسواق العالمية، وذلك بهدف تشجيع قدرة المنتجين المحليين بالتنافس في الأسواق الدولية ورفع نصيبهم منها عن طريق تمكينهم تقليل الأسعار التي يبيعون فيها. [1]

ويمثل منح اعانات التصدير سياسة خطرة إذا ما وجهت أساليب مضادة سواء من ناحية الدولة المنافسة او من ناحية الدول المستوردة. وقد تلجأ بعض الدول المستوردة للاستفادة من الإعانات التي تدفعها لسلطات البلدان الأخرى، فتعمل بإضافة فرض إضافي يساوي الاعانة الممنوحة لتصل السلعة للمستهلكين بالسعر الذي كان يصله في الداخل قبل منح الاعانة، ففي هذه الحالة يصبح الوضع هو ان حصيلة الضرائب في البلد المنتج تستفاد منه السلطات التابعة للدول المستوردة. [2]

و_ أسلوب الإغراق

تتعلق سياسة او أسلوب الإغراق بمنشأة منافسة غير متاحة او (منشأة احتكارية) عن طريق استخدام سياسة التمييز السعري [3] اذ يمثل بيع السلعة بأقل من تكاليفها بهدف جبر المنافسين الاخرين من الخروج من سوق السلع ثم الرجوع الى بيعها بسعر احتكاري [4]، حيث تقوم المنشآت بالتمييز بين الاسواق المحلية والأسواق الأجنبية وتبيع نفس السلعة او مشابه لها بالأسواق المحلية بسعر اقل عما تبيعه في الأسواق الأجنبية. [5]

ويتكون الإغراق من عدة أنواع وهي: [6]

- الاغراق المؤقت: ان هذا النوع يحدث بشكل غير دائم أي لمدة محددة في حالات الكساد أي حالة انخفاض الطلب المحلي في الأسواق، حيث يتم تخفيض الأسعار المحلية للحماية من المنافسة الأجنبية واستبعاد المنافسين الأجانب للتخلص من البطالة والخسارة وكل هذا يتم من اجل تحقيق هدف معين وينتهي بتحقيقه.
- الاغراق العرضي: يتم حدوث هذا النوع عند سبب طارئ، مثل بيع السلع والمنتجات في الأسواق غير المحلية وبسعر اقل من سعر تكلفة انتاجها، وكذلك التخلص من الفائض في نهاية موسم البيع.

1_ حمدية شاكر الإيدامي، هديل محمود الزبيدي، "دور السياسة التجارية في حفز الصادرات غير النفطية في العراق"، ط1، مركز العراق للدراسات للنشر، بغداد_ العراق، 2018، ص52.
2_ شريف علي الصوص، "التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)"، ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان_ الأردن، 2011، ص140.
3_ طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، عمان_ الأردن، 1995، ص238 _239.
4_ جيمس جوارتيني، ريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي، الاختيار الخاص والعام، ترجمة محمود عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص354 _ 355.
5_ طالب محمد عوض، مصدر سابق، ص239.
6_ شريف علي الصوص، مصدر سابق، ص 143.

- الاغراق الدائم: يعد مثالا لاستخدام المنتج المحتكر التمييز السعري في مختلف الأسواق لغرض الحصول على زيادة في الأرباح حيث يتم بحسب التكلفة او الظروف او مرونة الطلب ويكون بشكل دائم أي لمدة غير مؤقتة حيث يحدث عندما يكون المحتكر فعليا في الأسواق المحلية، مع وضع شرط لذلك هو حماية السلع فيها، من المنافسة الأجنبية عن طريق فرض حواجز جمركية على الواردات البديلة.

م. أسلوب سعر الصرف

يعد أسلوب الرقابة على سعر الصرف احدى الوسائل المستخدمة لحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية من قبل معظم الدول الاوروبية بعد الكساد الكبير لمكافحة نقل رؤوس الأموال بعد انهيار الأنظمة النقدية العالمية وظهور البطالة وكذلك تعطيل الموارد الإنتاجية. [1]

حيث يتمتع هذا الأسلوب بسلطات على المدفوعات غير المنظورة وعلى حركة رؤوس الأموال، وكذلك يتمتع بسلطات التأثير على الأوضاع الاقتصادية الداخلية وعلى حركة السلع فيها. [2]

يتمثل الهدف من الرقابة على سعر الصرف بالأسباب التالية:

1_ أسباب رئيسة تتمثل في إزالة العجز وتحسين أحوال الميزان التجاري في حين ان تخفيض سعر العملة المحلية يجعلها رخيصة امام العملات الأجنبية نتيجة ذلك هو جعل البضائع رخيصة مقارنة بالبضائع الأجنبية مما يحفز المستهلكين الأجانب من شراء كثير من البضائع المحلية ذات السعر الرخيص بسبب انخفاض قيمة أسعار صرف العملات الوطنية فتؤدي الى رفع الصادرات وتقليص حجم الواردات من السلع الأجنبية. [3]

2_ أسباب الثانوية فهي تتمثل بإيجاد العلاقات الواقعية للعملات الوطنية مع العملات الأجنبية وان اعتماد هذه العلاقات تتم على أساس معرفة حدود تطور وتقدم مستويات الأسعار الوطنية حيث ذلك يعكس القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، بالإضافة الى اعتماد السلع والمنتجات المصدرة على القطاعات الإنتاجية والتكميلية الأخرى، فضلا عن تحسين القطاعات التصديرية خاصة القطاعات الزراعية والصناعية التي

1_ احمد طه حسين الجميلي، مصدر سابق، ص43_44.
2_ محمد دياب، مصدر سابق، ص 325.
3_ علي مهدي عباس البيرماني، "ظاهرة الإغراق التجاري في الاقتصاد العراق (الأساليب ووسائل المعالجة)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد(17)، العدد (63)، 2019، ص22.

تعتمد عليها الدولة الذي سوف يؤدي بدوره الى تحسين القطاعات البقية والسابقة في استغلال الايدي العاملة بزيادة الإنتاجية. [1]

2: الوسائل والأدوات الكمية (المباشرة)

أ_ نظام الحصص (التحديد):

يعد نظام الحصص من الأدوات المهمة بالنسبة للسياسة التجارية حيث كان يستعمل كأداة لتطبيق الحماية حيث تستخدمه الدولة عن طريق تحديد حجم وكمية كل من السلع والمنتجات المستوردة خلال مدة زمنية محددة. [2]

يعرف نظام الحصص بأنه ((نظام يتم إجراءه لغرض منع استيراد السلع من بلد ما منعا جزئيا، حيث يحدد بالقيد الكمي الذي يعتبر حصة معينة من السلع الى أراضي البلد التي استخدمت هذا النظام على ان تدفع رسوم كمركية ما لم تكن معفاة منها)). [3]

ويمكن التمييز بين نوعين من اشكال نظام الحصص:

- نظام الحصص الاجمالية (الكلية): بموجب هذا النظام يتم تحديد اقصى حد لما يستطيع استيراده خلال مدة معينة من الخارج من دون تخصيص أي دولة معينة.
- نظام الحصص الموزعة على البلدان: يقوم هذا النظام بتوزيع الحصص على مختلف الدول أي لا يقتصر على الحجم الإجمالي للاستيراد من الخارج، وفي هذا التطبيق ينبغي ان تراعى قوة العلاقات التجارية للدولة مع الدول الأخرى، حيث ان الحصص يمكن ان تنطبق على الاستيرادات جميعها اما التحديد فيشمل بضاعة معينة. [4]

1_ صبحي حسون السعدي، عبد أياد حماد الدليمي، "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد (4) ، العدد (7) ، 2011، ص 91.
2_ علي مهدي عباس البيرماني، مصدر سابق، ص22.
3_ رعد حسن الصرن، مصدر سابق، 2000، ص115-116.
4_ امين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، ط1، مطبعة الجامعة، 1980، ص115-116.

شكل (2)

أثر فرض الحصص

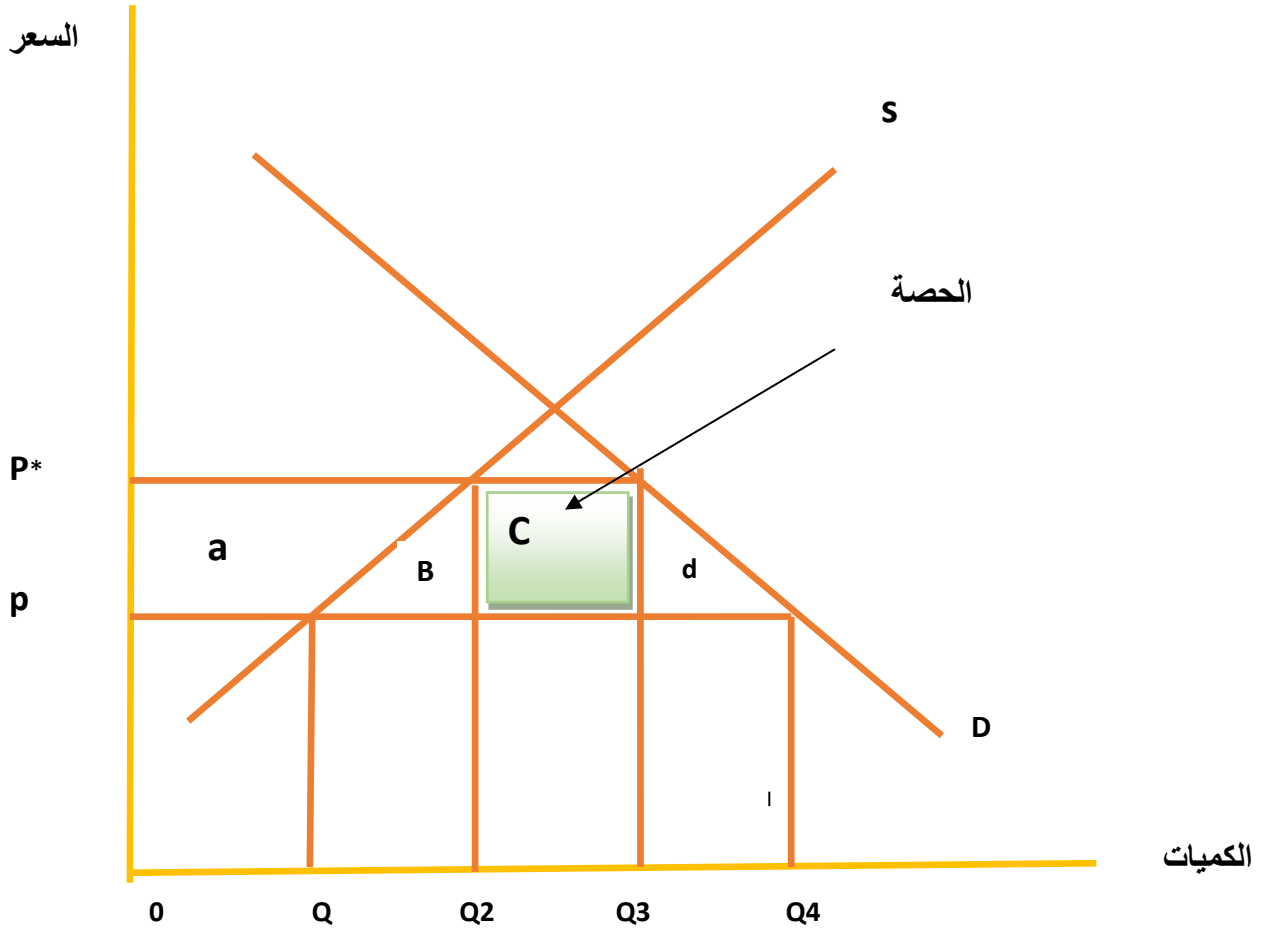

المصدر: هجير عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي الطبعة الأولى 2008 م ، ص 186

من الشكل (2) يتبين أن الحصة هي (c) والتي تمثل جزء من فائض المستهلك الذي يذهب الى المنتجين الأجانب لأن الاستيرادات اصبحت بسعر P* بدلاً من p، وتستعمل سياسة حصص الاستيراد لحماية الصناعة المحلية او لحماية الزراعة المحلية لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات ، و ان عملية فرض الحصص على الاستيرادات يعمل على رفع السعر المحلي للسلع المستوردة ويقيد الاستهلاك المحلي وله تأثير على المستهلكين والمنتجين كما في حال فرض التعريفة الجمركية ، لكن ما يميز نظام الحصص هو ان الحكومة عندما تفرض التعريفة الجمركية تحصل على ايراد اما عند فرضها للحصص تقيد الصادرات بالأنفاق وكمية النقود نفسها تحول كإيراد اضافي للمنتجين الأجانب .

ب_ الحظر (المنع):

يقصد بكلمة الحظر هو التوقف عن العلاقات الخارجية (الاقتصادية، السياسية) للضغط على الدولة [1] كما يمكن تعريفة أيضا على ان الدولة تقوم بأنهاء التعامل بالأسواق الدولية [2]، ومن خلال التعريف فان المنع يتم على الاستيراد والتصدير او كليهما معا.

ويقسم الحظر على نوعين هما [3]

- الحظر الجزئي: توقف الدولة للتعامل مع الأسواق الدولية على بعض أنواع السلع.
- الحظر الكلي: يكون كليا بالنسبة لجميع السلع أي حظر الدولة عن اي تعامل تجاري.

ومن ثمَّ تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي بالسلع المحلية الذي يتم عن طريق عزلها عن الأسواق الاجنبية.

ج_ تراخيص الاستيراد:

ويقصد به منع الاستيراد الا بالمصادقة أي بموافقة الدولة وإعطاء هذه الموافقة كأذن او نوع من الترخيص بذلك، بمعنى ان الذي يحصل على منح الترخيص هو الشخص الذي يحق له استيراد سلعه معينة. [4]

حيث تعد تراخيص الاستيراد مكملة لأسلوب الحصص وقد تم إنشاؤها لتجاوز العيوب التي رافقت نظام الحصص [5]، والغرض منه هو اتباع القوانين التجارية من اجل السيطرة في عمليات التبادل الدولي وتنظيم عملية توزيع الحصص المرخصة بين دولة وأخرى، فالاستيراد عندما يكون تحت هذا النظام من المؤكد ان ينتج أرباحا احتكارية لمن استطاع الاستفادة منه [6] ، وقد تمنح الدولة تراخيص الاستيراد في حدود الحصص الخالية من القيود والشروط، او يكون وفق أسس معينة ومحدودة، وتستطيع الدولة ان تقدم عرض هذا الترخيص في المزاد لكي يمنح الدولة الاشتراك لأجل تحقيق أرباح ناتجة عن الاستيراد. [7]

1_ وديع طوروس، الحصار الاقتصادي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011، ص8.
2_ رعد حسن الصرن، مصدر سابق، ط1، ص 289-290.
3_ الإيدامي، الزبيدي، مصدر سابق، ص55.
4_ رعد حسن الصرن، مصدر سابق، ص298.
5_ احمد طه حسين الجميلي، مصدر سابق، ص46-47.
6_غازي صالح محمد الطائي، مصدر سابق، ص294.
7_ صبرينة فراح، "سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة دراسة حالة الجزائر في أطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011، ص17.

3_ الوسائل (الأدوات) التنظيمية

أ_ التكتلات الاقتصادية: هو تقدم عدد من الدول من خلال تخفيض الحواجز بهدف تحقيق تحرير التجارة الدولية، عن طريق الاتفاق والتنسيق بفتح التدابير التعريفية الموحدة لتخفيض الرسوم الجمركية والحواجز الكمية التي فرضت على حركات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء. [1]

وتتخذ هذه التكتلات اشكال متعددة منها: [2]

_ الاتحاد الاقتصادي: ويقصد به توحيد السياسات التجارية والاقتصادية بين البلدان المشتركة بواسطة الغاء جميع الحواجز الكمية والجمركية على حركة التبادل الدولي، وان قرارات هذا الاتحاد ملزمة لجميع الدول الأعضاء من اجل تطوير العلاقات فيما بينها وتحفيز القدرة التجارية والاقتصادية الذي سيؤدي بدوره الى تخفيض تكاليف الواردات والصادرات مما يشارك في زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية.

_ مناطق التجارة الحرة:

منطقة تجارية بين بلدين او أكثر تسمح بإلغاء القيود والحواجز الجمركية التي يتم فرضها على الاستيراد مع احتفاظ كل دولة بهذه القيود للصادرات والواردات على تبادلها الخارجي من اجل تطوير التبادل الدولي بواسطة تدعيم الإنتاج المحلي الموجه نحو التصدير ورفع فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي للمنطقة، وتستطيع الدولة بفرض مستويات حماية أدنى باستيراد البضائع وبعد ذلك استرجاع شحنها الى الدول الأعضاء التي تمتلك مستويات حماية اعلى.

_ الاتحاد الجمركي:

إنَّ الاتحاد الجمركي يمكن من خلاله التخلص من مشكلة الاستغلال الناتجة عن طريق تجارة الترانزيت وهذا الاتحاد يعد منطقة تجارة حرة تتميز بحواجز وقيود جمركية موحدة بين كافة الدول الأعضاء التي تقوم بفرضها على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء بالاتحاد الجمركي، وان من اهم اهداف الاتحاد الجمركي هو تطوير مستوى مركزها التنافسي والتفاوضي إزاء دول العالم، والعمل على رفع التبادل فيما بين الدول الأعضاء، عن طريق العمل بتعريفة مشتركة للتبادل التجاري الموحد، مما يساعد على نمو وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي. [3]

1_ صبرينة فراح، مصدر سابق، ص 19.
2_ الايدامي، مصدر سابق، ص 57_ 58.
3_ يوسف، احمد عرفة احمد، "أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-جمهورية مصر العربية، 2019، ص100.

_ السوق المشتركة: وهو اتفاق عدد من الدول على الغاء الحواجز التي تفرض على حرية التجارة مع العمل على خلق تعرفة موحدة لمواجهة الدول غير الأعضاء وسهولة انتقال راس المال والعمل بحرية دون قيود بين الدول الأعضاء لكي يصبح الاقتصاد موحدا، بالإضافة الى اتفاق السوق المشتركة مع الاتحاد الجمركي لكونها تلغي كافة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة لمواجهة الدول غير الأعضاء، ولكنها تختلف عن الاتحاد الجمركي بالسماح بانتقال عناصر الإنتاج بحرية بين دول الأعضاء. [1]

ب_ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

وهي عبارة عن ميثاق او تعهد يتم بين بلدين او أكثر من خلاله يتم تحديد كل واجبات وارتباطات الدولة في مجال معين [2]، حيث ان هذه المعاهدات تعطي دورا مهما في نجاح العلاقات بين الدول فيما يخص الجوانب السياسية والتجارية والزراعية...الخ لكل بلد من بلدان العالم، وبذلك فمن الصعوبة ان يتم الانسجام من ناحية نصوص الاتفاقيات على جميع الدول فغالبا ما تعارض بلد ما بتطبيق نص او أكثر من نصوص المعاهدات، فهذا السبب استدعى الحاجة الى مبرر لترخيص الدول بالانضمام وفي الوقت نفسه ان تكون الدول ملزمة بقسم من نصوصها لمقاومة الدول الأخرى. [3]

رابعا: أنواع السياسة التجارية

1_ سياسة حرية التجارة

إنَّ هذه السياسة ظهرت في عصر مدرسة الفيزوقراطيين (الطبيعيين) وانتعشت مع أفكار كل من ريكاردو وادم سميث واخرين أيضا، فكانت هذه السياسة تنادي بالحرية الاقتصادية، أي ابتعاد تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية أي ترك جميع الافراد والمؤسسات يتمتعون بحرية تامة فيما يفعلوه.

فعرفت هذه السياسة على انها "عبارة عن مجموعة إجراءات وقواعد وتدابير تقوم بإزالة القيود او تخفيضها سواء كانت قيود مباشرة او غير مباشرة، تعريفية او غير تعريفية، كمية او غير كمية، من اجل تفعيل تدفق التجارة الدولية للحصول على اهداف معينه" [4]

1_ السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية-الإسكندرية، 2009، ص205.
2_ سعد عزت السعدي، "مفهوم الاتفاقيات الدولية ومراحلها"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، الموقع www.ssrcaw.org بتاريخ 24\8\2017.
3_ محمد سيد المصري، "التحفظ على المعاهدات الدولية رؤية تحليلية، ط1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة_ جمهورية مصر العربية، 2019، ص7-8.
4_ رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مصدر سابق، ط1، ص286.

فالحرية هي امتناع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي بأي حاله من حالات التدخل الحكومي وترك الأمور تجري تحت اشراف القوى العاملة في السوق في ظل المنافسة ليتم تحديد اثمان السلع، ولضمان وفرة هذه السلع ينبغي على المجتمع تعميق الحرية كي لا يستطيع أي شخص من احتكارها وترك الافراد بالطريقة التي تشبع حاجاتهم من شراء السلع والخدمات، ومن وجهة نظر الدين الإسلامي فإن التدخل في حرية السوق تعتبر امر مخالف للقوانين التي وضعها الله عز وجل في هذا الكون. [1]

وهنالك أفكار تدعو للحرية الاقتصادية أصرت على ترك الدولة لجميع أنواع التنظيمات والسياسات التي تتحكم بها في النشاطات الاقتصادية ،ولقد تمثلت بأفكار المذهب الحر الذي كان من أبرز مفكريه هو ادم سميث الذي حاول ان يقدم الأساس النظري الذي يشجع به منافع الحرية التجارية في نظرية الميزة المطلقة والتي فيما بعد قام ريكاردو بتطويرها الى نظرية الميزة النسبية ثم جاءت من بعدها نظرية هكشر اولين وفي النهاية حاول كثيرٌ من الاقتصاديين بتوضيح أنماط التجارة الخارجية المختلفة [2] ، وان السعي في الوصول الى أنظمة تجارية دولية متعددة الأطراف من اجل تحقيق حرية التجارة الدولية فهو يعني سبب انشاء منظمة التجارة الدولية ومبادئها والقوانين التي تعتمدها من حيث التخفيض المتوالي للرسوم الكمركية بالإضافة الى الغائها ومبدأ المعاملة الوطنية والبلد الأكثر رعاية. [3]

وبهذا الصدد يعتمد انصار حرية التجارة على الحجج الآتية في تأييد وجهة نظرهم [4] :-

1. التخصص وتقسيم العمل: أن تصنيف هذا الاتجاه يؤدي إلى اتساع وظهور المشاريع الكبيرة، من خلال التخصص وتقسيم العمل الدولي في إنتاج سلعة تمتاز بانخفاض نفقاتها الانتاجية، مما يعني تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، وهذا يعظم من إنتاجية عوامل الإنتاج، ويساعد في زيادة الإنتاج القومي وتخفيض تكاليفه النسبية على المستوى الدولي. وبذلك فإن المستهلك يحصل على مستوى عالٍ من الرفاه الاقتصادي، بسبب توفير الفرص في اختيار السلع التي تحقق اقصى اشباع ممكن من السلع بأدنى سعر.

2. انخفاض أسعار السلع: أن حرية التجارة تؤدي الى تخفيض أسعار الخدمات والسلع المستوردة، التي لا يستطيع البلد إنتاجها إلا بنفقات مرتفعة، وذلك يعود على المنتج والمستهلك بمزايا التخصيص وتحقيق

1_ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري الأسس العولمة والتجارة الالكترونية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص166_167.

2_ ايمان عبد خضير، اسراء سعيد صالح، أثر تحرير التجارة الدولية في الوظيفة الاقتصادية للضرائب الكمركية دراسة حالة الأردن ومصر، مجلة العلوم الاقتصادية والاردنية، المجلد (1)، العدد (37)، 2005، ص 30.

3_ فضل علي مثنى، "الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية"، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 80_94.

4_ أبو شرار، مصدر سابق، 338_ 339.

أمثل استعمال لموارده الاقتصادية، إما المستهلك فيحصل على أفضل أنواع الخدمات والسلع بأقل الاسعار من حيث القدرة على الاختيار.

3. تشجيع التقدم التكنولوجي: تعد حرية التجارة وسيلة لتشجيع التقدم التكنولوجي، إذ يسعى كل منتج إلى وجوب تطوير وتحسين طرق الإنتاج، وادخال التكنولوجيا المتطورة التي تساهم في زيادة الإنتاجية وانخفاض تكاليف الإنتاج وطرح السلع في الأسواق بأسعار منخفضة، ومن ثم يدعم المنتجين المؤهلين في ذلك، وفي الوقت نفسه يمكن ان يستفيد المستهلك من منافسة المنتجين في شراء السلع بأسعار منخفضة.

4. الحد من الاحتكار: إن مؤيدي حرية التجارة يعترضون عن قيام الاحتكار، أو صعوبة من قيامها، حيث أن الطلب داخل البلد في أغلب البلدان هو طلب محدد، لذلك فإن المشاريع الاقتصادية لا يمكن أن تصل إلى الحجم الأمثل، وعليه لا يمكن تخفيض تكاليف الإنتاج للسلع إلى اقصى حد ممكن. أما في حال قيام الدولة لحماية السوق الداخلي من خلال فرض الضريبة الجمركية على السلع المستوردة بشكل جزئي أو كلي فالدولة تساعد المشروعات الاقتصادية على السيطرة الاحتكارية على السوق الداخلي دون أن تخشى منافسة السلع المطابقة للسلع الأجنبية التي تباع بسعر أدنى.

2_ سياسة حماية التجارية

وهي السياسة التي تتدخل فيها الدولة بمجموعة من العلاقات الاقتصادية التجارية التي يستخدمها كل من الافراد والشركات المقيمين داخل أراضيها مع الشركات والأشخاص المقيمين في الخارج لغرض التأثير بحجم المعاملات، فضلا عن الطريقة التي تتم بها، اذ تعد هذه السياسة من السياسات القديمة التي استخدمتها الدول خلال مدة التجاريين (الميركانتليين) بعد ان انتشرت هذه السياسة (سياسة التقييد) في الدول الاوربية اذ أجريت العديد من التأكيدات على استخدام سياسات الحماية واتباعها بالإضافة الى فرض الحواجز والقيود على تجارة الاستيرادات بما يحجب من تسرب الثروات ولاسيما المعادن النفيسة والذهب الى دول الخارج، وكذلك سادت خلال مدة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية وتزايد فرض القيود على التبادلات الدولية. (1)

عرفت سياسة حماية التجارة الخارجية بأنها " سياسة يتم تبنيها من قبل الدولة لمجموعة من التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات المتحققة لها لغرض حماية أسواقها المحلية او سلعها ضد المنافسات الأجنبية، او قيام الحكومة بتقليص حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع أساليب مختلفة مثل فرض رسوم جمركية

1_ جلال امين، "العولمة والتنمية العربية" مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1999، ص128.

على الواردات او وضع حد اعلى لحصة الواردات خلال مدة زمنية معينة مما يوفر نوع من الحماية على النشاطات المحلية من منافسة المنتج الأجنبي. [1]

يستند أنصار اتجاه الحماية الى الحجج والمبررات الاتية: [2]

أ – تقييد التجارة يؤدي الى حماية الصناعات الوطنية الناشئة: ان لجوء بعض الدول لحماية صناعاتها الناشئة في مراحل الإنتاج الأولى اذ تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة، عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع المشابهة للسلع المنتجة محلياً والتي يتم استيرادها من الخارج، أو منع استيرادها اصلا لمثل هذه المنتجات ومثل هذا الأجراء سيدفع بالمستهلك المحلي للتوجه نحو السلع المنتجة محلياً.

ب ـ معدل التبادل التجاري (شروط التجارة): ان لجوء بعض الدول لحماية صناعاتها من خلال فرض التعريفة الجمركية والضرائب على السلع المستوردة هذا من شأنه دفع التبادل التجاري بأن يكون لصالحها وبالتالي تحقيق المزيد من الارباح والمكاسب الناتجة من جراء توجه البلد الى تصدير الفائض من انتاجه المحلي.

ت ــ الضريبة تخفض البطالة الكلية وتزيد من التوظيف في صناعة معينة : ان اتباع سياسة الحماية سوف ينتج عنه زيادة في الإنتاج لمواجهة الطلب المحلي على السلع المنتجة داخل البلد مما يؤدي الى التقليل أو الحد من البطالة عن طريق تشغيل عدد اكبر من العمال العاطلين عن العمل لمواجهة زيادة وتيرة التصنيع ، اما اذا تم منح حماية لصناعة معينة فأن طلب المستهلك سيتحول الى السلع المحلية بدلاً من السلع المستوردة بسبب ارتفاع اسعار الأخيرة نسبة الى السلع المنتجة محلياً مما يستلزم تزويد السوق بكميات كبيرة من هذه السلع وهذا يتطلب زيادة انتاج تلك السلع مما يتطلب تشغيل ايدي عاملة اضافية ويكون التوظيف في هذه الصناعة على حساب الصناعات الأخرى ، الا ان فرض الضريبة بالرغم من انه حقق زيادة في التوظيف الا انها كانت على حساب قطاعات اخرى ، مما يحصل نوع من عدم التكافؤ في العمل فيحصل ان يكون توظيف مقبولاً و كثيفاً في صناعة معينة وينخفض هذا التوظيف في صناعات اخرى .

ث – فرض الضريبة من اجل حجة الدفاع الوطني : الصناعة الحيوية التي تكون ضرورية لأمن البلد، والتي تكون المهارات المساهمة في انتاجها وتدريبها ضرورية في الأوقات الطارئة والحروب والأزمات ، في الأوقات الاعتيادية يتم السماح بالتجارة الحرة في أنتاج هذه الصناعات لأنه في هذه الأوقات ستكون السلع المستوردة من السلع المنافسة للمنتج المحلي تغطي مساحة كبيرة في السوق وتساهم في الحصة الأكبر وتقلل من مساهمة السلع المنتجة محلياً من نفس السلعة في التبادل بالسوق ، اما في الحالات الطارئة أو

1_ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2011، ص72.
2_ الصوص، مصدر سابق، ص 131.

الحروب فأنه من الممكن ان يحدث اختلال في عمليات التبادل بين الدول ومن المحتمل ان يتوقف تزويد البلد بالمستوردات من السلع ولهذا السبب لا يتزود البلد بالإنتاج المناسب مما يهدد الأمن القومي للبلد ولتلافي ذلك ومنع حدوثه مستقبلاً لابد من حماية الصناعة عن طريق فرض الضريبة، فتزدهر الصناعة والأمن القومي لن يتأثر حال حدوث حالات الطوارئ الداخلية أو المصادمات الخارجية.

ج – حجة العمل الرخيص والمنافسة الأجنبية: استعملت الدول المتقدمة هذه الحجة ضد منافسة السلع المستخدمة العمل الرخيص والتي تقوم باستيرادها من الدول النامية، اذ يدعي أنصار هذه الحجة ان الصناعة المحلية ستلقى مواجهة غير متكافئة مع تدفق السلع الأجنبية المنتجة بعمل أجنبي رخيص لوجود فجوة كبيرة بين الأجور في الدول المتقدمة إذا ما قورنت بالدول النامية وان انخفاض الأجور سيجعل الصناعات المحلية غير قادرة على منافسة السلع الأجنبية ويؤدي بها الى نقل عملياتها خارجاً بهدف الإفادة من العمل الرخيص. [1]

ح ـ الحماية لتنوع الإنتاج وتجنب التقلبات: اذ ان الدول التي تتخصص في انتاج سلع معينة ولا تنوع انتاجها سيعرضها لخطر التقلبات التي تحصل في الأسواق العالمية حتى وان كانت تنتج بنفقات قليلة نسبيا وتعود عليها بالنفع عندما ترتفع اسعار الصادرات، لكن في حالة حدوث كساد في الأسواق الخارجية فأن ذلك سينعكس سلباً على المدى الطويل وتكون اضراره أكثر من النفع الحاصل وكذلك الحال لدى حدوث الأزمات ونشوب الحروب، لذلك يجب ان تنوع الدول انتاجها والتقليل من الاعتماد على الخارج. [2]

1_ عوض، طالب محمد، ***" التجارة الدولية نظريات وسياسات "*** نشر بدعم من معهد الدراسات المعرفية، 1999، 256_256.

2_ طاقة واخرون، ***" اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي "***، ط2، 2009، ص 392.

المبحث الثاني: الإطار النظري لبنية الناتج المحلي الإجمالي

أولا: مفهوم بنية الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي اجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية الذي يقوم بلد ما بإنتاجها خلال سنة. اي هو المقدار المتحدد نتيجة لتطبيق المقياس النقدي لتقييم كامل للسلع والخدمات على اختلافها. [1]، او يعرف بالقيمة النهائية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية القابلة للقياس النقدي خلال مدة زمنية معينة. [2] وعرف أيضا بانه مجموع القيم النهائية من السلع والخدمات كافة التي تم انتاجها داخل البلد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. [3]

ويعد الناتج المحلي الإجمالي من اهم المؤشرات الي توضح تطور كل بلد والمعبر عنه بأرقام إحصائية للدولة، وبتحليل مكونات الناتج يتبين درجة تقدم او تخلف الاقتصاد الوطني، بالإضافة الى التعرف على مواقع الخلل في البنية الاقتصادية وإيجاد الحلول والمعالجات اللازمة لها [4]، او يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) التي يتم انتاجها من قبل المجتمع او الاقتصاد المحلي خلال مدة معينة من الزمن عادة ما تكون سنة. [5]

او هو اجمالي كمية السلع والخدمات المنتجة من قبل المقيمين في البلد خلال مدة سنة وكذلك الذين يعيشون داخل الرقعة الجغرافية للبلد بعيدا عن جنسيتهم وهذا ما يعني ان الناتج المحلي الإجمالي يمثل مفهوما جغرافيا يتحدد حسابة بالرقعة الجغرافية للبلد المعني، [6] اما إذا تم احتساب قيم السلع والخدمات النهائية التي تتم خارج الأراضي الجغرافية من خلال سكان الدولة العاملين في الخارج فهو يصبح ناتجا قوميا الإجمالي. [7]

وعليه فان:

الناتج المحلي الإجمالي= السلع + الخدمات (المنتجة داخل البلد).

1_ ساملسون، نوردهاوس، بول ايه ووليام دي، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص451.

2 _Vasudeva، Hari، introductory macroeconomics، national council of educational reaserach and training,2007, p45.

3_كمال البصري، باسم عبد الهادي، سياسة الإصلاح الاقتصادي في العراق (2003_2008)، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، 2009، ص95.

4_صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983، ص36.

5_ محمد طاقة واخرون، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص245.

6_ محمود حسين الوادي واحمد العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2009، ص38.

7_ إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات والنشر، عمان_ الأردن، 2012، ص29.

بينما الناتج القومي الإجمالي= الناتج المحلي الاجمالي+ (قيمة السلع والخدمات أي الدخول المحولة من الخارج – الدخول المحولة الى الخارج).

فالناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي يعدان من المؤشرات الأساسية في قياس مستوى النشاط لأي دولة، كما تم استخدام نسب التغير فيه احصائيا لقياس النمو الاقتصادي وكذلك رسم السياسات الاقتصادية للبلد، وبصورة عامة فان نمو وتطور الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي يمثلان التطور الحاصل في المستوى المعيشي للفرد. [1]

ثانيا: أداء الناتج المحلي الاجمالي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المهمة في رسم السياسات الاقتصادية للدولة التي تسعى من خلالها الى تحقيق الأهداف المطلوبة فهو يستعمل في قياس وتحديد مستويات النشاط الاقتصادي لأي بلد من البلدان لذلك فهو يعبر عن التطور في المستوى الإنتاجي للدولة.

وبما ان الناتج المحلي الإجمالي يمثل مؤشراً مهماً فهو بذلك يعكس مدى قدرة الدولة ودرجة التنمية والنمو التي يعمل على تحقيقها لأنه يعد حصيلة تفاعل قطاعات الاقتصاد الوطني وثمرة جهده، حيث يعد خير مؤشر للأداء الاقتصادي والمعبر عنه بشكل ارقام إحصائية. [2]

ومن الضروري التفرقة بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، فيمثل **الناتج المحلي الإجمالي الإسمي** اجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أي كمحصلة لمجموع إجمالي كميات الإنتاج من السلع والخدمات على مستوى الاقتصاد المحلي مضروباً في الأسعار الخاصة بكل منها أي الأسعار الجارية. ومن ثم يأخذ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاعتبار التغييرات المستمرة في الأسعار التي تحدث نتيجة التقلبات التي تطرأ على الأسواق، فالناتج المحلي الإجمالي الإسمي لا يمثل التغير الحقيقي في الناتج، وذلك لأنه عندما ترتفع الأسعار أي حدوث تضخم في الأسعار سوف يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة الحاصلة في الأسعار وليس بسبب زيادة ما تم إنتاجه محلياً من سلع وخدمات.اما **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** فيتمثل اجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، [3] فيتم احتسابه بالأسعار

1_ نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص123.

2_ محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط4، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، 2010، ص447.

3_ محمد خالد الحريري، ليلى الجزائرلي، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،2012، ص10 .

الثابتة والقائم على استبعاد التضخم [1] لذلك يمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشر جيد لقياس معدل النمو الاقتصادي لأنه يعكس الكميات الحقيقية التي تم انتاجها في أي بلد بدون أي تأثير ناتج من تقلب الأسعار.

اما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيعد مؤشرا لقياس حصة الفرد من الناتج القومي عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

$$\text{حصة الفرد من GNP} = \frac{GDP}{\text{عدد السكان}}$$

ومن اجل تحقيق الزيادة في نصيب الفرد ينبغي ان تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي اعلى من نمو عدد السكان، اذ لا يمثل العدالة التوزيعية أي من الممكن ان تتجمع الدخول عند فئة معينه من السكان (عدم المساواة في توزيع الدخول). [2]

ثالثا: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي

هنالك مجموعة من الطرق لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي وهي:

1_ طريقة الدخل: يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عن طريق محصلة جمع كافة العوائد التي يتم الحصول عليها من خلال عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، والأرض، ورأس المال، والتنظيم) التي أسهمت في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة زمنية معينة. [3] **وتعتمد** هذه الطريقة بصفه أساسية على حساب مجموعة المدفوعات مثل خدمات عوامل الإنتاج كالأرباح والأجور والفوائد والريع، ومن ثمَّ يحسب كل قطاع من القطاعات جملة ما تم دفعه من أجور للعاملين، وجمله ما يدفعه كأرباح لأصحاب رؤوس الأموال، وفي هذه الطريقة يجب ان نستبعد جميع المدفوعات التحويلية كالإعانات والمنح والهبات، التي تستخدم ما بين الافراد او التي تدفعها الحكومات للأفراد، في سبيل ان لا يحدث ازدواج في الحساب. [4]

2_طريقة الإنتاج: إنَّ هذه الطريقة تتم على حساب قيمة الإنتاج للوحدات الاقتصادية جميعا المتوفرة ضمن الرقعة (محليه او اجنبية) ولحساب طريقة الإنتاج نتبع احدى الطريقتين:

_أسلوب القيمة المضافة: تمثل هذه الطريقة قيم انتاج المشروع بعد ان تطرح منه مشتريات المشروع من الغير، اذ ان زيادة كل قطاع اثناء العمليات الإنتاجية تحتوي على قيمة المدخلات التي يتم استلامها من

1_ بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، مصدر سابق، ص777.
2_ حسام داود واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار الميسرة والتوزيع، عمان، 2005، ص31.
3_ مهند عبد الملك السلمان، احمد بن بكر البكر، دراسة وصفية "مفهوم الناتج المحلي الإجمالي"، مؤسسة (11)النقد العربي السعودي وسياساتها، 2016، ص8.
4_ مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر، عمان، 2008، ص218.

القطاعات الأخرى، ومن ثم العمل على تجميع الزيادات لجميع القطاعات في سبيل الوصول الى الناتج المحلي الإجمالي ويمكن الحصول على القيمة المضافة من خلال القانون التالي: [1]

طريقة القيمة المضافة =الإنتاج الكلي – المستخدم ومستلزمات الإنتاج

_**أسلوب المنتج النهائي:** ووفقا لهذا الأسلوب فان الناتج الوطني يمثل قيم السلع والخدمات النهائية المباعة للقطاعات (القطاع الخاص، والقطاع الحكومي، وقطاع الاعمال) بالإضافة للسلع الوسيطة التي تزيد من راس المال الإنتاجي والذي يؤدي الى زيادة المخزون كالآلات. [2]

3_ طريقه الانفاق: يمثل الانفاق القومي مجموع إنفاق افراد المجتمع من السلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ومن خلال هذه الطريقة يعد الدخل القومي الإجمالي تعبيرا للإنفاق القومي أي ان: [3]

وعليه فان هذه الطريقة تعتمد عند تقديرها للمنتج الوطني على حساب كل من قيمة السلع والخدمات النهائية المتفق عليها القطاعات وبهذا يكون: [4]

أ-**القطاع الخاص**: هو ما يتم انفاقه على السلع والخدمات سواء كانت مستوردة أم محلية ويطلق على هذا الانفاق بالإنفاق الاستهلاكي (الاستهلاك الخاص) ويرمز له بالرمز (C).

ب-**قطاع رجال الاعمال**: وهو ما ينفق على السلع الإنتاجية او الرأسمالية سواء كانت محلية او مستوردة من الخارج، ويسمى هذا الانفاق بالإنفاق الاستثماري الاجمالي ويرمز له بالرمز (I).

ويتألف من صافي الاستثمار والاستثمار الإحلالي (الاندثار) والتغير في المخزون ويمكن ان نعبر عنه بالعلاقة التالية:

الاستثمار الإجمالي = صافي الاستثمار+ الاستثمار الاحلالي + التغير في المخزون [5]

اذ يمثل الاستثمار الفعلي: الزيادة الفعلية في رصيد المجتمع من راس المال كالآلات والمباني والجامعات والجسور ...الخ.

_ الاستثمار الاحلالي: هو عبارة عن تكلفة أي لا يمثل عنصر انتاجي.

1_ حاتم القريشي، مبادئ واسس الحسابات القومية، ط1، جامعة واسط، 2018، ص109.

2_ احمد بتال، مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي، محاضرات مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الانبار، 2020، ص3.

3_ مجيد خليل حسين، مصدر سابق، ص 219.

4_ نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (19)، موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، 2021، ص 12_13.

5_ مايكل ابد جمان، ترجمة محمد إبراهيم، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، جامعة ملك سعود_ القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة، دار المريخ للنشر_ الرياض المملكة العربية السعودية، 1999، ص43_44.

_التغير في المخزون: يمثل الإنتاج الذي لم يتم بيعه في نفس السنة الإنتاجية لكنه يدخل ضمن حسابه والذي يعد طلبا للمؤسسات، وهذا النوع من الاستثمار يبين الاستثمار الإجمالي (وهو ليس مقياسا للمبيعات وانما يعبر عن مقياس الإنتاج).

ج_ **القطاع الحكومي**: يرمز لهذا القطاع بالرمز (G) وهو ما تقوم الحكومة بإنفاقه على احتياجاتها الخاصة سواء كانت محلية ام مستوردة أيضا.

ويتألف من الاستهلاك الحكومي: الذي يتم انفاقه من اجل الاستهلاك لشراء السلع والخدمات.

والاستثمار الحكومي: هو الاستثمار الذي ينفق على الأصول الرأسمالية كتعبيد الطرق والبنايات وغيرها.

اما الانفاق الجاري: فهو ما يتعلق بدفع الرواتب للعمال والمصاريف التابعة لها والأجور.

د_ **قطاع العالم الخارجي**: هو ما يخص بعمليات الاستيراد (m) والتصدير (x)، او ما يسمى بصافي الصادرات (x-m)، فالتصدير هو ما يقوم بتصديره الاقتصاد الوطني عما يزيد عن حاجاته وقيمته وهذا يصب لمصلحة الناتج المحلي.

اما الاستيراد فهو ما يتم استيراده لتلبية احتياجات البلد الداخلية وتصب مصلحته بجانب الإنتاج المحلي على الرغم من الانتفاع به محليا. [1]

رابعا: عناصر بنية الناتج

إنَّ القطاعات الاقتصادية تنقسم على ثلاثة قطاعات رئيسة: [2]

1_ **القطاع السلعي** يتضمن هذا القطاع مجموعة فروع هي قطاع الصناعات، وقطاع الكهرباء والمياه، وقطاع النفط والتعدين، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع الزراعة والغابات والصيد.

2_ **القطاع التوزيعي** ويتمثل هذا القطاع من (قطاع التجارة، قطاع البنوك والتأمين، قطاع النقل والمواصلات والتخزين).

3_**القطاع الخدمي** ويتمثل بملكية الدور السكنية، خدمات التنمية الاجتماعية (حكومية عامة وخدمات شخصية)، ويعد القطاع الأولي والأكثر أهمية في أغلب الأحيان خاصة في الدول الأقل تطورًا، والأقل أهمية في الدول الصناعية.حيث يمكن ان نضع هذه الخدمات في مجاميع أخرى على حسب طبيعة الإنتاج الذي يسهم بها القطاع: [3]

1_ نرمين مجدي، مصدر سابق، ص 13.

2_ جمهورية العراق _ البنك المركزي العراقي _المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2008، ص26_29.

3 _ Kwok Tony Soo : Endogenous Economic Policy And The Structure Of Production : Theory And Evidence ,London, London School Of Economic , August 2004 , P .P 1 – 3 .

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات السياسات التجارية والناتج المحلي الإجمالي في تجارب دول مختارة

المبحث الأول: تجربة تركيا

المبحث الثاني: تجربة ماليزيا

المبحث الثالث: واقع السياسة التجارية في العراق للمدة (2000_2021)

تمهيد

لكي تتحقق اهداف السياسة التجارية فهي بحاجة الى إجراءات وأدوات من اجل الوصول الى هذه الأهداف، ومما لا شك هناك اثار وانعكاسات بالنسبة للسياسة التجارية (الحماية، الحرية) في بنية الناتج المحلي الإجمالي فالدولة المعتمدة على السياسة الحمائية تسعى عن طريق ادواتها (الإعانات وتراخيص الاستيراد والتعرفة الكمركية والحصص والتدابير غير التجارية) الى ان تحافظ على المنتج المحلي (حجة الصناعات الناشئة) اما مناصروا المذهب الحر فيؤمنون بتحرير التجارة والانفتاح وإلغاء العوائق التي تحد من حرية التجارة، فبالنسبة لتجربة تركيا قبل عام 2000 م كانت تحت وطأة الدين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع نسب التضخم والعجز ،أما بعد عام 2002م فحدث تحول كبير في الاقتصاد التركي اذ تم وضع منظور جديد للاقتصاد والسياسة التجارية، اذ أكدت على الخصخصة والتغيير الهيكلي لكي تتلافى آثار الأزمة المالية التي حلت بها عام 2001 م، اذ حدثت اصلاحات بنيوية في جميع المجالات المالية التي خضعت للرقابة ، اذ شملت هذه الإصلاحات (الزراعة والطاقة والأمن الاجتماعي والاتصالات وأسواق المال) وبفضل هذه الإصلاحات أصبحت البنى التحتية للمؤسسات الاقتصادية قوية ومن خلالها واجه الاقتصاد مختلف الاضطرابات في الأسواق العالمية.

في حين تميزت ماليزيا خلال مدة غير بعيدة بكونها دولة ريعية، بسبب اعتمادها على تصدير المواد الأولية كالنفط والقصدير والمطاط والأخشاب وغيرها، لتمشيه متطلباتها وسد احتياجاتها، فبعد ان كان اقتصادها يعتمد على (القطاع الزراعي والتعدين) بوصفه اقتصاداً ريعياً أصبح يعتمد بصورة أكبر على التصنيع، وكذلك تحول اقتصادها الى اقتصاد صناعي متقدم.

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات السياسات التجارية والناتج المحلي الإجمالي في تجارب دول العينة

المبحث الأول: تجربة تركيا

المطلب الاول: الأهمية الاقتصادية لتركيا

الخلفية التاريخية

إنَّ الموقع الجغرافي يمثل رأس مال طبيعي وموردا مهما من موارد الثروة القومية لذلك لا يمكن الاغفال عنه، اذ يمثل رأس مال حقيقي يستطيع الانسان بقدرته ومهاراته ان يحوله الى عنصر من عناصر القوة في العلاقات بين الدول [1] وبما ان تركيا تشكل جسرا بريا يربط بين قارتي اسيا وأوربا هذا يجعلها ذات موقع جغرافي مهم ومميز، كما انها تطل على البحر الأسود من جهة الشمال يجعلها تسيطر على مضيق الدردنيل ومضيق البسفور اللذين يعتبران منفذين وحيدين للبحر الأبيض المتوسط من جهة الجنوب، فضلا على اطلالتها بسواحل طويلة على بحري ايجه ومرمرة، فهي تعد حلقة الربط بين اغنى ثلاث مناطق في العالم أوراسيا، القوقاز ومنطقة الشرق الأوسط [2] ، فهذا الموقع المميز يسهل جذب رؤوس الأموال ورجال الاعمال لمداولة أعمالهم فيها وكذلك جعل من السهل الوصول عن طريقها ل 55 دولة من دول العالم [3]، اذ تتميز تركيا بكونها ذات تعددية اجتماعية وعرقية وسكانية ودينية، وبالإضافة الى صادراتها التي تعتبر من اهم مصادر الدخل القومي في تركيا فضلا عن الصناعات المهمة التي تمتلكها كصناعة المنسوجات والسجاد والمشروبات والكهربائيات والسيارات والمواد الغذائية والكيمياويات ، بالإضافة الى الثروات المعدنية المتوفرة فيها كالفحم الحجري والنباتي والحديد والنحاس والفضة والخارصين ، كما تعد من اكبر منتجي معدن الكروم في العالم وكذلك تمتلك محاصيل مهمة كالتبغ والقطن والشاي والحمضيات والعنب والخضروات والزيتون فهي من اكبر انتاج البندق في العالم. [4]

1 _ محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص107.
2 _ لقمان عمر محمود، تركيا في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة: دراسة في تطور العلاقات التركية الامريكية بعد الحرب الباردة 1991_2007، دمشق سوريا دار الرضا للنشر، 2003، ص15.
3_ عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنموية معاصرة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2013، ص190.
4_ حسن محمود العتمني، التضخم والانكشاف، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولي:
www.info.techacountants.com.

ومن بين اهم الإصلاحات التي شهدتها هي تجاوز الإخفاقات الاقتصادية. [1]

أ _ استخدام ضريبة القيمة المضافة.

ب_ العمل على تخفيض دور القطاع العام، واللجوء نحو خصخصة المشاريع الاقتصادية للبلد وتحفيز الاستثمارات الأجنبية وتحجيم الدعم المالي من الخزانة وتقليل دور الدولة والتركيز على الاستثمارات الأساسية.

ت_ تمثلت التشريعات الحديثة لتركيا بشأن الاستثمارات الأجنبية من اجل تحقيق التقارب بين تشريعاتها الخاصة والتشريعات المعتمدة من قبل المجموعة الاوربية.

المطلب الثاني: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات والواردات التركية

ان الحكومة التركية اتخذت سياسة حماية التجارة منذ تأسيس الجمهورية التركية، فكان اعتماد الدولة الجديدة للتطور الاقتصادي على التصنيع بشكل كبير بسلطة الدولة اذ كانت الدولة هي اللاعب الأساسي في القطاع المالي، والتكنولوجيا والتنمية الصناعية. اذ نما الاقتصاد التركي سنويا بحوالي 4,8% في بداية الخمسينيات من القرن الماضي ويرجع هذا النمو لارتفاع صادرات السلع الأولية والإنتاج الزراعي، وارتفاع كبير في معدلات الأسعار المسببة بحدوث التضخم نتيجة الإعانات الزراعية وتمويل عجز المؤسسات الاقتصادية الحكومية من خلال البنك المركزي. بالإضافة الى ذلك الاسراف المحلي وسوء إدارة الدين الخارجي والافراط في الاعتماد على الائتمان الأجنبي قصير الاجل. [2] وتعد ازمة 2001 تحولا حقيقيا في الاقتصاد التركي، بسبب التغيرات الانموذجية التي ظهرت خلال مدة ما بعد الازمة الاقتصادية. وقد تمت إصلاحات كبيرة وجوهرية في الاقتصاد التركي اذ وفرت تركيا مجموعة حزم جريئة وكاملة كانت بعنوان تعزيز الاقتصاد التركي عن طريق برامج عديده للاقتصاد والتي سوف تؤدي الى زيادة كفاءة الاقتصاد والى الإصلاحات الهيكلية وتسهيل النمو المستدام بالموارد الحالية ومن ثم عدم تدهور المالية العامة مع تحسين كفاءة استعمال الموارد. [3]

وبفضل السياسة الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الحكومة التركية في عام 2002 التي مكنتها الخروج من أزمتها وأصبحت في مصاف الدول المتميزة بالنمو الاقتصادي القوي وتعزيز التجارة الدولية والنمو في

1 _ حيدر عبد الرزاق خلف الحيدري، مكانة تركيا في المدرك الاستراتيجي الأمريكي دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعه النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق،2015، ص84.

2_ Kaplan, Kemal Burçak 2012 Analysis of trade Policies and Productivity of Turkish Economy during 1970s and 1980s, A Master's Thesis presented to Lund University, school of Economics and Management, pp.10-11.

3_ Kutlay, Mustafa، the Political Economies of Turkey and Greece Crisis and Change، 2019, pp.74.

حجم الصادرات، كأحد المكونات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي وتحقيق نمو اقتصادي سريع، وان رؤية سياسة التجارة الخارجية تمثلت في استراتيجية التصنيع من اجل التصدير بواسطة القدرة التنافسية للمنتج التركي من خلال سياسات وإجراءات لدعم المنتوج الوطني وتطوير الشركات الخاصة والعامة وتقديم الحوافز مع تسهيل الطرق لزيادة التجارة الخارجية مع دول العالم ولاسيما دول الجوار مع العمل على تدعيم الشركات الخاصة والعامة الموجهة نحو التصدير ذات التقنية العالية الجودة، وكانت الأهداف التي تصبو اليها السياسة التجارية هي زيادة الصادرات والقضاء على الفقر والبطالة وارتفاع مستويات معيشة افراد المجتمع مع العدالة في توزيع الدخل والثروة للوصول نحو الاستقرار والنمو الاقتصادي، [1] وقد ازداد حجم الناتج المحلي لتركيا من (274.3) مليار دولار امريكي في عام (2000)، ليصل في عام (2021) الى (815.2) مليار دولار، وهذه الزيادة بالتجارة الخارجية لتركيا انعكست بشكل إيجابي على تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل لمن لا يجدها (العاطلين عن العمل).

اذ نلاحظ من الجدول (1) وبصورة واضحة تطور الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال مدة البحث ما بين عام 2000 وعام 2021 م اذ كانت اعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي (815.2) مليار دولار امريكي وشهدت هذه المدة تطورا إيجابيا في حجم الناتج المحلي الإجمالي باستثناء عام 2009م اذ تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (134.4) مليار دولار امريكي بسبب الاثار السلبية الناجمة عن الازمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي عام (2008) م كما شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا عام (2014) م مقارنة مع عام (2013) م بسبب تداعيات الازمة التي كانت تعيشها اوربا والاثار السلبية المؤثرة على اقتصاد تركيا بسبب ارتباطه باقتصاديات دول الاتحاد الأوربي ونجد ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان ايجابياً باستثناء عامي 2008 م و 2009 م أما بعد هذين العامين عادت العلاقات الإيجابية بين معدل نمو السكان والناتج المحلي الإجمالي بالرغم من ان هذا المؤشر تراجع عام 2014 م اذ ان الأداء الإيجابي للناتج المحلي اقتصاديا تكون قيمته ثلاثة اضعاف معدلات الزيادة الحاصلة في السكان، ومن ثمَّ اخذ هذا المؤشر مساراً سلبياً حتى عام 2018م بسبب ضغط الانكماش الحاد الذي تعرض له خلال الربع الأخير اما عامي (2020م ،2021م) فقد اخذ مسارا ايجابيا بسبب تعافيه من التباطؤ الحاد الذي حدث قبل عام بسبب قيود كوفيد_ 19، اما بالنسبة الى حجم الاستيرادات السلعية والخدمية فقد ارتفعت الى نحو (292.0) مليار دولار امريكي عام 2021، بعد ان كانت (61.6) مليار دولار امريكي عام 2000، بالإضافة الى ارتفاع حجم الصادرات السلعية والخدمية لتركيا من (54.5) مليار دولار امريكي عام 2000 الى (288.5 مليار دولار امريكي) عام 2021 وقد بلغ عجز ميزان التجاري من (7.1 مليار دولار امريكي)

1_ ناهض رسمي إسماعيل الرفاتي، انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تركيا، رسالة مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر-غزة، للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، 2016، ص 72-73.

عام 2000 الى (3.5) عام 2021 مما يميز هيكل التجارة الخارجية التركية بعجز دائم، ويرجع ذلك بالأساس الى استيرادات الطاقة، وكذلك معظم صادراتها مرتبطة بواردات المنتجات الوسيطة او شبة المصنعة او الخام، وان حجم التجارة التركية ارتفع من (116.1 دولار امريكي) عام 2000م ليصل في عام 2021م الى (580.5 مليار دولار امريكي) التي شكلت اعلى حجم للتجارة الخارجية فيه، وان ارتفاع حجم التجارة الخارجية كانت له انعكاسات إيجابية على حجم الناتج المحلي الإجمالي لتركيا.

الجدول (1): الناتج المحلي واجمالي الصادرات والواردات ومعدلات النمو في تركيا للمدة (2000_2021) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي %	اجمالي الصادرات	معدل النمو السنوي %	اجمالي الاستيرادات	معدل النمو السنوي %
2000	274.3		54.5		61.6	
2001	201.7	-26.46	54.8	0.55	45.7	-25.81
2002	240.2	19.8	60.3	10.03	54.9	20.13
2003	314.5	30.93	72.3	19.90	73	32.96
2004	408.8	29.98	96.6	33.60	103	41.09
2005	506.3	23.85	110.7	14.59	122.8	19.22
2006	557.0	10.01	124.7	12.64	146.8	19.54
2007	681.3	22.31	149.1	19.56	176.8	20.43
2008	770.4	13.07	181.5	21.73	207.8	17.53
2009	134.4	-82.55	151.7	-16.41	152	-26.85
2010	177.3	31.91	164.6	8.50	198.1	30.32
2011	231.5	30.56	192.8	17.13	254.2	28.31
2012	227.3	-1.81	214.5	11.25	250.6	-1.41
2013	249.2	9.63	227.8	6.20	275.2	9.81
2014	239.8	-3.77	236.6	3.86	268.1	-2.57
2015	203.8	-15.01	212	-10.39	229.5	-14.39
2016	192.5	-5.54	200.7	-5.33	219.5	-4.35
2017	227.7	18.28	223.6	11.41	255.3	16.30
2018	219.6	-3.55	242.5	0.45	244.4	-4.26
2019	198.9	-9.42	248	2.26	228.4	-6.54
2020	206.2	3.67	206.3	-16.81	233.8	2.36
2021	815.2	74.70	288.5	39.84	292.0	24.89

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

_على الموقع الالكتروني: قاعدة بيانات البنك الدولي - بحث(bing.com) .

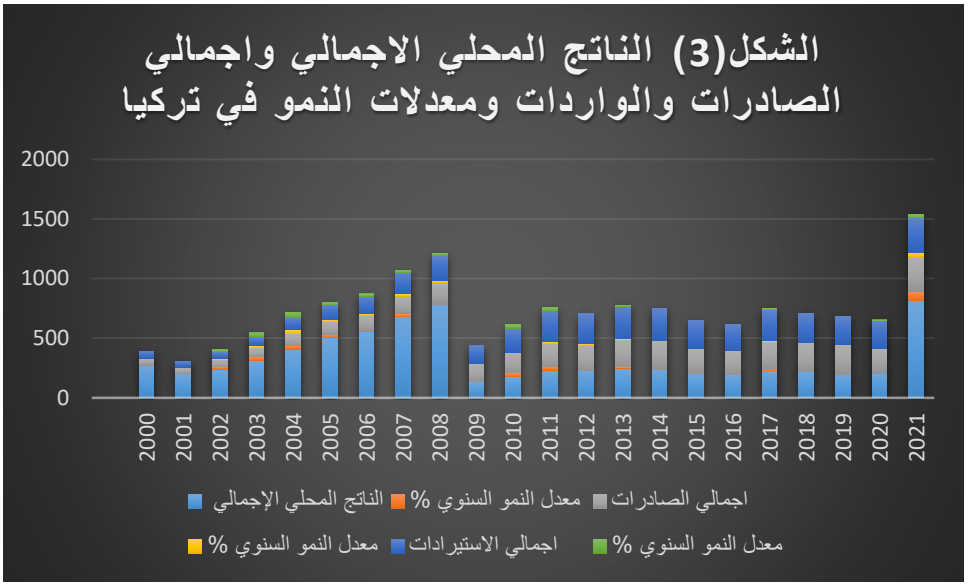

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 1.

المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية التركية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

القطاع الزراعي

تعد تركيا من أولى الدول في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية وذلك من خلال ما يميز مناخها الملائم واراضها الواسعة، بالإضافة الى الموارد المائية الغزيرة، ويكتسب هذا القطاع أهمية كبيرة كونه المصدر الغذائي للسكان، فضلا عن تصدير المتبقي منه والحصول على النقد الأجنبي من خلاله [1]، ومن الأسباب المهمة التي تدعو الى التطور والارتقاء في هذا القطاع هو تقديم تركيا فرصا كبيرة بالاستثمار في القطاعات الأساسية فضلا عن القطاعات الزراعية الثانوية مثل الفواكه ومنتجات الالبان وتعليب الخضروات بالإضافة الى تربية الأسماك وكذلك دعم الثروة الحيوانية [2] كما يوظف هذا القطاع عدد من السكان اذ يوظف بحدود (7,1 %) من اجمالي القوى العاملة ، اذ ارتفعت النسبة في الناتج المحلي الى 57,2 مليار دولار امريكي عام 2014، إذ إنَّ تركيا تعد سابع اكبر دول العالم في الإنتاج الزراعي ومن هذه المحاصيل التي اشتهرت بزراعتها وانتاجها هي التين والبندق والزبيب والمشمش المجفف وإنتاج العسل والحليب اذ وصل انتاجها فيه الى(18,6 مليون طن) عام 2015 م و(36,6 مليون طن) من الحبوب (17,5 مليون طن) من الفواكه (28,5 مليون طن) من الخضار و (2 مليون طن) من الدواجن ،(1,1 مليون طن) من اللحوم

1- سالم توفيق النجفي، مروان عبد المالك ذنون، "التركيب المحصولي وتأثيره على الصادرات الزراعية في تركيا 1969-1989 دراسات تركية " العدد 4، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993، ص 143.

2- Investment support and promotion agency of turkey: www.invest.Gov .tr.،Food and agriculture in turkey, March 2014.

الحمراء، اما بالنسبة للنباتات فشكلت نسبتها حوالي (11000 مليون) نوعا في حين كان الإجمالي الكلي لأنواع النباتات (11500 نوعا) في اوربا وان هذا الإنتاج الوفير كان بإمكان تركيا ان تحافظ من خلاله على الميزان التجاري بشكل إيجابي بسبب موقعها الجغرافي وكونها المصدرة الكبرى للمنتجات الزراعية في اوربا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[1] ففي الجدول (2) نجد ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من عام 2002م بلغت (10.2%) هي اعلى نسبة شكلتها مساهمة القطاع الزراعي وهذه النسبة استمرت بالانخفاض التدريجي حتى بلغت اقل نسبة لها في عام 2021م وهي (5.6%).

القطاع الصناعي

لقد مر القطاع الصناعي بكثير من التحولات في حركات التصنيع، اذ اعتمدت استراتيجيات تولت امر التنمية الصناعية بالمرتبة الأولى، بالإضافة الى اعتماد القطاع الزراعي كعامل مساعد بجانب هذا القطاع ومن أبرز الصناعات واهمها: صناعة السيارات، والصناعة التحويلية، وصناعة الكيمياويات، وصناعة المكائن والآلات [2]. ومن خلال الجدول (2) يتضح ان نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (18.7%) عام 2000م ، فضلا عن ان هذه النسبة كبيرة بالمقارنة مع نسبة القطاع الزراعي الاّ انّ هذه النسبة اخذت ايضا بالانخفاض وبنسب متقاربة الى ان وصلت لأدنى قيمة في 2010م حيث بلغت (15.0%)، لتعود من جديد في عام 2011م لترتفع بنسبة (16.4%)، وان هذه النسبة اخذت تتفاوت بين الانخفاض والارتفاع حتى وصلت الى اعلى نسبة لها بلغت حوالي (21.9%) في عام 2021م.

القطاع الخدمي

تعد تركيا من مقدمة الدول المصدرة لخدماتها من ناحية البناء والانشاءات حيث تحتل المركز الثالث من ناحية الأداء في العالم، وتكون من ضمن اول عشر دول مصدَرة للخدمات في مجال عقود الخدمات الشخصية والمقاولات. [3] حيث اتضح لنا من بيانات الجدول (2) لنا انّ النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي هو لصالح قطاع الخدمات، اذ بلغت نسبته (52.8%) لسنة 2000م، وفي خلال السنوات التالية فقد ارتفعت هذه النسبة الى اعلى مساهمة لها في عام 2009م حوالي (57.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، اما بالسنوات اللاحقة فقد انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع الى (52.7%) في عام 2021م وهي انخفاض

1_ Investment Support and Promotion agency of Turkey: www.invest.gov.tr.The Chemicals Industry in Turkey.

2 _ رواء زكي الطويل، وصال نجيب العزاوي، "السياسة العامة في تركيا الركيزة الاقتصادية "سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (30)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،2002، ص21.

1_ تركيا والعالم، 2010_2020: ظهور طرف فاعل جديد على الساحة العالمية، كتاب السفارة التركية، القاهرة، 1999، ص75.

ضئيل بمقارنته مع القطاعات الزراعية والصناعية، ويرجع سبب هذا الارتفاع في نسبة القطاع الخدمي من الناتج المحلي الإجمالي الى عجز بالميزان التجاري التركي عن طريق زيادة الاستيرادات عن الصادرات السلعية، اذ استطاعت تركيا تطوير اقتصادها من خلال تفعيل السياسات الضريبية، ودعم القطاعات الحيوية وتطوير السياسات الاستثمارية، وهذه السياسات لاقت نجاحات كبيرة، اذ من خلال تحرير التجارة الخارجية لتركيا فقد قدمت الدعم والتسهيلات من خلال الغاء استيراد السلع التي تخضع لنظام الحصص مع تخفيض معدل التعريفة الجمركية، وزيادة ائتمانيات التصدير التي تتمتع بالدعم من قبل الدولة لتشجيع التصدير للخارج ، كما قامت تركيا بأعاده النظر وتحسين العديد من التشريعات في الجمارك واتخذت اجراءات وقائية وتشريعات فنية، وعملت على مكافحة الأغراق ، وحماية الملكية الفكرية .

الجدول (2) مساهمة القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي التركي للسنوات 2000م -2021م بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	القطاع الزراعي %	القطاع الصناعي %	القطاع الخدمي %
2000	274.3	10.0	18.7	52.8
2001	201.7	8.7	17.7	55.0
2002	240.2	10.2	16.9	53.6
2003	314.5	9.8	17.1	53.1
2004	408.8	9.3	16.9	53.1
2005	506.3	9.2	16.9	53.0
2006	557.0	8.1	17.0	53.4
2007	681.3	7.5	16.8	54.9
2008	770.4	7.4	16.2	55.5
2009	134.4	8.1	15.1	57.2
2010	177.3	9.0	15.0	54.5
2011	231.5	8.2	16.4	53.0
2012	227.3	7.7	15.8	54.0
2013	249.2	6.7	16.2	53.3
2014	239.8	6.6	16.7	53.8
2015	203.8	6.9	16.6	53.5
2016	192.5	6.1	16.5	54.0
2017	227.7	6.0	17.5	53.5
2018	219.6	5.8	19.0	54.5
2019	198.9	6.4	18.2	56.4
2020	206.2	6.7	19.2	54.2
2021	815.2	5.6	21.9	52.7

المصدر: تم تجميع البيانات من قبل الباحثة عن طريق قاعدة بيانات البنك الدولي. _على الموقع الالكتروني: قاعدة بيانات البنك الدولي - بحث(bing.com) .

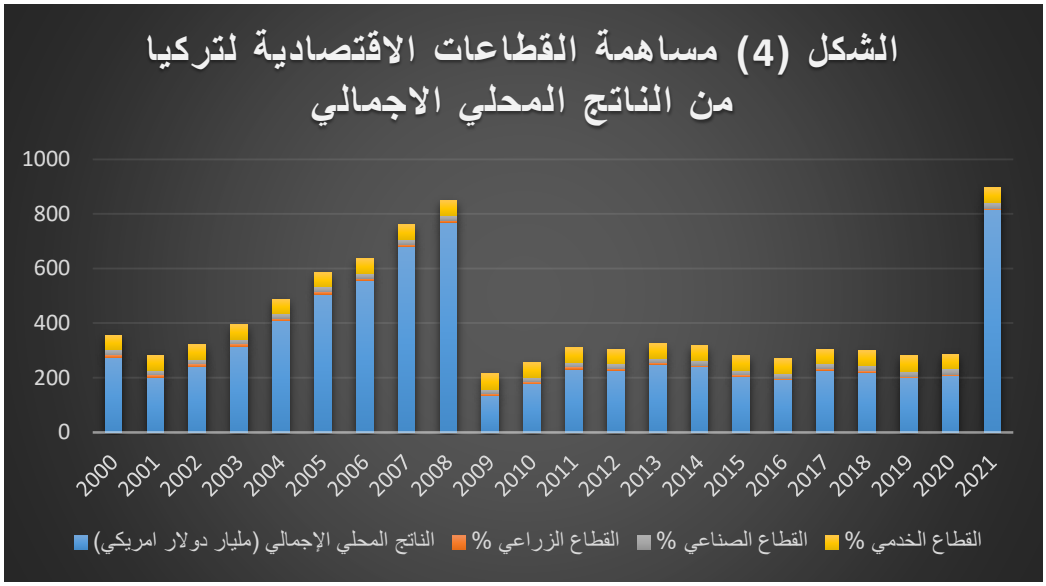

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 2.

المطلب الرابع: مؤشر الانكشاف التجاري

تبرز خاصية هذا المؤشر المهمة على انه يدلنا الى مدى مساهمة التجارة الخارجية بقسميها (التصدير والاستيراد) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، أي يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي بلد على الظروف المتوفرة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا البلد حيث ان هذا المؤشر إذا كان مرتفعا فهو دلالة على اعتماد الدولة بشكل كبير على العالم الخارجي مما أدى الى ان يكون اقتصاد الدولة أكثر عرضه للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية الى العالم الخارجي. [1]

ومن بيانات الجدول (3) يتضح ان اقل نسبة لمؤشر الانكشاف التجاري لتركيا كانت في عام 2000م وبنسبة (42.32%) واخذت هذه النسبة بشكل تصاعدي حتى أصبحت اعلى قيمة لها كانت عام 2019م اذ بلغت حوالي (239.5%)، اما فيما يتعلق بالصادرات السلعية فقد ارتفعت من (54.5 مليار دولار اميركي) عام 2000 م الى (288.5 مليار دولار امريكي) عام2021 م، الا ان اعلى معدل للصادرات سجل في عام 2021 م (157.610 مليار دولار امريكي) الا ان عام 2016م شهد تراجعاً في اداء الصادرات إذا ما قورنت بعامي 2014 م و 2015م ومن ثم اخذ مسارا إيجابيا حتى وصل الى (288.5) م عام 2021م ، كما حققت الاستيرادات 2016 ارتفاعاً ملحوظاً خلال نفس المدة 2000 – 2021 م اذ بلغت الاستيرادات عام 2000 م (61.6 مليار دولار امريكي) واستمرت بالارتفاع الى ان بلغت عام 2021 م (292.0 مليار دولار امريكي) والتي اعتبرت اعلى قيمة لها.

1_ عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010_2011، ص69.

الجدول (3): مؤشرات الانكشاف التجاري في تركيا للمدة (2000-2021) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	مؤشر الانكشاف التجاري%
2000	274.3	54.5	61.6	42.32
2001	201.7	54.8	45.7	49.82
2002	240.2	60.3	54.9	47.96
2003	314.5	72.3	73	46.20
2004	408.8	96.6	103	48.82
2005	506.3	110.7	122.8	46.11
2006	557.0	124.7	146.8	48.74
2007	681.3	149.1	176.8	47.83
2008	770.4	181.5	207.8	50.53
2009	134.4	151.7	152	225.9
2010	177.3	164.6	198.1	204.5
2011	231.5	192.8	254.2	193.0
2012	227.3	214.5	250.6	204.6
2013	249.2	227.8	275.2	201.8
2014	239.8	236.6	268.1	210.4
2015	203.8	212	229.5	216.6
2016	192.5	200.7	219.5	218.2
2017	227.7	223.6	255.3	210.3
2018	219.6	242.5	244.4	221.7
2019	198.9	248	228.4	239.5
2020	206.2	206.3	233.8	213.4
2021	815.2	288.5	292.0	71.20

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

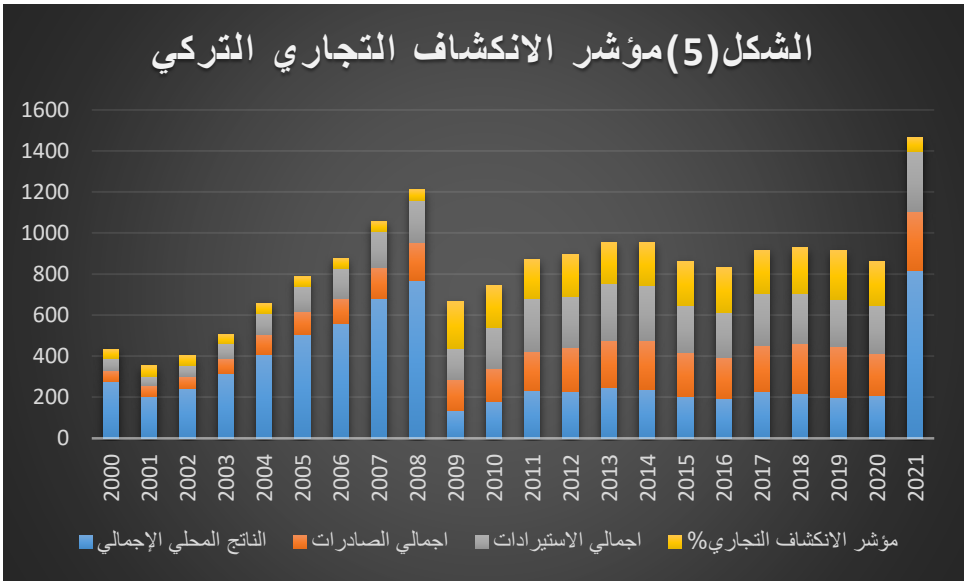

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

المبحث الثاني: تجربة ماليزيا

المطلب الاول: الأهمية الاقتصادية التاريخية الماليزية

الخلفية التاريخية

الجمهورية الماليزية تقع في جنوب شرق اسيا وتقع أيضا بالقرب من خط الاستواء حيث تكون ذات مناخ مداري، حيث تتكون من (13) ولاية و(3) أقاليم اتحادية، حيث تبلغ مساحتها الكلية حوالي (329.845) كم ^{2}، وعاصمتها كوالالمبور، وانّ مقر الحكومة الاتحادية كان في مدينة بوتراجايا، ويصل تعدادها السكاني الى أكثر من ثمانية وعشرين مليون نسمة، يتكون البلد من قسمين هما شبة الجزيرة الماليزية ويورنيو الماليزية (ماليزيا الشرقية) حيث يفصل بحر الصين الجنوبي بينهما، وان الدولة الماليزية كانت تحدها كل من تايلند وسنغافورة واندونيسيا وسلطنة بروناي، حيث كانت الوحيدة كدولة موحدة في السابق حتى سنة 1963، ففي أواخر القرن الثامن عشر بسطت الحكومة المتحدة نفوذها على شكل مستعمرات في تلك المناطق، ويتكون القسم الغربي لماليزيا من عدة ممالك مستقلة. وسميت هذه المستعمرات (بمالايا البريطانية) حتى تم حلها سنة 1946، عندما اعادوا تنظيمها داخل اتحاد الملايو، وعلى الرغم من حدوث المعارضة الواسعة قد تم إعادة تنظيمها مرة ثانية في عام 1948ضمن الاتحاد المالايا الفدرالي، وفي وقت لاحق حصلت على الاستقلال أي في تاريخ 31 أغسطس 1957، اذ تشكلت ماليزيا بعد اندماج كل من سنغافورة، وساراواك، ويورنيو، واتحاد مالايا جميعها أيضا في تاريخ 16 سبتمبر 1936.[1] وشهدت ماليزيا طفرة نوعية بالتطور الاقتصادي خلال أواخر القرن العشرين، حيث كان من أحد أسبابه هو التكثيف بالاعتماد على القطاع الخارجي ودوره في النهوض بالاقتصاد الماليزي من خلال مضيق ملقا وهو يمثل طريق بحري مهم في الملاحة الدولية الذي يعد جزءا من اقتصادها، كما تم انضمام الدولة الماليزية الى مجموعة الدول الثماني الإسلامية، حيث تمتلك ماليزيا تنوعاً حيوياً من الثروة الحيوانية والنباتات وتعد أيضا من اكبر الدول المنتجة للنحاس والمطاط والفلفل والاخشاب والنفط وقد صنفت من ضمن (17) دولة ذات الأكثر تنوعاً في انتاج السلع كالأجهزة البصرية والسمعية، والسلع المكسوة بالمطاط والمواد الكيميائية وأجهزة التبريد، حيث أصبحت اليوم من الدول المتطورة في مجالات المعلومات بواسطة عرضها الواسع لتكنولوجيا المعلومات، والصدى الكبير في التسويق الالكتروني كخدمات الخط والتجارة الالكترونية

1_ http://ar.wikipedia.org/wiki/ماليزيا#.D8.A7.D9.84.D8.A7.D9.82.D8.AA.D8.B5.D8,A7.D8.AF.

والبدالات الرقمية عن طريق خدمات الممر الكامل للوسائط Multimedia Super Corridor (MSC)، فاعتبرت مركز الجودة في مجال صناعة الوسائط المتعددة Multimedia Industries. [1]

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات والواردات الماليزية

تمتاز ماليزيا بإنتاجية ايدي عاملة أكبر بكثير مما هي عليه في الدول المجاورة لها مثل الفلبين واندونيسيا وفيتنام وتايلند ويرجع السبب في ذلك للصناعات ذات الكثافة العالية القائمة على تقنيات المعرفة الحديثة والتصنيع المتطور والاقتصاد الرقمي ،اذ احتلت ماليزيا المرتبة (25) باقتصادها ضمن أكبر بلد تنافسي في العالم وذلك بين عامي (2018 و2019) وكان ذلك وفقا لتقرير التنافسية العالمي لسنة 2018، ويعيش المجتمع الماليزي في نمط حياة أكثر ترفاً بالمقارنة مع نظرائهم في الدول ذوات الدخول المتوسطة العالية كالبرازيل وتركيا والمكسيك، ويرجع ذلك الى ضريبة الدخل القومي المنخفضة، والكلف المنخفضة لوقود النقل وللمستلزمات المنزلية، وللأغذية المحلية [2]، اذ شهدت ماليزيا طفرة اقتصادية وتطورا سريعا خلال نهايات القرن العشرين اذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) (11.109.30) دولار امريكي سنة 2021م، كان الناتج المحلي الإجمالي يساوي (372.98) مليار دولار امريكي.

1_ http://www.malaysiagate.com/page.php?lnkid=26.

2_ World Economic Forum, Professor Klaus Schwab ،The Global , Competitiveness Report, Professor Klaus Schwab, 2018, p371.

الجدول (4): اجمالي الناتج المحلي واجمالي الصادرات والواردات ومعدلات النمو في ماليزيا للمدة (2000-2021) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي %	اجمالي الصادرات	معدل النمو السنوي%	اجمالي الاستيرادات	معدل النمو السنوي %
2000	93.7		112.2		94.3	
2001	92.7	-1.06	102.3	-8.82	86.2	-8.58
2002	100.8	8.73	108.2	5.76	91.8	6.49
2003	110.2	9.32	118.5	9.51	96.1	4.68
2004	124.7	13.15	143.9	21.43	118.4	23.20
2005	143.5	15.07	161.3	0.69	130.5	10.21
2006	162.6	13.31	182.5	13.14	147.0	0.12
2007	193.5	19.00	205.6	12.65	167.1	13.67
2008	230.8	19.27	229.9	11.81	178.6	6.88
2009	202.2	-12.39	186.3	-18.96	144.8	-18.92
2010	255.0	26.11	222.0	19.16	181.5	20.22
2011	297.9	16.82	254.0	10.36	207.5	14.32
2012	314.4	5.53	249.3	-1.85	215.5	3.58
2013	323.2	2.79	244.3	-2	216.8	0.60
2014	338	4.57	249.5	2.12	218.2	0.64
2015	301.3	-10.85	209.5	-0.16	186.8	-14.39
2016	301.2	-0.03	201.1	-4.00	181.1	-3.05
2017	319.1	5.94	223.7	11.23	201.7	11.37
2018	358.7	12.40	245.8	9.87	221.8	9.96
2019	365.2	1.81	238.3	-3.05	210.8	-4.95
2020	337.0	-7.72	207.4	-12.96	185.6	-11.95
2021	372.7	10.59	256.6	23.72	230.4	24.13

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويلاحظ زيادة الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا في بيانات الجدول (4) من (93.7 مليار دولار امريكي) عام 2000م الى (372.7 مليار دولار امريكي) في عام 2021م، ويلاحظ أيضا ان حجم الناتج المحلي الإجمالي تضاعف خلال السنين التي تلت عام 2000م وكانت معظم الزيادة في قطاعي الصناعة والخدمات واستمر بالتزايد الاّ انَّه انخفض عام 2009م وعاد الى التزايد في الأعوام اللاحقة حتى وصل اعلى قيمة له عام 2021م (338.0) مليار دولار امريكي وعاد وانخفض في العام التالي ليصل حوالي (301.3) مليار دولار امريكي واستمر بعد ذلك بالارتفاع الى ان وصل اعلى نسبة له عام 2010 حوالي (372.7) مليار دولار

امريكي وبمعدل نمو (26.11) % اي ان الناتج المحلي الإجمالي اتخذ مسارا تصاعديا اذ بلغ نحو (230.8) في عام 2008م وبمعدل نمو سنوي (19.27)%، اذ شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعا بسبب ظروف الازمة المالية اذ بلغ (202.2) مليار دولار امريكي وبمعدل نمو متراجع الى (12.39-) % لعام 2009م، ثم ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل الى (358.7) مليار دولار امريكي وبمعدل سنوي (12.14) % في عام 2018م، ويرجع مرة أخرى الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض ليصل الى (337.0) مليار دولار امريكي وبمعدل سنوي سالب (0.07-) % في عام 2020 بسبب ازمة وباء كورونا لعام 2019 م.

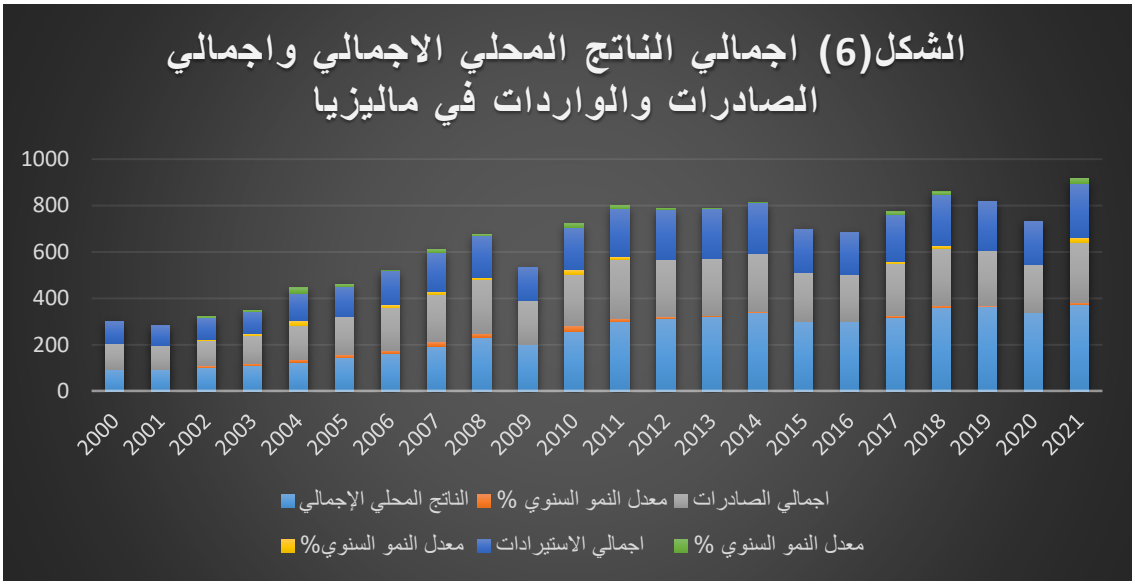

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 4.

المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي

من التحليل السابق لوحظ ان حجم الناتج المحلي الإجمالي ازداد خلال السنين التي تلت عام 2000م، ففي الجدول (5) سنبين مدى تقييم الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية.

الجدول (5): مساهمة القطاعات الاقتصادية لماليزيا من الناتج المحلي الإجمالي لمدة (2000_2021) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	القطاع الزراعي %	القطاع الصناعي%	القطاع الخدمي%
2000	93.7	8.5	30.8	46.3
2001	92.7	8.0	29.3	49.2
2002	100.8	8.9	29.2	48.7
2003	110.2	9.3	29.9	46.7
2004	124.7	9.2	30.3	44.5
2005	143.5	8.2	27.5	44.2
2006	162.6	8.6	27.5	43.9
2007	193.5	9.9	26.1	44.5
2008	230.8	9.9	24.5	43.9
2009	202.2	9.2	23.8	48.8
2010	255.0	10.0	23.4	48.5
2011	297.9	11.4	23.3	47.8
2012	314.4	9.7	23.1	49.0
2013	323.2	9.11	22.8	49.9
2014	338.0	8.8	22.8	50.1
2015	301.3	8.2	22.2	52.0
2016	301.2	8.4	21.7	52.5
2017	319.1	8.5	21.8	51.9
2018	358.7	7.5	21.5	53.0
2019	365.2	7.2	21.4	54.2
2020	337.0	8.1	22.2	54.8
2021	372.7	9.6	23.4	51.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي. _على الموقع الالكتروني: قاعدة بيانات البنك الدولي - بحث (bing.com).

ونلاحظ من الجدول (5) ان القطاع الزراعي:

في ماليزيا يعمل القطاع الزراعي بحوالي (14.8)% من اجمالي القوى العاملة ويسهم هذا القطاع بنسبة تصل الى (11) % من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي اذ يمثل اقل نسبه مشاركه بالنسبة للقطاعات الأخرى حيث شكلت اعلى نسبة له عام 2011 بنسبة (11.4) %، حيث ان مناخ ماليزيا يوفر الظروف الملائمة لإنتاج بعض المنتجات الغريبة، بسبب موقعها على شبه الجزيرة في جنوب شرق اسيا لذا من النادر ان

تتعرض هذه المنطقة من قبل الجفاف او الأعاصير، فتعمل ماليزيا بالمحافظة على مستوى الرطوبة بنسبة (90) % بسبب موقعها القريب من خط الاستواء فيضل الطقس حار ورطب طوال السنة، فماليزيا غير ملائمة جدا مع التلال لان الزراعة كبيرة الحجم تحتاج الى كمية كبيرة من الأراضي المسطحة بالإضافة لعدم امتلاكها مناخ معتدل، فمجمل هذه العيوب تجعل ماليزيا غير قادرة ان تنتج ما يكفي من الأرز وباقي المنتجات الغذائية الأخرى لكي يتم تزويد البلاد، فتضطر بسبب ذلك الى الاستيراد. [1]، فمن خلال بيانات الجدول (5) نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع بوتيرة متسارعة من (8.5%) عام 2000م، واستمرت هذه الزيادة حتى بلغت (11.4%) عام 2011م اذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (7.2%) عام 2019م ويرجع ذلك ان ماليزيا كانت تتخلف في تطوير هذ القطاع اذ تم استثمار الكثير من الموارد المالية في المحاصيل الصناعية أي أسفر عنه تفاوت من حيث الاستخدام الأمثل للموارد والمساهمة في اقتصاد البلد وخاصة من ناحية الامن الغذائي.

القطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي من اهم القطاعات الداعمة للاقتصاد الماليزي اذ يسهم بنحو ثلث الناتج المحلي للبلاد، ويعمل فيه نحو (30.1) % من اجمالي القوى العاملة، بالإضافة لقطاع الخدمات الذي يعمل فيه (55) % من اجمالي القوى العاملة في البلاد والذي يعد من أكثر القطاعات حيوية في اقتصاد البلاد حيث يستحوذ على أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي ويقوم بتشغيل نحو نصف العمالة في البلاد، الى ان الاقتصاد الماليزي انتعش بعد انكماشه في عام (2009) على أثر تداعيات الازمة المالية العالية مؤكدة ان قطاع الخدمات وليس تصنيع السلع المخصصة للتصدير هو الذي أطلق النمو الاقتصادي الماليزي خلال وعقب الازمة المالية. [2] ويلاحظ من الجدول (5) اعلى نسبة لهذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000م بلغت حوالي (30.8) % الا انه وبعد هذا العام استمرت مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض حتى وصلت ادناها عام 2019م وبنسبة (21.4) % وعام (2021) م الى (23.4%) ويعود سبب هذا الانخفاض الى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات لنفس المدة. **والقطاع الخدمي** فكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي اعلى نسبة مساهمة بالمقارنة مع بقية مساهمة القطاعات الأخرى وهذا يؤدي تحقيق إيرادات عالية في السنوات الأخيرة اذ ان الارتفاع الحاصل في حجم الناتج المحلي الإجمالي يعد تحولاً كبيراً في اقتصاد ماليزيا الذي تحول من القطاع الزراعي الى قطاع يعتمد بالدرجة

1_ مقالة منشورة عن الزراعة في ماليزيا، على الموقع:
https://ar.m.wikipedia.org/wiki.

2_ جريدة العرب الاقتصادية الدولية، منشورة على الموقع:
قطاع الخدمات الماليزي يقود قاطرة النمو الاقتصادي | صحيفة الاقتصادية(aleqt.com) .

الأكبر على قطاع الخدمات المتطور وبنسبة مساهمة أكثر من (50%) من الناتج المحلي الإجمالي مسجلة ارتفاعاً عن عام (2000) م اذ كانت نسبة مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي (46.3%) الى ان وصلت اعلى نسبة له عام 2020م حوالي (54) % ومما سبق نلاحظ مقدرة الاقتصاد الماليزي في التحول من اقتصاد زراعي وبدائي الى اقتصاد صناعي متقدم مع تحقيق معدلات متزايدة في قطاعي الصناعي والخدمي والتي تعكس مدى قوة وقدرة الاقتصاد الماليزي.

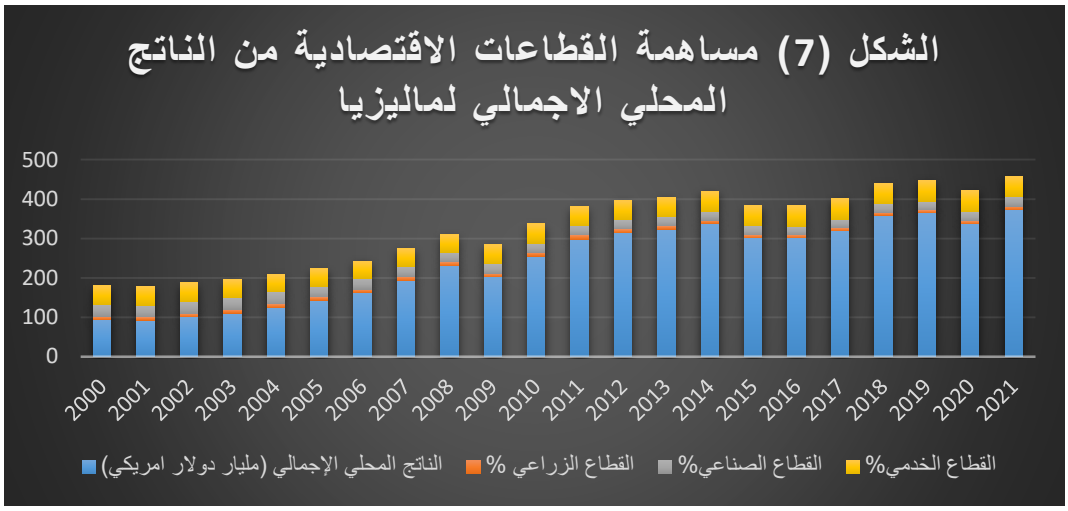

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 5.

المطلب الرابع: مؤشرات الانكشاف التجاري

الجدول (6) مؤشرات الانكشاف التجاري في ماليزيا للمدة (2000-2021م) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	مؤشر الانكشاف التجاري%
2000	93.7	112.2	94.3	220.3
2001	92.7	102.3	86.2	203.3
2002	100.8	108.2	91.8	198.4
2003	110.2	118.5	96.1	194.7
2004	124.7	143.9	118.4	210.3
2005	143.5	161.3	130.5	203.3
2006	162.6	182.5	147.0	202.6
2007	193.5	205.6	167.1	192.6
2008	230.8	229.9	178.6	176.9
2009	202.2	186.3	144.8	162.7
2010	255.0	222.0	181.5	158.2
2011	297.9	254.0	207.5	154.9
2012	314.4	249.3	215.5	147.8
2013	323.2	244.3	216.8	142.6
2014	338	249.5	218.2	138.3
2015	301.3	209.5	186.8	131.5
2016	301.2	201.1	181.1	126.8
2017	319.1	223.7	201.7	133.3
2018	358.7	245.8	221.8	130.3
2019	365.2	238.3	210.8	122.9
2020	337.0	207.4	185.6	116.6
2021	372.7	256.6	230.4	130.6

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي. _على الموقع الالكتروني: قاعدة بيانات البنك الدولي - بحث (bing.com).

من بيانات الجدول (6) نلاحظ ان الانفتاح التجاري (مؤشر الانكشاف) الماليزي سجل اعلى نسبه له عام 2000م بحوالي (220.3%) لكنه اخذ بالانخفاض الى ان وصل عام 2016م بنسبة (126.8) % ومن ثم اخذت هذه النسبة تتفاوت بين الارتفاع والانخفاض الى ان وصلت أدنى نسبة له بحوالي (116.6) % عام 2020م بسبب قيود كوفيد_19 في العام السابق.

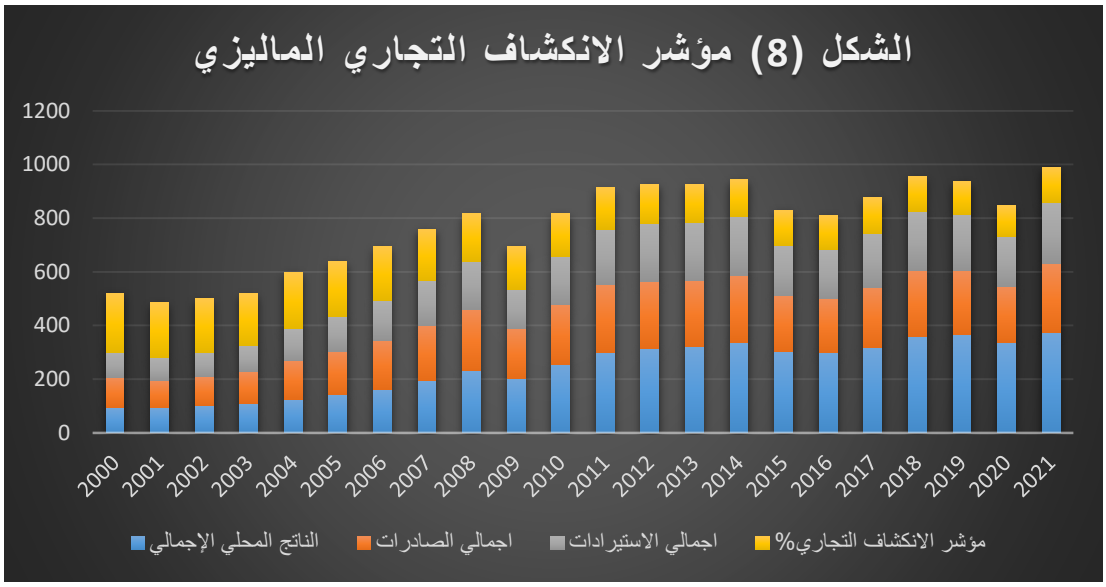

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 6.

المبحث الثالث: واقع السياسة التجارية في العراق

إنَّ القطاع الخاص يختلف من بلد الى اخر بحسب اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في ذلك البلد بالإضافة الى المرحلة الاقتصادية التي يمر بها.

وكخطوة اولية أجريت من بعد تاريخ 2003/4/9 العمل على كسر العزلة والاندماج مع الاقتصاد الدولي فاتخذت المواد الدستورية (24) (25) (26) في العراق اساليب يفهم منها ان الحكومة العراقية تتجه نحو اقتصاد السوق وإلغاء تدخل الدولة في معالجة وتصحيح الاختلالات الناتجة عن الحرية الكاملة للسوق وهي مدة طويلة الاجل تسيدت فيها الدولة منذ عام 1958 تقريبا، وان الحكومات المتعاقبة بعد تغيير النظام كان لها القناعة بان إطلاق مقولة اقتصاد السوق قد ادخل الاقتصاد العراقي في العملية وهذا اعتقاد غير صحيح لان مفاده هو ان فوائد اقتصاد السوق ستتحقق اثناء خروج الحكومة من المعادلة ولكن على العكس ففي الواقع ان للحكومة دورا كبيرا في اقتصاد السوق لأنها تقوم بوضع الضوابط والقواعد الضامنة للعدالة ودقة العقود المبرمة فيها [1]، وان تجارب التطور الاقتصادي في مختلف الدول النامية ادعت الى انّ من اهم الامور المهمة هي تحديد العلاقة ما بين الحكومة والقطاع الخاص او بعبارة أخرى ما بين الدولة والسوق حيث ان عمليات التطور ستحقق النجاح عندما يصبح دور الحكومة مكمل وفعال لدور القطاع الخاص أي غير متضارب معه أي تدع الحكومة يعمل السوق بحرية عند نجاحه وتتدخل عند فشله وأثبتت التجارب ان

1_ مهدي صالح حنوش، الاثار السلبية للإغراق التجاري في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (28) المجلد السابع، أيار، 2011، ص8.

السوق إذا حقق نجاحاً كبيراً في النشاط الإنتاجي فإنها تفشل فشلاً ذريعا في بناء البنى التحتية أي المادية منها والبشرية وتوفير الصحة وحماية البيئة وفي كل مجال لم تتحقق فيه أرباح مباشره. [1]

ومن ثمَّ فان الحكومة من اللازم ان تدعم اقتصاد السوق وان تكون جهودها مخصصة لتوفير البيانات والمعلومات والإحصاءات وحماية البيئة والعناية بالصحة وبناء البنية التحتية وتحفيز البحوث والعمل على تمويلها وكذلك تدخلها في جميع المجالات الحيوية الأخرى التي ينحسر فيها دور السوق مما يدعو الى ابعاد تدخل الحكومة عن الأنشطة الإنتاجية التي تعد أساسا من اختصاص القطاع الخاص كإنتاج الانسجة والسمنت والسلع الالكترونية والحديد والصلب والاحذية وادارة الفنادق والإنتاج الزراعي وغيرها من الأنشطة التي يحسنها دور السوق ويتميز بها بتفوق حينما يتوفر المناخ المناسب، وان مساندة هذا الراي من اللازم ان تقتضي المرحلة الراهنة للاقتصاد العراقي ولكن ما حدث هو اتباع سياسة الباب المفتوح في العراق [2] اذ قامت سياسة الاستيراد على مبدا عدم التميز اذ اصبح المبدأ الأساسي للسياسات التجارية يتمثل بالإسراع نحو تقليل القيود والحواجز التي كانت تفرض سابقا، وقد فرضت هذه السياسة بموجب قانون رقم (54) عام 2004 الذي قام بإصداره الحاكم بول بريمر والذي يشمل إجراءات الانتقال من سياسة حماية التجارة الى سياسة حرية التجارة بشكل مفاجئ وكامل بعد سقوط النظام السابق في نيسان عام 2003 اذ تضمنت هذه السياسة تقليل التعريفة الكمركية على الاستيرادات وجعلها نسبة موحدة بنسبة (5%) من قيم السلع المستوردة وإلغاء الحواجز الغير كمركية كالحصص والقيود الكمية وعملات النقد الأجنبي فسمحوا باستيراد جميع المواد من جميع بلدان العالم ماعدا السلع المحظورة، وان سياسة الاستيراد الحالية انتقلت نحو نطاق واسع من الاستيراد أي ليس فقط على استيراد السلع الضرورية فحسب بل شملت أيضا السلع الكمالية وغير الأساسية فزادت توجهات الحكومة العراقية الى استيراد السلع الأجنبية من اجل زيادة المخزون السلعي خاصة بعد ما كان يفتقر للاستيرادات في بداية التسعينات بالإضافة الى ارتفاع أسعار النفط الذي أدى الى ارتفاع الإيرادات العامة ومن ثمَّ زيادة الانفاق على الاستيرادات مما حفز الى التحسن في مستويات دخل الفرد. [3]

1_ محمد علي زيني، مصدر سابق، ص474.
2_ حسين جواد كاظم، تحليل ظاهرة الإغراق السلعي واثارها على التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة الى الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد السابع، العدد (27)، كانون الأول، 2011، ص192.
3_ حسين جواد كاظم، المصدر السابق ص9.

المطلب الاول: تطور الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري للعراق للمدة(2000_2021م)

التجارة الخارجية تعد من القطاعات المؤثرة في عمليات نمو الاقتصاد لأي بلد سواء كانت بلدان نامية أم متقدمة اذ تتسم مؤشراتها بعدم الاستقرار لعوامل مختلفة ذات ارتباط وثيق بهياكل اقتصادات الدول، فبالنسبة للبلدان النامية فان اقتصاداتها تتميز بكونها احادية الجانب وتعتمد على المواد الأولية في صادراتها والتي تكون غالبا ما تعاني من عدم الاستقرار فضلا عن انها شديدة الحساسية لظروف الأسواق العالمية وهي بذلك تنعكس استيراداتها التي لا تخلو من عدم الاستقرار. [1]

ومن خلال بيانات الجدول (7) نلاحظ ان اقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي كانت عام 2000م اذ بلغت حوالي (48.3 مليار دولار امريكي) فيما إذا كانت اعلى قيمة له هو في عام 2013م بحوالي (234.6 مليار دولار امريكي) بنمو معدل (7.61) ،اما بالنسبة الى الصادرات فهي أحد أهم المؤشرات التي تكون احد ذراعي التجارة الخارجية الى جانب الاستيرادات ، والصادرات لها أهمية كبيرة ومتميزة كونها المصدر الأساس لتوفير العملة الصعبة للبلد، وكلما ازدادت نسبة الصادرات كلما كان الأثر ايجابياً على الميزان التجاري الا اننا امام مشكلة تتمثل بكون هيمنة الصادرات النفطية على الجزء الأكبر من اجمالي الصادرات العراقية ، مع ما تمثله من تهديدات تعرض الصادرات لتقلبات الأسواق العالمية وتغير اسعارها ، ومن الملاحظ ان الصادرات الإجمالية لعام 2000م م كانت تمثل (36.61)، اما عام 2003 م فقد بلغت الصادرات الإجمالية (23.61)، ويلاحظ ان الصادرات الإجمالية قد انخفضت لهذا العام بسبب ظروف الحرب وتبعات الاحتلال الذي تعرض له العراق في تلك المدة، ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ تذبذب نسب مساهمة الصادرات ارتفاعاً وهبوطاً وبنسب متقاربة، في حين شكلت اعلى نسبة معدل نمو الصادرات في عام (2008م) بنسبة (62.43)%، في حين ان الاستيرادات تعد من المؤشرات المهمة التي تكون أحد ذراعي التجارة الخارجية ، والتي من خلالها يمكن ان يعرف وضع البلد ومكانته الاقتصادية فكلما كانت استيراداته عبارة عن سلع انتاجية كان ذلك ايجابياً اما اذا كانت الاستيرادات سلعاً تامة الصنع وذات طابعاً استهلاكياً كلما كان لها أثراً سلبياً على اقتصاد البلد كما هو الحال مع اقتصاد العراق ، اذ تغزو السوق سلعاً استهلاكية مستوردة مما شكل اضراراً بالصناعة المحلية التي تقف عاجزة عن مواكبة تلك التقنيات الحديثة المستعملة في انتاج السلع المستوردة والتي تمتاز بأسعارها المنخفضة وجودتها والتي تمثل عاملاً معرقلاً للتوسع بالنشاط الصناعي المنتج للسلع التي لا تستطيع مجابهة، فمن خلال الجدول (7) نلاحظ تزايدا في نمو الاستيرادات أيضا، على

1_ تقي عبد سالم العاني، تنظيم وتخطيط التجارة الخارجية في العراق، بغداد الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 1992، ص136.

الرغم من تذبذب نسبتها الا ان نمو الاستيرادات بهذا الشكل كان له اثار سلبية على التجارة الخارجية بسبب عدم تكافؤ الصادرات مع الاستيرادات.

الجدول (7): الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات والواردات ومعدلات النمو في العراق للمدة (2000_2021) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي%	اجمالي الصادرات	معدل النمو السنوي%	اجمالي الاستيرادات	معدل النمو السنوي%
2000	48.3		36.61		24.0	
2001	36.1	-25.25	23.61	_35.50	22.25	-7.29
2002	32.9	-8.86	23.24	- 1.56	16.20	-27.19
2003	21.9	-33.43	16.97	-26.97	16.84	3.95
2004	36.6	67.12	20.61	21.44	23.43	39.13
2005	49.9	36.33	27.15	31.73	30.67	30.90
2006	65.1	30.46	33.24	22.43	25.16	-17.96
2007	88.8	36.40	40.78	22.86	25.05	-0.43
2008	131.6	48.19	66.24	62.43	40.44	61.43
2009	111.6	-15.19	43.99	-33.58	43.87	8.48
2010	138.5	24.10	54.6	24.11	47.21	7.61
2011	185.7	34.07	82.51	51.11	51.55	9.19
2012	218.0	17.39	97.03	17.59	63.44	23.06
2013	234.6	7.61	93.07	-4.08	65.1	2.61
2014	228.4	-2.64	88.95	-4.42	68.62	5.40
2015	166.7	-27.01	57.56	-35.28	58.5	-14.74
2016	166.6	-0.05	46.83	-18.64	44.12	-24.58
2017	187.2	12.36	63.5	35.59	48.42	9.74
2018	227.3	21.42	92.77	46.09	56.84	17.38
2019	233.6	2.77	88.9	-4.17	72.28	27.16
2020	184.3	-21.10	50.19	-43.54	54.27	-24.91
2021	207.8	12.75	78.26	55.92	34.76	-35.94

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. _على الموقع الالكتروني: قاعدة بيانات البنك الدولي - بحث (bing.com).

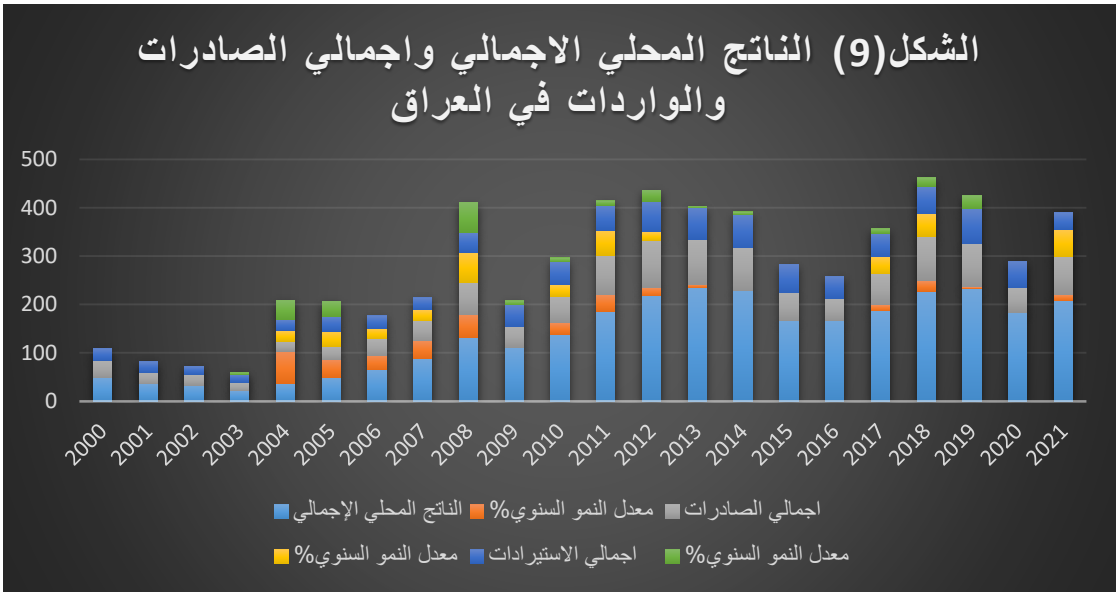

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 7.

المطلب الثاني: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي

الجدول(8): مساهمة قطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي (%) للسنوات (2000_2021) بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	القطاع الزراعي%	القطاع الصناعي%	القطاع الخدمي%
2000	48.3	4.6	1.00	10.9
2001	36.1	6.9	1.00	16.1
2002	32.9	8.6	2.00	17.8
2003	21.9	8.4	1.00	21.8
2004	36.6	6.9	2.00	31.7
2005	49.9	6.9	1.00	30.0
2006	65.1	5.8	2.00	33.2
2007	88.8	4.9	2.00	35.4
2008	131.6	3.8	2.00	34.3
2009	111.6	5.2	3.00	43.5
2010	138.5	5.2	2.00	39.7
2011	185.7	4.6	3.00	33.5
2012	218.0	4.1	3.00	35.9
2013	234.6	4.8	2.00	38.0
2014	228.4	4.9	2.00	40.1
2015	166.7	4.2	2.00	51.2
2016	166.6	4.0	2.00	50.8
2017	187.2	3.0	2.00	47.0
2018	227.3	2.8	2.00	44.2
2019	233.6	3.8	2.00	44.4
2020	184.3	6.0	3.00	54.3
2021	207.8	4.0	2.00	43.5

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي. _على الموقع الالكتروني: قاعدة بيانات البنك الدولي - بحث (bing.com).

ومن خلال بيانات الجدول (8) يتبين هذا الاختلال اذ يوضح الدور الضئيل للقطاع الصناعي والقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة 2000_2021م، فبالنسبة للقطاع الصناعي لم يشهد تطورا ملموسا في مساهماته بالناتج المحلي الإجمالي ضمن نشاطات الصناعة التحويلية وذلك بسب الاعتماد الشبه الكلي على انتاج النفط اما خلال مدة جائحة كورونا ان نسبة الناتج المحلي ازدادت بنسبة1% في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية لتصل الى 3% عام 2020م وتبلغ عدد المنشآت الصناعية الكلي في العراق حسب إحصائية 2021م بلغ (27756) موزعة (26772) منشأة صغيرة و(203) منشأة متوسطة و (781) منشأة كبيرة [1] ، اذ كانت الكثير من المصانع متوقفة عن العمل وبهذا يصبح النفط المسيطر الأكبر على الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم شكلت نسب مساهمة نشاط الجملة والفنادق والمفرد المرتبة الثانية بالمساهمة بحوالي 8.05% فقد كانت مساهمة القطاع الصناعي المجمل تتراوح بين 1 % كأدنى نسبة واعلى نسبة كانت تشكل حوالي 3% طيلة مدة الدراسة ، كذلك يلاحظ انخفاض وتراجع الزراعة بشكل لافت وكبير الذي زاد من تخلف القطاع الزراعي واهمال الأرض مع تزايد الهجرة من الريف الى المدينة بسبب تزايد العوائد النفطية وتزايد أسعار برميل النفط اذ اصبح العراق يحصل على نسب كبيرة من الإيرادات النفطية اذ ارتفع التوظيف الحكومي (البطالة المقنعة) حتى أصبحت الرواتب تشكل الجزء الأعلى من الموازنة التشغيلية وبدورها تشكل (70_80%) من الموازنة العامة للدولة وهذه الفوائض لم يتم استغلالها في تطوير القطاعات التنموية وخاصه القطاع الزراعي الأكثر اهمالا من بين القطاعات الأخرى، وان السبب الأساسي في تدهور القطاع الزراعي وخسارة الدولة لكثير من الإيرادات التي ممكن تحصيلها من هذا القطاع هو كان بسبب سوء الإدارة والتخطيط في وضع السياسات التنموية اذ ان الحكومات المتعاقبة لم تعط اهتماماها في القطاع الزراعي اذ فشلت في تنميته، وبذلك أصبح ضحية الإهمال والفساد حيث شكلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت اعلى نسبه له حوالي (8.6)% في عام 2002م وأدنى نسبة له شكلت (2.8)% في عام 2018م، ويتضح من بيانات الجدول (8) ان الدور البارز في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هو القطاع الخدمي وارتباطه بالناتج المحلي الإجمالي الذي يعد أحد العناصر الأساسية لبيئة استثمارية ناجحة لذا من الواجب توفير تأمين هذا الجانب لتوفير الرعاية والخدمات الأفضل لأنها تعد بعدا طبيعيا وجوهريا لتحقيق المزيد من الإنتاجية ولجعل السكان ينعمون بالأمن والرخاء، وبذلك نجد ان الحكومة سعت الى توفير البنى التحتية والخدمات وكذلك توفير الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص من اجل الدخول بشكل امن وفعال وبعد ان اطلقت كثيرا من البرامج والسياسات الناجحة حيث شهدت أسواق العراق تغير في أنماط الشراء والاستهلاك والترفيه فبعد ما كانت عناوين التسوق مختصرة لسنوات طويلة على الأسواق التقليدية فتوسع هذا النمط من الاستهلاك بعد ان انطلقت مجالات كثيرة في الاستثمار في هذا

1_ الجهاز المركزي للإحصاء، انشاء المنشآت الصناعية.

القطاع والتوجه امام انشاء مراكز تجارية جديدة مما أدى الى زيادة عدد المجمعات التجارية بشكل كبير خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة اذ بلغت اعلى نسبة له حوالي 54.3 لعام 2020م.

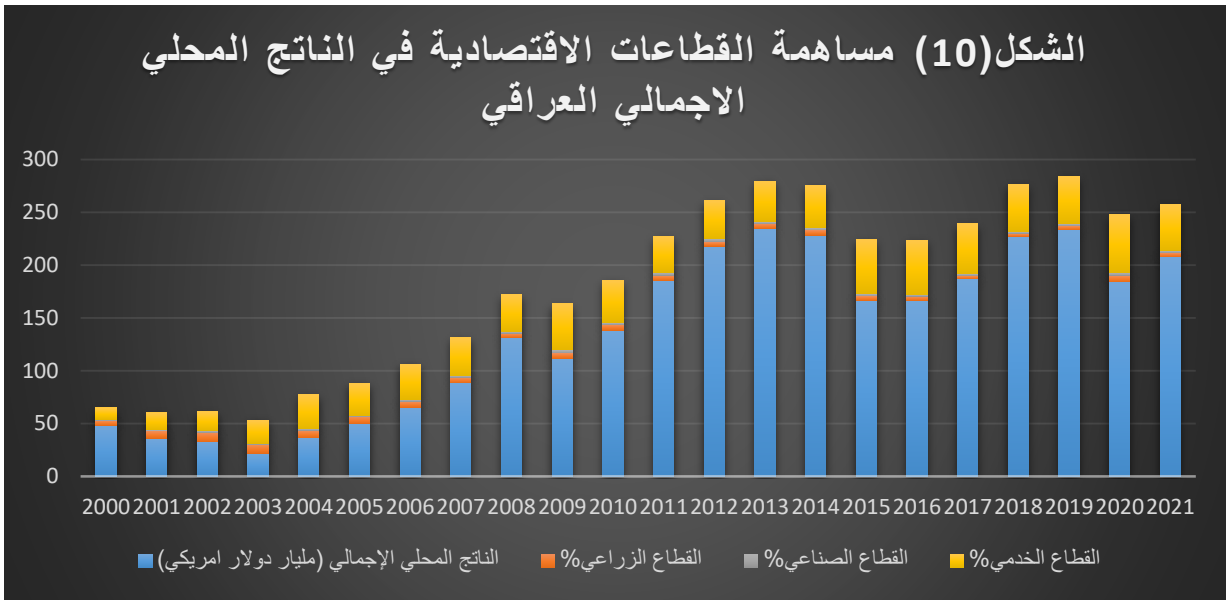

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 8.

المطلب الثالث: مؤشر الانكشاف التجاري

الجدول (9): مؤشر الانكشاف التجاري العراقي للمدة (2000_2021م) (مليار دولار امريكي)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	مؤشر الانكشاف التجاري %
2000	48.3	36.61	24.0	125.48
2001	36.1	23.61	22.25	127.03
2002	32.9	23.24	16.20	119.87
2003	21.9	16.97	16.84	154.38
2004	36.6	20.61	23.43	120.32
2005	49.9	27.15	30.67	115.87
2006	65.1	33.24	25.16	89.7
2007	88.8	40.78	25.05	74.13
2008	131.6	66.24	40.44	81.06
2009	111.6	43.99	43.87	78.72
2010	138.5	54.6	47.21	73.5
2011	185.7	82.51	51.55	72.19
2012	218.0	97.03	63.44	73.61
2013	234.6	93.07	65.1	67.42
2014	228.4	88.95	68.62	68.98
2015	166.7	57.56	58.5	69.62
2016	166.6	46.83	44.12	54.59
2017	187.2	63.5	48.42	59.78
2018	227.3	92.77	56.84	65.82
2019	233.6	88.9	72.28	68.99
2020	184.3	50.19	54.27	56.67
2021	207.8	78.26	34.76	54.38

تم اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات قاعدة البنك الدولي. _على الموقع الالكتروني: قاعدة بيانات البنك الدولي - بحث(bing.com).

من بيانات الجدول (9) يبين الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات وبحسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة العراق للمدة (2000_2021م)، والذي يبين ما يأتي: اذ كانت اعلى نسبة انكشاف تجاري خلال المدة ففي عام 2003م بنسبة انكشاف (153%)، ثم اخذت بالانخفاض وبمستويات متقاربة لتكون عام 2014م كأدنى نسبة انكشاف تجاري كانت بحوالي (40%)، والتي تعد بالأساس هي استيرادات العراق

من السلع والخدمات الاستهلاكية، اذ يتبين من تحليل التجارة الخارجية للعراق للمدة (2000_2021م) الى ان الاقتصاد العراقي واقع تحت ظل تبعية اقتصادية يتجه امام الاعتماد على الخارج بشكل واضح وكبير، وكذلك الاختلال الكبير في هيكل الصادرات والإنتاج يبين لنا الجدول 9 من خلال البيانات الواردة فيه ان مؤشر الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي، اتخذ مسارا تصاعديا خلال الأعوام الأولى حيث سجل المؤشر 76 % الى GDP في عام 2003م وهي اعلى نسبة شهدها الاقتصاد العراقي خلال المدة، ثم تراجعت نسب الاستيرادات الى اجمالي الناتج حيث اتخذت مسارا تنازليا كان أشدها عام 2018 اذ بلغت 24% بعد ذلك ارتفع مؤشر الاستيرادات الى 30% عام 2019 تؤدي التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي دورا أساسيا ومهما كون العراق يعد من الدول الريعية أحادية الجانب اذ يعتمد على إيرادات النفط وبصفة مكثفة، ونستطيع ملاحظة ذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول (9) لنسب مساهمة الصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، اذ شهد اجمالي الصادرات مسارات متعددة ما بين ارتفاع وانخفاض، ففي الأعوام الأولى شهدت ارتفاعا وصلت الى 77% كأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003، ثم اخذت بالانخفاض ما بعد 2004 نتيجة لحرب الخليج الثانية، وتدمير القطاعات الرئيسة في البلاد ومنها القطاع التصديري لتصل 10% في عام 2014، وكذلك جائحة كورونا التي تعرض لها العراق عام 2019 سببت أيضا بتدهور القطاعات التصديرية.

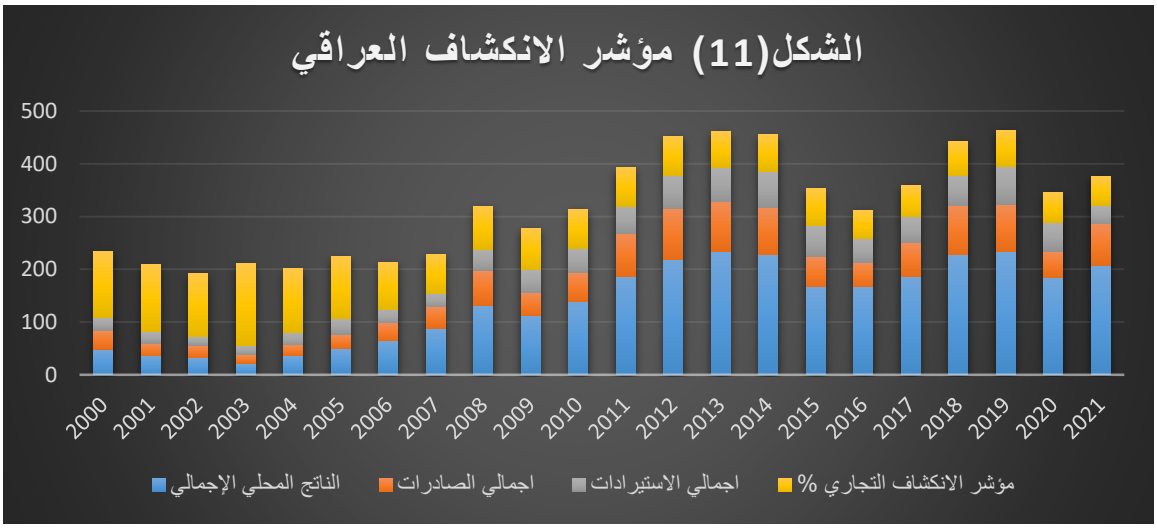

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على بينات الجدول 9.

الفصل الثالث

قياس وتحليل دور السياسة التجارية على بنية الناتج المحلي الاجمالي لدول العينة

المبحث الأول: الإطار النظري لبعض الأساليب القياسية المعتمدة في التحليل القياسي.

المبحث الثاني: قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الاجمالي في تجارب دول العينة.

المبحث الثالث: قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

تمهيد

إنَّ تحرير التجارة الخارجية يتيح الفرصة للبلدان النامية ومن ضمنها العراق للوصول الى الأسواق الخارجية بعد ان عانت لسنوات من ضيق اسواقها المحلية مما يوفر ويتيح لها الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية وتحقيق وفورات في الإنتاج من خلال الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والتوسع في الصناعات الإنتاجية التي تتمتع بمزايا نسبية وقدرات تنافسية بالموارد المتاحة وتحفيز القطاع الخاص، وفسح المجال للاستثمارات الأجنبية كأول خطوة نحو الأصلاح الاقتصادي وأصلاح التجارة الخارجية، حيث تميزت السياسة التجارية بعد الاحتلال بعدم وضوحها فقد اعتمدت على صادرات النفط مقابل استيرادات هائلة ذات طابع استهلاكي في ظل الانفتاح المفاجئ الذي ساد العراق حيث نتج عنه كثير من الآثار السلبية في الغالب وتعقيدات على كافة المستويات والأوضاع الاقتصادية للبلد وان انتشال العراق من هذا الوضع يتطلب استراتيجية اقتصادية تستطيع وضع الاقتصاد على المسار الصحيح للإصلاح .وفي هذا الفصل سيتم قياس دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الاجمالي عن طريق استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) والوصول الى بعض النتائج والعلاقة بينهما.

المبحث الأول: الإطار النظري لبعض الاساليب القياسية المعتمدة في التحليل القياسي

يعمل التحليل القياسي على تزويد الباحثين بالمعلومات المفيدة عن السياسة الاقتصادية من خلال أدوات وأساليب احصائية وإن أول اجراء يتخذ لقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للسلاسل الزمنية طويلة الامد هو تجنب الانحدار الزائف الذي يظهر نتيجة عدم استقراريه هذه السلاسل، ثم بعدها يأتي الاجراء الثاني المتمثل بإجراء اختبار التكامل المشترك لهذه المتغيرات بالإضافة لاختبارات أخرى لإيجاد العلاقة بين المتغيرات، لذا سيتم الاعتماد في هذا المبحث على عدد من الاختبارات القياسية وكما موضح ادناه: -

المطلب الاول: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

يعد هذا الاختبار أول الاختبارات لأغلب النماذج التي تعتمد السلاسل الزمنية، وذلك لإثبات استقرار أو عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية، حيث ان عدم استقرار السلاسل يحدث بسبب عوامل متعددة اهمها التقلبات الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد او تعرض الاقتصاد للصدمات وبخاصة في الاقتصادات الريعية مما يدل على وجود ما يعرف بالانحراف الزائف (spurious regression).[1] ، يعد اختبار جذر الوحدة من اهم الاختبارات والاكثر شيوعاً لمعرفة مدى استقراريه السلاسل الزمنية من عدمه إذ لابد من عبور متغيرات هذه السلاسل هذا الاختبار قبل تقدير الانموذج وبيان استقراريه هذه المتغيرات (stationary) وإذا تبين عدم استقراريتها فينبغي تحويل البيانات باستخدام بيانات أخرى أو عن طريق اخذ الفرق الاول للبيانات الاصلية او استعمال طرق اخرى.

احصائياً تكون السلسلة الزمنية ذات سكون عندما يكون الوسط والتباين لهذه السلسلة ثابتا عبر الزمن وان قيمة التباين المشترك لمدتين تعتمد على المسافة بين هذه المدتين وليس على الزمن الحقيقي عند حساب التباين المشترك، أما السلسلة غير الساكنة فتحدث عندما يكون وسطها وتباينها غير ثابت (غير محدد) ومتكاملة من الرتبة I(1). [2]

وهناك طرق عديدة لحساب اختبار جذر الوحدة منها طريقة الرسم البياني وطريقة معادلة الارتباط الذاتي واختبار ديكي-فولر البسيط (Dickey-Fuller) واختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) وتعد الطريقة الاخيرة(ADF) من اهم الطرق حيث تعد من الاختبارات الرئيسة

1_ وعد شهاب الجبوري، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الاحتياطات الدولية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة مؤتة، الاردن، 2021، ص31.

2_ عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج E-VIEWS، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق، 2015، ص74.

والمهمة في تشخيص وجود أو عدم وجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية، ويمثل **(ADF)** تعديلاً لاختبار ديكي- فولر العادي **(DF)** بعد تطوره من قبل ديكي- فولر عام 1981 من أجل التعامل مع الارتباط المحتمل في حد الخطأ وذلك عن طريق اضافة الفروق في المدد الزمنية المتأخرة، ويتم تحديد طول المدة الزمنية عن طريق معايير معينة مثل (Akaike Info criterion)، ويتم اختبار فرضية العدم (H0:b=0) أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة الغير ساكنة) واختبار الفرض البديل (H1:b<0) اي ان السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة ساكنة او مستقرة) وذلك عن طريق مقارنة احصائية (t) المقدرة للمعلمة (b) مع القيمة الجدولية لها فاذا كانت القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية عندها نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (عدم وجود جذر الوحدة) أي أن السلسلة الزمنية تتصف بالاستقرار، أما في حالة كون قيمة (t) المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية فنقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة) ما يعني ان السلسلة الزمنية غير مستقرة أو غير ساكنة[1] .

وبشكل رئيس ان النماذج المعتمدة في اختبار جذر الوحدة هي كالاتي [2]:

1- انموذج يحتوي على حد ثابت فقط وصيغته:

$$\Delta Y_t = a + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} \rho j \Delta Y_{t-i} + \cup_t \dots\dots (1)$$

2- انموذج يحتوي على حد ثابت واتجاه زمني وصيغته:

$$\Delta Y_t = a + \beta T + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} \rho j \Delta Y_{t-i} + \cup_t \dots\dots (2)$$

3- انموذج لا يحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني وصيغته:

$$\Delta Y_t = (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} \rho j \Delta Y_{t-i} + \cup_t \dots\dots (3)$$

حيث (a) الحد الثابت، (T) الاتجاه الزمني، (m) فترة الابطاء.

1_ ايفان جواد كاظم، قياس وتحليل العلاقة بين الكثافة النسبية لرأس المال وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية –العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021، ص92.

2_ أزهر محمد عبد الله شنته، أثر الدين العام الداخلي في بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة) 2004 - 2020)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021، ص94.

المطلب الثاني: منهج التكامل المشترك وفق إطار انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(Autoregressive distributed lag model(ARDL

التكامل المشترك يمثل التلازم بين سلسلتين (Xt، Yt) او أكثر وان تقلب أحدهما يؤدي الى الغاء تقلب الأخرى مما يؤدي الى ثبات نسبة قيمتيهما عبر الزمن ما يعني ان السلسلة الزمنية تكون مستقرة في حالة ارتباطها كمجموعة في المدى الطويل وقد لا تكون مستقرة عند دراستها كل على حدة أي أن عدم الاستقرار قصير الاجل يتحول الى حالة التوازن والاستقرار في الأجل الطويل [1].

حيث يعد انموذج (ARDL) من النماذج التي شاع استخدامها في السنوات الأخيرة إذ يمكن ان يتعامل مع المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة وتم تطبيق هذا الانموذج من قبل بيساران وشين (Pesaran and Shin 1999) وتم تطويره من قبل بيساران واخرون عام 2001م، وان هذا الانموذج يصلح للعينات الصغيرة ولا يشترط ان تكون متغيرات الانموذج من الرتبة نفسها اذ يمكن التعامل معها اذا كانت من الدرجة الصفر I(0) أو إذا كانت من الدرجة واحد I(1) او كليهما على خلاف المناهج السابقة مثل طريقة E-granger (1987) ذات المرحلتين و Durbin Watson و Johansen .

يقدم هذا الانموذج طريقة حديثة لاختبار وتحقيق العلاقة التوازنية لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد التي تعرف بطريقة اختبار الحدود (Bound Testing Approach) لبيان تحقيق التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية للأجل الطويل والقصير وفق اطار (UECM) [2] وذلك عن طريق المقارنة بين (F-stat) مع القيمة الجدولية المقدمة من قبل Narayan (2005) فعندما تكون قيمة f المحتسبة اكبر من القيمة العليا الحرجة عندها نرفض فرضية العدم (H0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H1:b≠0) بمعنى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، أما عندما تكون قيمة f المحتسبة اقل من الحد الادنى فان ذلك يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل، وإذا وقعت القيمة بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة. [3]

1_عباس جواد احمد كشمش، تحليل أثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2022، ص116.

2_ عبد النور إشوف، رشيد ساطور، أثر إنتاج الطاقات المتجددة على النمو الاقتصاد ي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000 -2018) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي-الجزائر، المجلد(6)، العدد (2) ،2021، ص17.

3_ أحمد حسن علوان الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في ظل الازمات العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021، ص108.

وبالإمكان تلخيص عدد من هذه المميزات التي يمتاز بها انموذج **(ARDL)** ما يجعله مفضلاً على غيره من النماذج منها [1]: -

1- وفق هذا الانموذج فإنه لا يشترط ان تكون مدد السلاسل الزمنية المراد دراستها من نفس الدرجة (الدرجة الاولى I(1)) كما هو الحال في بقية النماذج وإنما يمكن دراسة المتغيرات من نوع I(0) او I(1) او كلاهما.
2- يمكن دمج علاقة المتغيرات الطويلة والقصيرة الاجل في معادلة واحدة.
3- يمكن في هذا الانموذج دراسة العينات الصغيرة وإعطاء نتائج كفوءة.
4- يحدد هذا الانموذج عدد مدد التباطؤ المثلى للمتغيرات المدروسة بواسطة معايير احصائية محددة مثل (AIC).

أما خطوات تقدير انموذج**(ARDL)** فيمكن بيانه بالتالي [2]: -

1- اعتماد اختبار الحدود (Bound Test) لاختبار وجود علاقة طويلة الاجل للتكامل المشترك.
2- يتم اختبار استقرارية او سكون متغيرات السلاسل الزمنية وتعيين رتبة تكاملها بواسطة اختبار ديكي_فولر الموسع (ADF).
3- استعمال انموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (var) من أجل تحديد مدد الابطاء المثلى عن طريق أقل قيمة مدة ابطاء لمعايير الاكيك (AIC) وشوارز (sc) ومعيار هانن كوان (HQ) ويمكن اعتماد حد اعلى لمدد الابطاء وفق بيساران إذا كانت البيانات سنوية وحجم العينة صغير.
4- اختبار استقراريه الانموذج عن طريق مجموعة اختبارات منها: -

أ- اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) لبيان خلو الانموذج من الارتباط الذاتي.

ب- اختبار (CUSUM Squares،CUSUM) لاختبار ثبات واستقراريه الانموذج.

5- تقدير معلمات الانموذج قصيرة الاجل (انموذج تصحيح الخطأ) والمعلمات طويلة الاجل وفق الصيغة الاتية: -

---

1_ يعرب يوسف درجال السراي، تأثير التحرير المالي في التنمية المالية تجارب مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021، ص131.

2 _خضير عباس حسين الوائلي، استعمال اسلوب ARDL في تقدير أثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017، ص107.

$$\Delta(\boldsymbol{Y_t}) = \mathbf{c} + \boldsymbol{\lambda}\mathbf{Y_{t-1}} + \boldsymbol{\beta}\mathbf{X_{t-1}} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \boldsymbol{\alpha_1}\Delta(\mathbf{Y_{t-i}}) + \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{m}} \boldsymbol{\alpha_2}\Delta(\mathbf{X_{t-i}}) + \boldsymbol{\varepsilon_t} \ldots\ldots (4)$$

حيث ان:

Δ **:** الفرق الاول

C: الحد الثابت

n, m **:** حدود مدد التخلف الزمني العليا للمتغيرات التابعة والمستقلة

$\boldsymbol{\lambda}$: معلمة تصحيح الخطأ

β: معلمات الانموذج طويلة الاجل

$\boldsymbol{\alpha_1}.....\boldsymbol{\alpha_2}$ *:* معلمات الاجل الطويل

I: تمثل الزمن

$\boldsymbol{\varepsilon_t}$: حد الخطأ العشوائي

المطلب الثالث: توصيف الدوال باستخدام نموذج(ARDL)

من اجل قياس معاملات العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية باستعمال الطرق القياسية لابد من صياغتها بصورة رياضية حيث تم استخدام البرنامج الاحصائي (E-views 10) وتم تمثيل هذه العلاقات بصورة معادلات واعتماد عناصر السياسة التجارية (الاستيرادات، الصادرات) كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الناتج المحلي الاجمالي (القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والقطاع الخدمي) كمتغيرات تابعة ويمكن توصيف المتغيرات كالتالي: -

- <u>توصيف المتغيرات</u>

EX: تمثل قاعدة الصادرات العامة

IM: تمثل قاعدة الاستيرادات العامة

Ag: يمثل القطاع الزراعي

Sr: يمثل القطاع الخدمي

IND: يمثل القطاع الصناعي

ويمكن التعبير عن علاقة المتغيرات التابعة والمستقلة من خلال المعادلات التالية:

1- دالة القطاع الزراعي

Ag= f (ex, im) … (5)

$$\Delta Ag = c + \lambda ag_{t-1} + \beta_1 ex_{t-1} + \beta_2 im_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_1 \Delta ag_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta ex_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta exim_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots (6,1)$$

2- دالة القطاع الصناعي

IND= f (ex, im) … (6)

$$\Delta IND = c + \lambda ind_{t-1} + \beta_1 ex_{t-1} + \beta_2 im_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_1 \Delta ind_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta ex_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta exim_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots (6,1)$$

3- دالة القطاع الخدمي

Sr= f (ex, im) … (7)

$$\Delta SR = c + \lambda sr_{t-1} + \beta_1 ex_{t-1} + \beta_2 im_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_1 \Delta sr_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta ex_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta exim_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots (6,1)$$

المبحث الثاني: قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الاجمالي في تجارب دول العينة

المطلب الأول: قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الاجمالي في تركيا

يتضمن هذا المطلب النتائج القياسية والاحصائية للاقتصاد التركي وبيان دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة (2000-2021) وعن طريق الاستعانة بالقياس الاقتصادي الذي يوفر سهولة بيان العلاقة بين المتغيرات، وسنركز على القطاعات الاقتصادية الثلاث (القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والقطاع الخدمي) وتأخذ نفس مسار التحليل.

اولا: اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية لديكي-فولر الموسع (ADF)

لابد من التأكد من استقرار متغيرات السلاسل الزمنية إذ يعتبر الاستقرار لهذه المتغيرات شرطاً رئيسياً في دراسة السلاسل وان عدم استقرار هذه السلاسل لا تعطي نتائج منطقية اذ يتضح من بيانات الجدول (10) ان هناك بعض المتغيرات كانت مستقرة عند المستوى (Level) اي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف ومتكاملة من الدرجة I(0) ومن هذه المتغيرات هي (EX) وعند مستوى معنوية 10% ، اما بخصوص بقية المتغيرات (SR, AG ,IND,IM) فكانت غير مستقرة لذلك تم اجراء اختبار جذر الوحدة بعد أخذ الفروق الأولى (First Difference) للسلسلة الاصلية وجاءت النتيجة استقرار هذه المتغيرات عند مستوى معنوية 1% و5% ل (IM,AG) و (IND) عند مستوى 5% و(SR) عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة I(1) بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام ومن ثم يمكن تطبيق نموذج ARDL.

الجدول (10) اختبار ديكي-فولر الموسع لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
		IM	EX	SR	IND	AG
With Constant	t-Statistic	-1.5520	-1.2735	-2.4067	-1.9790	_1.4739
	Prob.	0.4971	0.6321	0.1463	0.2945	0.5361
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7041	-3.3883	-2.1815	-1.6110	_1.3783
	Prob.	0.2405	0.0673	0.4865	0.7708	0.8518
		no	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2275	2.0392	_ 0.1063	-0.0247	_0.3407
	Prob.	0.9412	0.9887	0.6407	0.6686	0.5559
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(IM)	d(EX)	d(SR)	d(IND)	d(AG)
With Constant	t-Statistic	-4.1405	-4.8291	-3.5711	-1.9787	_4.0496
	Prob.	0.0024	0.0003	0.0111	0.2947	0.0031
		***	***	**	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1573	-4.7777	-3.5037	-2.1210	3.9575
	Prob.	0.0115	0.0023	0.0529	0.5188	0.0187
		**	***	*	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5649	-3.7197	-3.5790	-1.8985	4.0971
	Prob.	0.0007	0.0005	0.0007	0.0558	0.0001
		***	***	***	**	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ثانيا: تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL)

يتم تقدير وتحليل العلاقة بين تقلب مؤشرات السياسة التجارية وقطاعات الناتج المحلي الاجمالي في تركيا للمدة (2000-2021) ولبيانات نصف سنوية لصغر حجم العينة باستخدام انموذج (ARDL).

1_ نتائج تقدير العلاقة بين معدل نمو مؤشرات السياسة التجارية والقطاع الزراعي في تركيا

أ_ **نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL)** يوضح الجدول (11) تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بمدد ابطاء مثلى (2) حيث نلاحظ ان القيمة (R^2=0.935636) تعني ان المتغيرات المستقلة في النموذج قد فسرت المتغير التابع (Ag) بنسبة (93%) وكانت قيمة (Adjusted R-squared =0.926441)، وسجلت قيمة F المحتسبة (101.7562) وهي أكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة .Prob ما يؤكد معنوية الانموذج.

الجدول (11) نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الزراعي AG

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Ag(-1)	0.893954	0.051567	17.33566	0.0000
EX	0.256291	0.076025	3.371125	0.0018
EX(-1)	-0.149399	0.078410	-1.905349	0.0650
IM	0.188099	0.064116	2.933740	0.0059
IM(-1)	_0.284884	0.071250	_3.998373	0.0003
C	0.665609	2.901937	0.229367	0.8199
R-squared	0.935636	Mean dependent var		25.12683
Adjusted R-squared	0.926441	S.D. dependent var		14.28881
S.E. of regression	3.875379	Akaike info criterion		5.681623
Sum squared resid	525.6497	Schwarz criterion		5.932390
Log likelihood	-110.4733	Hannan-Quinn criter.		5.772938
F-statistic	101.7562	Durbin-Watson stat		0.843599
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب_ اختبار الحدود Bounds Test

من بيانات الجدول (12) تظهر نتائج اختبار الحدود ان قيمة F المحتسبة (=F-statistic 4.354819) وهي أكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند مستوى معنوية 10% وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل اي بمعنى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول (12) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة Ag

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.354819	10%	3.17	4.14
K	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ج_ اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين: -

_ اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Testيتضح من الجدول (13) ان الانموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة لان قيمة F المحتسبة وChi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (13) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.602776	Prob. F(2,30)	0.2181
Obs*R-squared	3.86145	Prob. Chi-Square(2)	0.1450

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

_ اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (14) يتضح ان الانموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية غير معنوية أي ان قيمة F المحتسبة وChi-Square غير معنوية عند مستوى 7%.

الجدول (14) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	1.720375	Prob. F(7,32)	0.1394
Obs*R-squared	10.93724	Prob. Chi-Square(7)	0.1414
Scaled explained SS	6.947238	Prob. Chi-Square(7)	0.4344

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

د_ اختبار جودة الانموذج

للتأكد من جودة الانموذج المقدر يتم اجراء بعض الاختبارات منها:

_ اختبار استقراريه الانموذج المقدر Stability Test

يمكن الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares لغرض التحقق من الاستقرار الهيكلي للمتغيرات المقدرة، يتحقق الاستقرار الهيكلي عندما يكون مسار الشكل البياني داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5% ،فمن الشكل (12) يمكن النظر الى اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM في الجزء (A) حيث نلاحظ وقوع الخط البياني ضمن حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يعني ان المتغيرات مستقرة في الاجل القصير ونفس الحال بالنسبة لاختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares في الجزء (B) يمكن ملاحظة ان مجموع تراكم مربعات البواقي قد وقع خارج حدود المنطقة الحرجة عند مستوى 5% مما يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في الاجل الطويل ضمن الانموذج ARDL عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (12): استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الزراعي

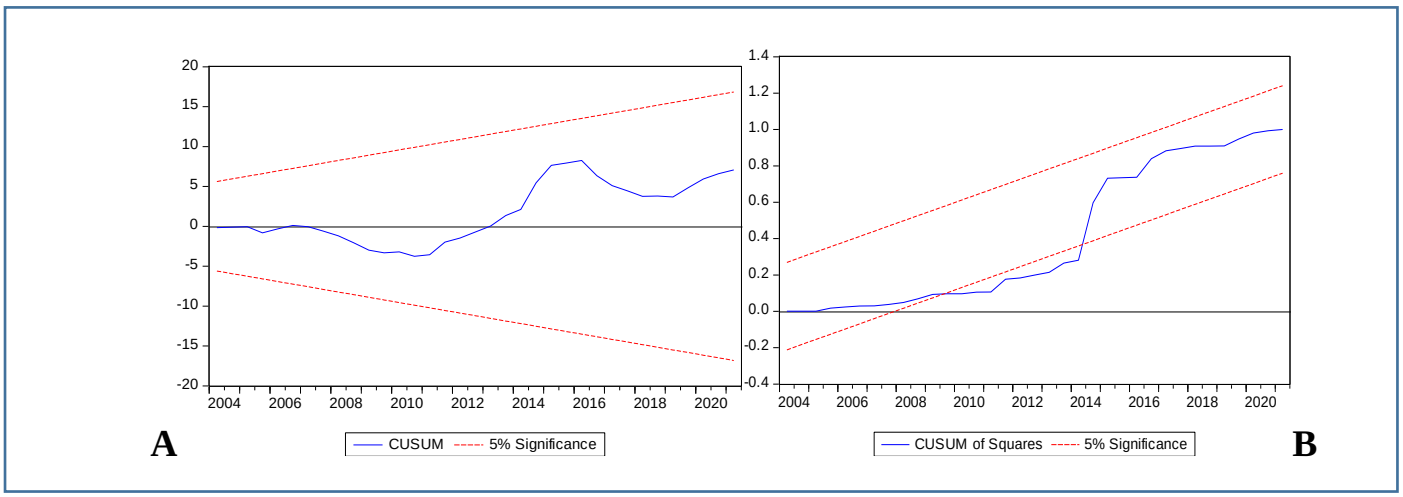

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ه_ تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل)

بالنظر الى بيانات الجدول (15) يمكن بيان أثر المتغير المستقل (الصادرات EX) على المتغير التابع (القطاع الزراعي Ag) في الاجل القصير ومن النتائج نلحظ وجود علاقة طردية وتأثير معنوي موجب للسنة الحالية بين المتغيرين وهو مطابق للنظرية الاقتصادية فزيادة الصادرات بنسبة 1% يؤدي الى زيادة في ناتج القطاع الزراعي بنسبة (0.256291)، أما بالنسبة للسنة السابقة للاستيرادات فكان تأثيره معنوي فعند زيادة الاستيرادات بنسبة 1% يؤدي الى زيادة ناتج القطاع الزراعي بنسبة 18%.

اما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ فمن نفس الجدول يتبين ان قيمتها سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 5% (cointEq(-1) = -0.106046) مما يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة حيث بلغت سرعة التعديل (0.10) بمعنى أن أي خلل في المتغير التابع سيصحح بنسبة 10% في نفس المدة للوصول الى الوضع المتوازن على المدى الطويل.

الجدول (15) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	0.256291	0.076025	3.371125	0.0018
D(IM(-1))	0.188099	0.064116	-2.933740	0.0059
CointEq(-1)	-0.106046	0.051567	-2.056462	0.0473

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما معالم الأجل الطويل فإن بيانات الجدول (16) ادناه يتضح لنا بوجود علاقة طردية وتأثير غير معنوي بين المتغير المستقل (الصادرات) والمتغير التابع (القطاع الزراعي) على المدى الطويل اما بالنسبة للاستيرادات فكانت ذات علاقة عكسية وتأثير غير معنوي مع القطاع الزراعي.

الجدول (16) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	1.007978	0.761103	1.324365	0.1940
IM	-0.912669	0.640278	-1.425427	0.1629
C	6.276591	25.102566	0.250038	0.8040
Cointeg = Ag - (1.0080*EX - 0.9127*IM+6.2766)				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

2_ نتائج تقدير العلاقة بين معدل نمو مؤشرات السياسة التجارية والقطاع الصناعي في تركيا

أ_ نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL) من بيانات الجدول (17) تظهر النتائج المستخرجة للاختبار الاولي لأنموذج (ARDL) بمدد ابطاء مثلى (2) والتي تبين قيمة القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر (R^2=0.918363) وقيمة Adjusted R-squared= 0.906700 أي أن المتغيرات المستقلة في الانموذج (IM،EX) قد فسر المتغير التابع (IND) بنسبة (91%)، اما قيمة F المحتسبة فقد بلغت (78.74507) وهي أكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob ما يؤكد معنوية الانموذج.

الجدول (17) نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الصناعي IND

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IND(-1)	0.940757	0.062216	15.12086	0.0000
EX	1.077165	0.213944	5.034806	0.0000
EX(-1)	-0.646293	0.215248	-3.002555	0.0049
IM	0.378035	0.177751	2.126761	0.0406
IM(-1)	-0.715138	0.193696	-3.692070	0.0008
C	-11.57196	6.718877	-1.722306	0.0938
R-squared	0.918363	Mean dependent var		56.96544
Adjusted R-squared	0.906700	S.D. dependent var		34.69559
S.E. of regression	10.59778	Akaike info criterion		7.693624
Sum squared resid	3939.950	Schwarz criterion		7.944391
Log likelihood	-151.7193	Hannan-Quinn criter.		7.784940
F-statistic	78.74507	Durbin-Watson stat		0.589758
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب_ اختبار الحدود Bounds Testيمكن ملاحظة نتائج اختبار الحدود من خلال الجدول(18) الذي يظهر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة لأن قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (5.042954) وهي أكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند مستوى معنوية 5% وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة طويلة الاجل.

الجدول (18) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة IND

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.042954	10%	3.17	4.14
K	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ج_ اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

_ اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً الى بيانات الجدول (19) الذي يبين خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي بسبب عدم معنوية قيمة F المحتسبة وChi-Square أي أن قيمتهما أكبر من 5% وبذلك نقبل فرضية العدم للنموذج المقدر.

الجدول (19) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.084507	Prob. F(2,29)	0.9192
Obs*R-squared	0.231771	Prob. Chi-Square(2)	0.8906

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

_ اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (20) المبين ادناه يتبين ان القيمة الاحتمالية لكل من F المحتسبة وChi-Square غير معنوية عند مستوى 8% وان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وبذلك نقبل فرضية العدم.

الجدول (20) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	0.414894	Prob. F(8,31)	0.9032
Obs*R-squared	3.868572	Prob. Chi-Square(8)	0.8688
Scaled explained SS	3.879232	Prob. Chi-Square(8)	0.8679

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

د_ اختبار جودة الانموذج

_ اختبار استقراريه النموذج المقدر Stability Test يوضح اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM في الشكل (13) الجزء (A) وقوع الخط البياني ضمن حدود المنطقة الحرجة دلالة على استقرارية المتغيرات المقدرة في حين اختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares الموضح في الجزء (B) كان خارج الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يعني عدم استقرار المتغيرات في الاجل الطويل ضمن الانموذج ARDL.

الشكل(13): استقراريه الانموذج لدالة القطاع الصناعي

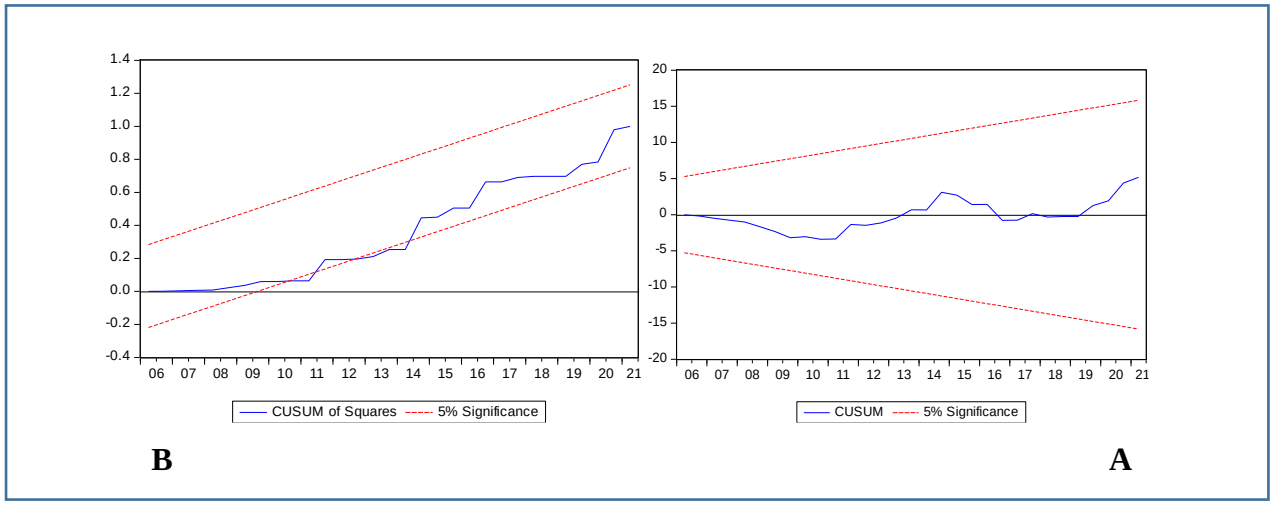

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ه_ تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل) تظهر نتائج الجدول (21) وجود علاقة طردية وتأثير معنوي موجب للسنة الحالية بين المتغير المستقل (EX) والمتغير التابع (IND) في الاجل القصير فزيادة الصادرات بنسبة 1% يزيد من ناتج القطاع الصناعي بنسبة (0.877546) وكذلك زيادة الاستيرادات تزيد من ناتج القطاع الصناعي بنسبة (0.340352) وذلك لان الاستيرادات فأغلبها كانت مستلزمات انتاج.

ويمكن ملاحظة ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 1% اذ بلغت (cointEq(-1) = -0.131994) مما يؤكد وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وان تصحيح الخلل في المتغير التابع سيتم بسرعة تعديل (0.13) أي أن التصحيح سيكون بنسبة 13% في نفس المدة للوصول الى العلاقة التوازنية الطويلة الاجل.

الجدول (21) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IND(-1))	0.376451	0.112175	3.355938	0.0020
D(EX)	0.877546	0.199949	4.388849	0.0001
D(IM)	0.340352	0.164533	2.068588	0.0465
CointEq(-1)	-0.131994	0.060478	-2.182503	0.0363

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما بالنسبة لمعلمات الأجل الطويل الموضح بالجدول (22) فان التأثير معنوي وموجب للمتغير المستقل (EX) على المتغير التابع (IND) وعلى المدى الطويل وان ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 1% يزيد من ناتج القطاع الصناعي بنسبة (2.864243) كما مبين في معادلة الأجل الطويل، كذلك الاستيرادات تأثيرها معنوي فزيادتها بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض ناتج القطاع الصناعي بنسبة (2.323737-) لان اغلب الاستيرادات هي استيراد الأسمدة والمبيدات.

الجدول (22) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	2.864243	1.665633	1.719612	0.0949
IM	-2.323737	1.330415	-1.746626	0.0900
C	-27.884811	62.730773	-0.444516	0.6596
Cointeg = IND - (2.3237*IM -27.8848)				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

3_ نتائج تقدير العلاقة بين مؤشرات السياسة التجارية والقطاع الخدمي في تركيا

أ_ نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL) تظهر بيانات الجدول (23) نتائج التقدير الأولي لأنموذج (ARDL) بمدد ابطاء مثلى (2) والتي تبين ان قيمة (R^2=0.919196) والذي يعطي قدرة تفسيرية للأنموذج أي أن المتغير المستقل في النموذج (EX) قد فسر المتغير التابع (SR) بنسبة (91%)، وان قيمة Adjusted R-squared سجلت (0.907653)، أما قيمة F المحتسبة فقد بلغت نسبة (79.62938) وتعد أكبر من القيمة الجدولية حسب قيمة probability ما يؤكد معنوية الانموذج.

الجدول (23) نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الخدمي SR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SR(-1)	0.913407	0.055729	16.39030	0.0000
EX	2.611487	0.602079	4.337447	0.0001
EX(-1)	-1.679989	0.611767	-2.746126	0.0095
IM	1.277724	0.507659	2.516894	0.0166
IM(-1)	-2.034498	0.559973	-3.633210	0.0009
C	-15.95588	19.66079	-0.811558	0.4225
R-squared	0.919196	Mean dependent var		177.7958
Adjusted R-squared	0.907653	S.D. dependent var		100.1681
S.E. of regression	30.43981	Akaike info criterion		9.803838
Sum squared resid	32430.36	Schwarz criterion		10.05460
Log likelihood	-194.9787	Hannan-Quinn criter.		9.895154
F-statistic	79.62938	Durbin-Watson stat		0.676685
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب_ اختبار الحدود Bounds Test

تبين بيانات الجدول (24) ان قيمة F المحتسبة بلغت (F-statistic= 3.75407) وأنها أكبر من الحدود الجدولية الدنيا للقيم الاحصائية عند مستوى معنوية 10% أي انها تقع في منطقة عدم الحسم لذلك يمكن ان تكون هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول (24) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة SR

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.757407	10%	3.17	4.14
K	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ج_ اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

_ اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

عند النظر الى بيانات الجدول (25) يمكن ملاحظة ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي الذي يفصح عن عدم معنوية قيمة F المحتسبة وChi-Square حيث يظهر ان قيمتهما أكبر من مستوى 5% لذا سنقبل فرضية العدم لهذا الانموذج.

الجدول (25) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.720896	Prob. F(2,29)	0.4948
Obs*R-squared	1.894489	Prob. Chi-Square(2)	0.3878

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

_ اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (26) يتبين ان الانموذج خالٍ من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لان القيمة الاحتمالية لكل من F المحتسبة وChi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم.

الجدول (26) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	0.640750	Prob. F(8,31)	0.7376
Obs*R-squared	5.675689	Prob. Chi-Square(8)	0.6835
Scaled explained	5.627733	Prob. Chi-Square(8)	0.6889

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

د_ اختبار جودة الانموذج

_ اختبار استقراريه الانموذج المقدر Stability Test

من الشكل (14) نلاحظ ان الرسم البياني لإحصائية (CUSUM) في الجزء (A) يقع بين الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5% مما يعني استقرار المتغيرات المقدرة، في حين ان اختبار (CUSUM OF Squares) في الجزء (B) يبين ان مسير المجموع التراكمي لمربعات البواقي قد وقع داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يثبت استقرار متغيرات الانموذج في الاجل الطويل.

الشكل (14) استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الخدمي

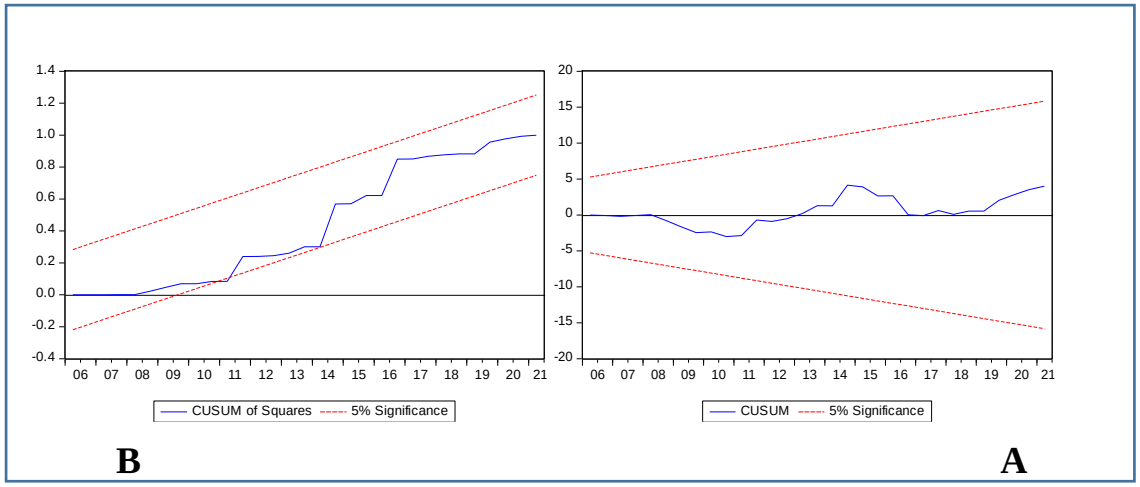

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ه_ تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل) بالنظر الى بيانات الجدول (27) يمكن بيان أثر المتغير المستقل (الصادرات EX) على المتغير التابع (القطاع الخدمي SR) في الاجل القصير ومن النتائج نلحظ وجود علاقة طردية وتأثير معنوي موجب للسنة الحالية بين المتغيرين وهو مطابق للنظرية الاقتصادية فزيادة الصادرات بنسبة 1% يؤدي الى زيادة في ناتج القطاع الخدمي بنسبة (2.100039)، أما بالنسبة للسنة السابقة للاستيرادات فكان تأثيره معنوي فعند زيادة الاستيرادات بنسبة 1% يؤدي الى زيادة ناتج القطاع الخدمي بنسبة 69%.

ويمكن ملاحظة وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة من خلال النظر الى قيمة معلمة تصحيح الخطأ إذ سجلت قيمة سالبة وصلت الى (0.093108 - = CointEq (1)) وسيتم تصحيح الخلل في المتغير التابع بنسبة (09%) لنفس المدة ومن ثم الوصول الوضع التوازني الطويل الاجل.

الجدول (27) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SR(-1))	0.696762	0.125720	5.542187	0.0000
D(EX)	2.100039	0.496652	4.228388	0.0002
D(IM)	1.496776	0.450121	3.325273	0.0023
CointEq(-1)	-0.093108	0.046199	-2.015364	0.0526

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما معالم الأجل الطويل والذي توضحه بيانات الجدول (28) كانت المتغيرات المستقلة غير معنوية.

الجدول (28) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	3.190950	4.178181	0.763717	0.4508
IM	-2.539415	3.460260	-0.733880	0.4685
C	58.968059	163.955245	0.359659	0.7215
Cointeg = SR - (3.1909*EX -2.5394*IM+58.9681)				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

المطلب الثاني: قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا

يتضمن هذا المطلب النتائج القياسية والاحصائية للاقتصاد الماليزي وبيان دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي من خلال التأثير على القطاعات الاقتصادية خلال مدة الدراسة (2000-2021) عن طريق الاستعانة بالقياس الاقتصادي والذي يوفر سهولة بيان العلاقة بين المتغيرات، وسنركز على القطاعات الاقتصادية الثلاث (القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والقطاع الخدمي) وتأخذ نفس مسار التحليل.

اولا: اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية لديكي-فولر الموسع (ADF)

لابد من التأكد من استقرار متغيرات السلاسل الزمنية إذ يعد الاستقرار لهذه المتغيرات شرطاً رئيساً في دراسة السلاسل وان عدم استقرار هذه السلاسل لا تعطي نتائج منطقية ويتضح من بيانات الجدول (29) ان جميع المتغيرات كانت غير مستقرة عند المستوى (Level) وتم أخذ الفروق الأولى (First Difference) للسلسلة الاصلية وجاءت النتيجة استقرار هذه المتغيرات عند مستوى 1% و5% ستكون متكاملة من الدرجة(1)I بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام للمتغيرين IM،EM من ثم يمكن تطبيق انموذج ARDL.

الجدول (29) اختبار ديكي-فولر الموسع لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
		IM	EX	SR	IND	AG
With Constant	t-Statistic	-1.5347	-1.4445	-0.5535	-0.6027	-0.8795
	Prob.	0.5060	0.5514	0.8700	0.8592	0.7850
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1908	-1.9177	-2.0913	-2.3118	-1.9040
	Prob.	0.4815	0.6276	0.5355	0.4187	0.6348
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0756	0.8668	2.4091	1.8318	1.1678
	Prob.	0.9236	0.8931	0.9954	0.9823	0.9350
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(IM)	d(EX)	d(SR)	d(IND)	d(AG)
With Constant	t-Statistic	-5.7433	-5.8775	-7.7404	-6.3418	-5.8549
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6870	-5.8020	-7.6557	-6.2298	-5.7338
	Prob.	0.0002	0.0001	0.0000	0.0000	0.0001
		**	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4625	-5.7121	-2.7242	-5.6905	-5.5258
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0077	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ثانيا: تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL)

يتم في هذا المطلب تقدير وتحليل العلاقة بين تقلب مؤشرات السياسة التجارية وقطاعات الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة (2000-2021) ولبيانات نصف سنوية لصغر حجم العينة باستخدام انموذج (ARDL).

1_ نتائج تقدير العلاقة بين معدل نمو مؤشرات السياسة التجارية والقطاع الزراعي في ماليزيا

أ_ نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL)

يوضح الجدول (30) تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بمدد ابطاء مثلى (2) حيث نلاحظ ان قيمة (R^2=0.928372) مما يعني ان المتغيرين المستقلين في الانموذج (EX،IM) قد

فسر المتغير التابع (Ag) بنسبة (92%) وكانت قيمة (Adjusted R-squared =0.909271)، وسجلت قيمة F المحتسبة (48.60397) وهي أكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة .Prob ما يؤكد معنوية الانموذج.

الجدول (30) نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الزراعي AG

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Ag(-1)	1.338878	0.136060	9.840360	0.0000
Ag(-2)	-0.692292	0.126203	-5.485551	0.0000
EX	0.029162	0.021218	1.374374	0.1795
EX(-1)	-0.056235	0.035413	-1.587991	0.1228
EX(-2)	0.051786	0.023029	2.248757	0.0320
IM	-0.020352	0.025221	-0.806963	0.4260
IM(-1)	0.046618	0.043004	1.084021	0.2870
IM(-2)	-0.052723	0.028059	-1.878978	0.0700
C	2.700074	0.708248	3.812327	0.0006
R-squared	0.928372	Mean dependent var		8.978718
Adjusted R-squared	0.909271	S.D. dependent var		0.916522
S.E. of regression	0.276067	Akaike info criterion		0.462830
Sum squared resid	2.286395	Schwarz criterion		0.846729
Log likelihood	-0.025186	Hannan-Quinn criter.		0.600570
F-statistic	48.60937	Durbin-Watson stat		2.185528
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب_ اختبار الحدود Bounds Test

من بيانات الجدول (31) تظهر نتائج اختبار الحدود ان قيمة F المحتسبة (F-statistic= 4.354819) وهي أكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند مستوى معنوية 10% وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل اي بمعنى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول (31) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة Ag

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.354819	10%	3.17	4.14
K	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ج_ اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين: -

- **اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test**يتضح من الجدول (32) ان النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي وبذلك نقبل فرضية العدم التي

تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة لان قيمة F المحتسبة وChi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (32) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.602776	Prob. F(1,29)	0.3292
Obs*R-squared	3.86145	Prob. Chi-Square(1)	0.2577

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

_اختبار عدم تجانس التباين من بيانات الجدول (33) يتضح ان الانموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية غير معنوية أي ان قيمة F المحتسبة وChi-Square غير معنوية عند مستوى 1%.

الجدول (33) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	0.362211	Prob. F(1,36)	0.5511
Obs*R-squared	0.378525	Prob. Chi-Square(1)	0.5384

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

د _ اختبار جودة الانموذج

للتأكد من جودة الانموذج المقدر يتم اجراء بعض الاختبارات منها:

_ اختبار استقراريه النموذج المقدر Stability Test

يمكن الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares لغرض التحقق من الاستقرار الهيكلي للمتغيرات المقدرة ويتحقق الاستقرار الهيكلي عندما يكون مسار الشكل البياني داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5% ،ومن الشكل (15) يمكن النظر الى اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM في الجزء (A) حيث نلاحظ وقوع الخط البياني ضمن حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يعني ان المتغيرات مستقرة في الاجل القصير ونفس الحال بالنسبة لاختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares في الجزء (B) يمكن ملاحظة ان مجموع تراكم مربعات البواقي قد وقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى 5% مما يعني ان بيانات النموذج مستقرة في الاجلين الطويل والقصير ضمن النموذج ARDL عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (15) استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الزراعي

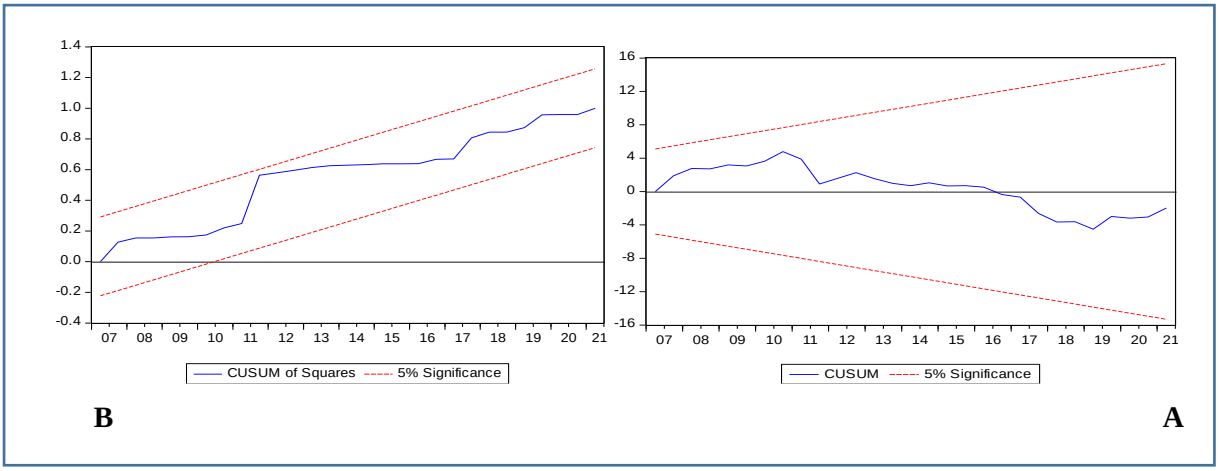

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ه_ تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل) بالنظر الى بيانات الجدول (34) يمكن بيان أثر المتغير المستقل الصادرات(EX) والاستيرادات (IM) على المتغير التابع (القطاع الزراعي Ag) في الاجل القصير، ومن النتائج نلحظ وجود علاقة طردية وتأثير غير معنوي موجب للسنة الحالية بين المتغيرين، أما بالنسبة للسنة السابقة فكانت علاقة عكسية وتأثيرا معنويا سالبا للسنة الحالية بين المتغيرين وهو مخالف للنظرية الاقتصادية أي ان زيادة الاستيرادات بنسبة 1% يؤدي الى نقصان في القطاع الزراعي بنسبة (0.020352-) والسبب هو ان اغلبها كانت مستلزمات انتاج.

اما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ فمن نفس الجدول يتبين ان قيمتها سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 1% (cointEq(-1) = -0.353414) مما يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة حيث بلغت سرعة التعديل (0.35) بمعنى أن أي خلل في المتغير التابع سيصحح بنسبة 35% في نفس المدة ومن ثم الوصول الى الوضع المتوازن على المدى الطويل.

الجدول (34) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AG(-1))	0.692292	0.126203	5.485551	0.0000
D(EX)	0.029162	0.021218	1.374374	0.1795
D(EX(-1))	-0.051786	0.023029	-2.248757	0.0320
D(IM)	-0.020352	0.025221	-0.806963	0.4260
D(IM(-1))	0.052723	0.028059	1.878978	0.0700
CointEq(-1)	-0.353414	0.085054	-4.155181	0.0002

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما معالم الأجل الطويل فإن بيانات الجدول (35) ادناه توضح ان المتغير المستقل (EX) له تأثير معنوي موجب على المتغير التابع (Ag) على المدى الطويل وكما مبين في معادلة الاجل الطويل فان زيادة الصادرات بنسبة 1% تؤديان الى زيادة في ناتج القطاع الزراعي بنسبة (0.0699) وزيادة الاستيرادات بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض ناتج القطاع الزراعي بنسبة (0.0749) وهو مطابق للنظرية الاقتصادية.

الجدول (35) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	0.069925	0.014972	4.670333	0.0001
IM	-0.074862	0.015821	-4.731938	0.0000
C	7.639968	0.715008	10.685150	0.0000
Cointeg = Ag - (0.0699*EX - 0.0749*IM+7.6400)				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

2_ نتائج تقدير العلاقة بين معدل نمو مؤشرات السياسة التجارية والقطاع الصناعي في ماليزيا

أ_ **نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL)** من بيانات الجدول (36) تظهر النتائج المستخرجة للاختبار الاولي لأنموذج (ARDL) بمدد ابطاء مثلى (2) والتي تبين قيمة القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر (R^2=0.987846) وقيمة Adjusted R-squared= 0.986058 أي أن المتغيرين المستقلين في الانموذج (EX، IM) قد فسر المتغير التابع (IND) بنسبة (98%)، اما قيمة F المحتسبة فقد بلغت (552.6712) وهي أكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob ما يؤكد معنوية الانموذج.

الجدول (36) نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الصناعي IND

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IND(-1)	1.346216	0.148920	9.039831	0.0000
IND(-2)	-0.471864	0.145246	-3.248728	0.0026
EX	-0.0071864	0.007160	-1.047012	0.3025
IM	0.009190	0.010443	0.880053	0.3850
IM(-1)	-0.008889	0.006015	-1.477721	0.1487
C	4.492927	1.732101	2.593917	0.0139
R-squared	0.987846	Mean dependent var		24.54294
Adjusted R-squared	0.986058	S.D. dependent var		2.910492
S.E. of regression	0.343657	Akaike info criterion		0.839134
Sum squared resid	4.015399	Schwarz criterion		1.092466
Log likelihood	-10.78269	Hannan-Quinn criter.		0.930731
F-statistic	552.6712	Durbin-Watson stat		1.634579
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب_ اختبار الحدود Bounds Testيمكن ملاحظة نتائج اختبار الحدود من خلال الجدول(37) الذي يظهر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة لأن قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (3.334215) وهي أكبر من قيمة F الجدولية الدنيا وهي في حالة عدم الحسم ولذلك سنقبل بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل عند مستوى معنوية 10% وبذلك نرفض فرضية العدم.

الجدول (37) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة IND

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.334215	10%	3.17	4.14
K	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ج_ اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

_ اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً الى بيانات الجدول (38) الذي يبين خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي بسبب عدم معنوية قيمة F المحتسبة وChi-Square أي أن قيمتهما أكبر من 5% وبذلك نقبل فرضية العدم للأنموذج المقدر.

الجدول (38) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.778659	Prob. F(2,29)	0.1486
Obs*R-squared	9.387723	Prob. Chi-Square(2)	0.0946

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

_ اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (39) المبين ادناه يتبين ان القيمة الاحتمالية لكل من F المحتسبة و-Chi Square غير معنوية عند مستوى 1% وان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وبذلك نقبل فرضية العدم.

الجدول (39) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	1.121960	Prob. F(1,37)	0.2964
Obs*R-squared	1.147801	Prob. Chi-Square(1)	0.2840

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

د_ اختبار جودة الانموذج

_ اختبار استقراريه الانموذج المقدر Stability Test

يوضح اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM الموضح بالشكل (16) وكذلك اختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares الموضح بالشكل (16) نلاحظ وقوع الشكل البياني خارج الحدود الحرجة في الجزء B عند مستوى معنوية 5% ما يعني عدم استقرار المتغيرات الداخلة الطويلة والقصيرة الأجل ضمن الانموذج ARDL.

الشكل (16) استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الصناعي

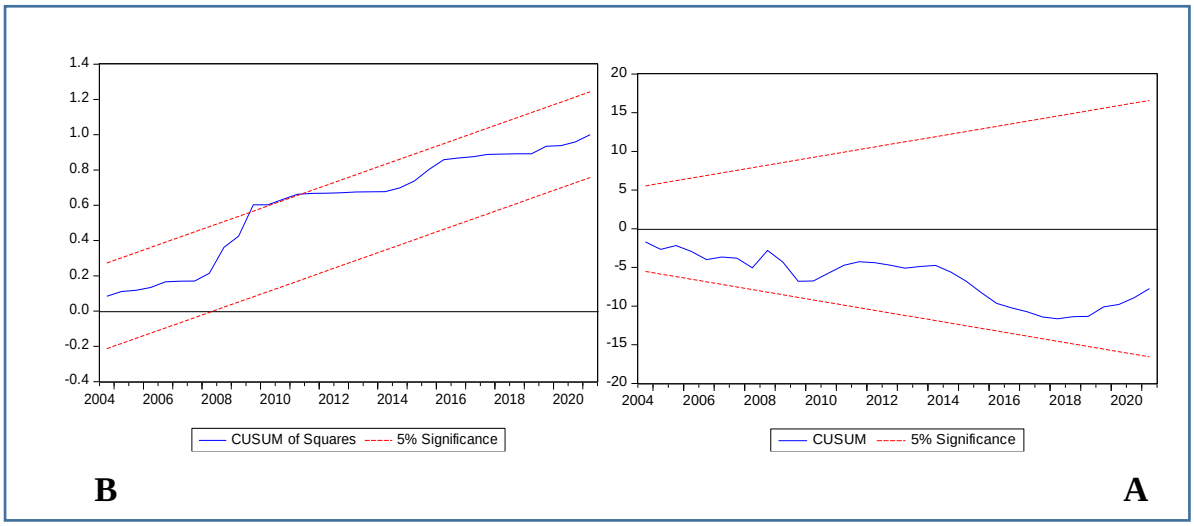

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ه_ تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل)

تظهر نتائج الجدول (40)، ان المتغيرات ذات تأثير غير معنوية ويمكن ملاحظة ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 1% اذ بلغت (cointEq(-1) = -0.125648) مما يؤكد وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وان تصحيح الخلل في المتغير التابع سيتم بسرعة تعديل (0.12) أي أن التصحيح سيكون بنسبة 12% في نفس المدة للوصول الى العلاقة التوازنية الطويلة الاجل.

الجدول (40) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IND(-1))	0.471864	0.145246	3.248728	0.0026
D(EX)	-0.007497	0.007160	-1.047012	0.3025
D(IM)	0.009190	0.010443	0.880053	0.3850
CointEq(-1)	-0.125648	0.049000	-2.564255	0.0149

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما بالنسبة لمعالم الأجل الطويل فكما موضح بالجدول (41) فان التأثير غير معنوي وسالب للمتغير المستقل (EX) على المتغير التابع (IND).

الجدول (41) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-0.059664	0.067803	-0.879960	0.3851
IM	0.002397	0.073348	0.032673	0.9741
C	35.758046	2.224902	16.071742	0.0000
Cointeg = IND - (-0.0597*EX+0.0024*IM+ 35.7580)				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

3_ نتائج تقدير العلاقة بين مؤشرات السياسة التجارية والقطاع الخدمي في ماليزيا

أ_ نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL)

تظهر بيانات الجدول (42) نتائج التقدير الأولي لأنموذج (ARDL) بمدد ابطاء مثلى (2) والتي تبين ان قيمة (R^2=0.992253) والذي يعطي قوة تفسيرية للأنموذج أي أن المتغيرين المستقلين في الانموذج (IM،EX) قد فسر المتغير التابع (SR) بنسبة (99%)، وان قيمة Adjusted R-squared سجلت نسبة (0.990801)، أما قيمة F المحتسبة فقد بلغت نسبة (683.1401) وتعد أكبر من القيمة الجدولية حسب قيمة probability ما يؤكد معنوية الانموذج.

الجدول (42) نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الخدمي SR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SR(-1)	0.202226	0.144171	1.402682	0.1703
SR(-2)	0.721063	0.145350	4.960880	0.0000
EX	0.143712	0.155600	0.923598	0.3626
IM	-0.145456	0.228504	-0.636559	0.5289
IM(-1)	0.712546	0.208918	3.410645	0.0018
IM(-2)	-0.583162	0.141514	-4.120882	0.0002
C	-12.55052	4.683430	-2.679771	0.0115
R-squared	0.992253	Mean dependent var		127.0160
Adjusted R-squared	0.990801	S.D. dependent var		50.72985
S.E. of regression	4.865598	Akaike info criterion		6.163405
Sum squared resid	757.5693	Schwarz criterion		6.461993
Log likelihood	-113.1864	Hannan-Quinn criter.		6.270536
F-statistic	683.1401	Durbin-Watson stat		1.355354
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب_ اختبار الحدود Bounds Test

تبين بيانات الجدول (43) ان قيمة F المحتسبة بلغت (F-statistic= 3.75407) وأنها أكبر من الحدود الجدولية الدنيا للقيم الاحصائية عند مستوى معنوية 10% ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول (43) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة SR

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.757407	10%	3.17	4.14
K	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ج_ اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

_ اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

عند النظر الى بيانات الجدول (44) يمكن ملاحظة ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي الذي يفصح عن عدم معنوية قيمة F المحتسبة وChi-Square حيث يظهر ان قيمتهما أكبر من مستوى 5% لذا سنقبل فرضية العدم لهذا الانموذج.

الجدول (44) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.734488	Prob. F(1,35)	0.1964
Obs*R-squared	1.935892	Prob. Chi-Square(1)	0.1641

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

_ اختبار عدم تجانس التباين من بيانات الجدول (45) يتبين ان الانموذج خالٍ من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لان القيمة الاحتمالية لكل من F المحتسبة وChi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم.

الجدول (45) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	0.786012	Prob. F(4,36)	0.5418
Obs*R-squared	3.293119	Prob. Chi-Square(4)	0.5100
Scaled explained	3.383568	Prob. Chi-Square(4)	0.4958

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

د_ اختبار جودة الانموذج

- **اختبار استقراريه الانموذج المقدر Stability Test**

من الشكل (17) نلاحظ ان الرسم البياني لإحصائية (CUSUM) في الجزء (A) يقع خارج الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5% مما يعني عدم استقرار المتغيرات المقدرة في الاجل القصير، في حين ان اختبار (CUSUM OF Squares) في الجزء (B) يبين ان مسير المجموع التراكمي لمربعات البواقي قد وقع داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يثبت استقرار متغيرات الانموذج في الاجل الطويل ايضا.

الشكل (17) استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الخدمي

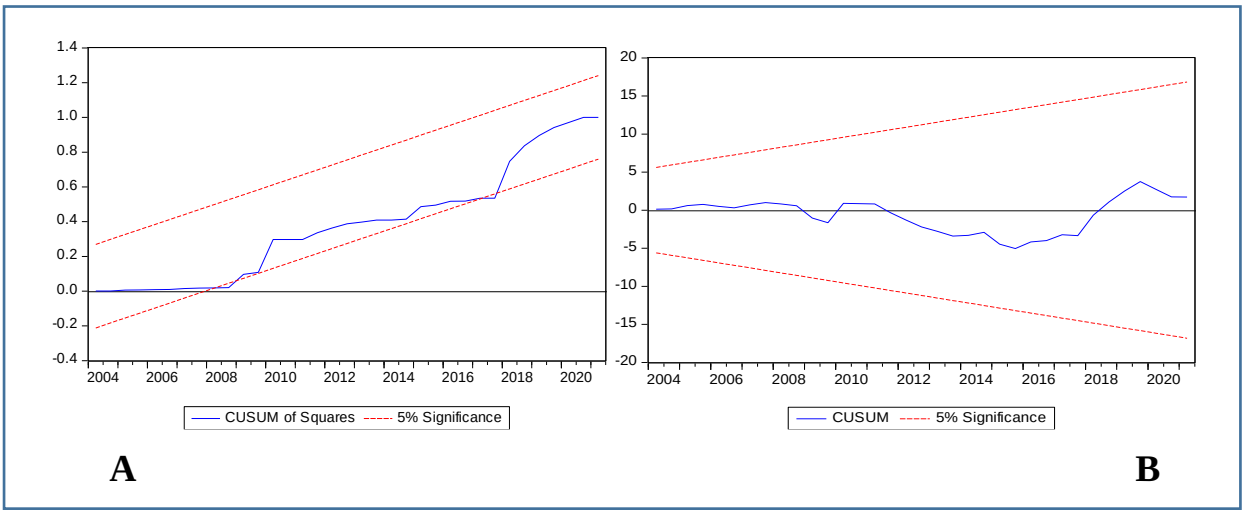

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ه_ تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل) بالنظر الى بيانات الجدول (46) يمكن بيان أثر المتغير المستقل (الصادرات EX) على المتغير التابع (القطاع الخدمي SR) في الاجل القصير ومن النتائج نلحظ وجود علاقة طردية وتأثير معنوي سالب للسنة الحالية بين المتغيرين وهو مخالف للنظرية الاقتصادية، أما بالنسبة للسنة السابقة للاستيرادات فكان تأثيره غير معنوي فعند زيادة الاستيرادات بنسبة 1% يؤدي الى زيادة ناتج القطاع الخدمي بنسبة 69%.

ويمكن ملاحظة وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة من خلال النظر الى قيمة معلمة تصحيح الخطأ إذ سجلت قيمة سالبة بلغت (CointEq(1) = - 0.243723) وسيتم تصحيح الخلل في المتغير التابع بنسبة (24%) من نفس المدة للبقاء والوصول الى الوضع التوازني الطويل الاجل.

الجدول (46) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SR(-1))	-0.334152	0.123907	-2.696789	0.0106
D(EX)	-0.162923	0.151972	-1.072059	0.2908
D(IM)	0.474371	0.205761	2.305450	0.0270
CointEq(-1)	-0.243723	0.053891	-4.522490	0.0001

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما معالم الأجل الطويل والذي توضحه بيانات الجدول (47) فان العلاقة بين المتغير المستقل (IM) والمتغير التابع (SR) هي علاقة طردية على المدى الطويل ذات تأثير معنوي حيث ان ارتفاع قيمة الاستيرادات بنسبة 1% يعمل على زيادة القطاع الخدمي (نسبة القطاع الخدمي الى GDP) بنسبة (1.946354) كذلك الصادرات كان تأثيرها غير معنوي على قطاع الخدمات.

الجدول (47) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	0.668476	0.526635	1.269335	0.2125
IM	1.946354	0.535591	3.634033	0.0009
C	-61.664171	19.809262	-3.112896	0.0036
Cointeg = SR - (-0.6685*EX+ 1.9464*IM-61.6642)				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

المبحث الثالث: قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الاجمالي في العراق

سيتم التركيز أيضاً في هذا المبحث على مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي لبيان دور السياسة التجارية في الاقتصاد العراقي.

المطلب الاول: اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية لديكي -فولر الموسع (ADF)

من بيانات جدول (48) اشار اختبار لديكي -فولر الموسع الى ان جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة، لذلك تم اجراء اختبار جذر الوحدة بعد أخذ الفروق الأولى (First Difference) للسلسلة الاصلية وجاءت النتيجة استقرار هذه المتغيرات عند مستوى 1% وستكون متكاملة من الدرجة I(1) بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام ومن ثم يمكن تطبيق انموذج ARDL.

الجدول (48) اختبار ديكي-فولر الموسع لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
		IM	EX	SR	IND	Ag
With Constant	t-Statistic	-1.4308	-1.5915	-2.3924	-2.1804	-1.6569
	Prob.	0.5582	0.4780	0.1504	0.2163	0.4453
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2680	-2.3090	-2.8528	-2.1552	-2.9448
	Prob.	0.8822	0.4201	0.1881	0.5219	0.1596
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1828	-0.2884	0.9602	0.4411	-0.5730
	Prob.	0.6144	0.5760	0.9075	0.8048	0.4631
		n0	n0	n0	n0	n0
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						

	At First Difference					
		d(IM)	d(EX)	d(SR)	d(IND)	D(AG)
With Constant	t-Statistic	-5.9004	-6.0323	-4.7788	-9.5168	-5.7751
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0004	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9271	-5.9391	-5.0623	-9.4584	-5.7195
	Prob.	0.0001	0.0001	0.0010	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.9612	-6.0857	-4.4167	-9.4877	-5.8585
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

المطلب الثاني: تقدير وتحليل نتائج اختبار (ARDL)

يتم في هذا المطلب تقدير وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة التجارية والقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2000-2021) لبيانات نصف سنوية باستعمال انموذج (ARDL).

اولاً: نتائج تقدير العلاقة بين مؤشرات السياسة التجارية والقطاع الزراعي في العراق

1- نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL)

تبين نتائج الجدول (49) تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بمدد ابطاء مثلى (2)، اذ نلاحظ ان قيمة (R^2=0. 859894) مما يعني ان المتغيرات المستقلة في الانموذج (IM،EX) قد فسرت

المتغير التابع (Ag) بنسبة (85%) وكانت قيمة 0.835169= Adjusted R-squared)) ، وسجلت قيمة F المحتسبة (34.77877) وهي اكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة. Prob ما يؤكد معنوية الانموذج.

الجدول (49) نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الزراعي AG

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AG(-1)	0.683149	0.104862	6.514724	0.0000
EX	-0.025093	0.016063	-1.562197	0.1275
EX(-1)	-0.013103	0.023427	-0.559316	0.5796
EX(-2)	0.057925	0.018863	3.070861	0.0042
IM	0.017480	0.035187	0.496785	0.6225
IM(-1)	-0.069205	0.029344	-2.358352	0.0242
C	2.843671	0.926250	3.070090	0.0042
R-squared	0.859894	Mean dependent var		5.209756
Adjusted R-squared	0.835169	S.D. dependent var		1.597780
S.E. of regression	0.648689	Akaike info criterion		2.126526
Sum squared resid	14.30712	Schwarz criterion		2.419087
Log likelihood	-36.59378	Hannan-Quinn criter.		2.233061
F-statistic	34.77877	Durbin-Watson stat		1.576785
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

2- اختبار الحدود Bounds Test

من خلال بيانات الجدول(50) تظهر نتائج اختبار الحدود ان قيمة F المحتسبة (F-statistic= 3.613920) أكبر من قيمة F الجدولية الدنيا عند مستوى 10% وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول (50) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة Ag

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.613920	10%	3.17	4.14
K	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

3- اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

أ- **اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test**

يتضح من الجدول (51) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في الانموذج لان قيمة F المحتسبة و-Chi Square غير معنوية عند مستوى أكبر من 5% وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (51) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.522661	Prob. F(1,33)	0.2259
Obs*R-squared	1.808352	Prob. Chi-Square(1)	0.1787

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (52) يتضح ان الانموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية غير معنوية أي أن قيمة F المحتسبة وChi-Square غير معنوية عند مستوى 5%.

الجدول (52) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	0.946089	Prob. F(6,34)	0.4756
Obs*R-squared	5.865882	Prob. Chi-Square(6)	0.4384
Scaled explained SS	4.514217	Prob. Chi-Square(6)	0.6074

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

4- اختبار جودة الانموذج

للتأكد من جودة الانموذج يتم اجراء بعض الاختبارات منها:

_ اختبار استقرارية الانموذج المقدر Stability Test

من الشكل (18) (اختبار المجموع التراكمي للبواقي) في الجزء (A) يمكن ملاحظة ان الخط البياني قد قطع وتجاوز الحدود الدنيا للخط البياني عند مستوى 5% مما يعني ان بيانات الانموذج غير مستقرة في الاجل القصير نتيجة الازمات والتقلبات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العراقي، بينما (اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي) في الجزء (B) نلاحظ وقوع الخط البياني ضمن حدود المنطقة الحرجة ما يعني ان المتغيرات مستقرة في الأجل الطويل ضمن الانموذج ARDL عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (18) استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الزراعي

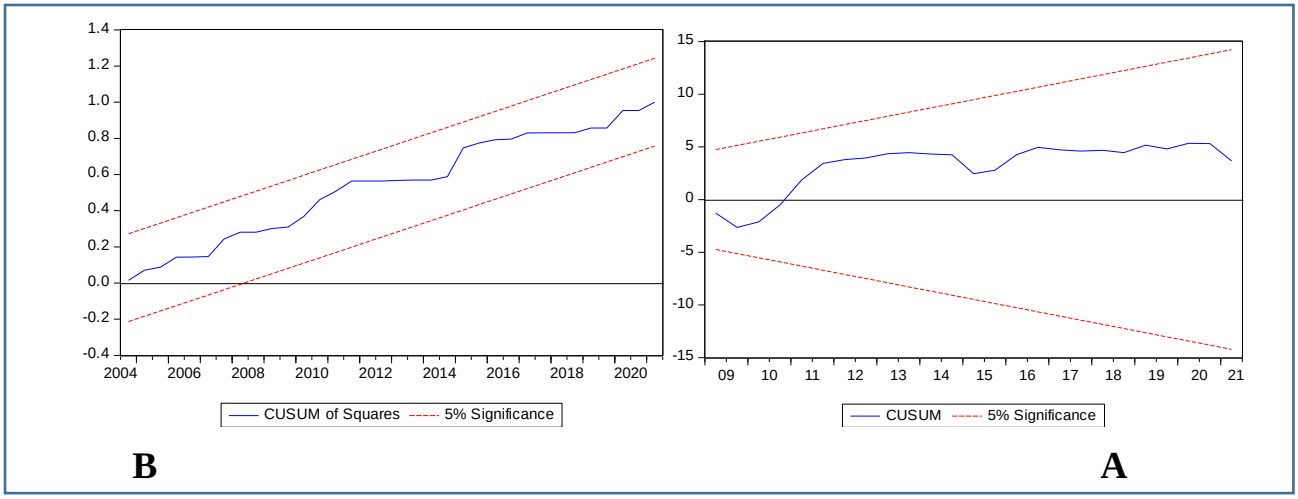

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

5- **تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل)** بالنظر الى بيانات الجدول (53) يمكن ملاحظة وبيان أثر المتغير المستقل (EX) على المتغير التابع (Ag) في الاجل القصير وبينت النتائج تأثير غير معنوي لصادرات للسنة الحالية وكذلك وجود تأثير معنوي للصادرات لسنة سابقة فزيادة الصادرات بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض في ناتج القطاع الزراعي بنسبة (0.057925-) وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ فمن الجدول نفسه يتبين ان قيمتها سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 1% (cointEq(-1) = -0.316851) ما يوكد وجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة والذي يهدف الى تصحيح العلاقة في المدى القصير لكي تبقى العلاقة متوازنة على المدى الطويل حيث بلغت سرعة التعديل (0.31) أي ان أي خلل في المتغير التابع سيصحح بنسبة 31% ضمن نفس المدة ومن ثم الوصول الى الوضع التوازني طويل الامد.

الجدول (53) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	-0.025093	0.016063	-1.562197	0.1275
D(EX(-1))	-0.057925	0.018863	-3.070861	0.0042
D(IM)	0.017480	0.035187	0.496785	0.6225
CointEq(-1)	-0.316851	0.104862	-3.021594	0.0048

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما معالم الأجل الطويل فكما موضح بالجدول (54) ادناه فان المتغير المستقل (EX) له تأثير معنوي موجب على المتغير التابع (AG) على المدى الطويل وان زيادة الصادرات بنسبة 1% تؤدي الى زيادة

القطاع الزراعي بنسبة (0.1632) كما مبين في معادلة الاجل الطويل في الجدول نفسه ما يبين ويؤكد الطبيعة الريعية، وجود تأثير معنوي وعكسي للاستيرادات وزيادة الاستيرادات يؤدي الى خفض ناتج القطاع الزراعي وذلك بسبب أسلوب الإغراق وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

الجدول (54) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	0.069925	0.014972	4.670333	0.0001
IM	-0.074862	0.015821	-4.731938	0.0000
C	7.639968	0.715008	10.685150	0.0000
Cointeg = AG - (0.0623*EX -0.1632*IM+8.9748)				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ثانياً: نتائج تقدير العلاقة بين مؤشرات السياسة التجارية والقطاع الصناعي في العراق

1- نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL) تظهر بيانات الجدول (55) النتائج المستخرجة للاختبار الأولي لنموذج (ARDL) بمدد ابطاء مثلى(2) والتي تبين ان قيمة (R^2=0.512720) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج (EX،IM) قد فسرت المتغير التابع (IND) بنسبة (51%) اما قيمة F المحتسبة فقد بلغت (9.469874) وهي أكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob ما يؤكد معنوية الانموذج.

الجدول (55) نتائج انموذج ARDL لدالة القطاع الصناعي IND

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IND(-1)	0.645243	0.157605	4.094054	0.0002
IND(-2)	-0.437482	0.169439	-2.581945	0.0140
EX	0.004479	0.006957	0.643858	0.5237
IM	0.008416	0.009992	0.842286	0.4052
C	0.984734	0.270700	3.637733	0.0009
R-squared	0.512720	Mean dependent var		2.048780
Adjusted R-squared	0.458578	S.D. dependent var		0.589543
S.E. of regression	0.433794	Akaike info criterion		1.281355
Sum squared resid	6.774380	Schwarz criterion		1.490328
Log likelihood	-21.26778	Hannan-Quinn criter.		1.357451
F-statistic	9.469874	Durbin-Watson stat		1.701486
Prob(F-statistic)	0.000025			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

2- اختبار الحدود Bounds Test

يمكن ملاحظة نتائج اختبار الحدود من بيانات الجدول(56) الذي يظهر ان قيمة F المحتسبة (F-statistic= 7.283875) أكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند مستوى 1% ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وبذلك نرفض فرضية العدم.

الجدول (56) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر للقطاع الصناعي IND

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.283875	10%	3.17	4.14
K	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

3- اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

يتم التأكد من خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

أ- **اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test** استناداً الى بيانات الجدول (57) الذي يبين عدم معنوية قيمة F المحتسبة وChi-Square اي ان قيمتهما أكبر من 5% وبذلك نقبل فرضية العدم لهذا الانموذج المقدر وان هذا الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

الجدول (57) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.468305	Prob. F(2,32)	0.6303
Obs*R-squared	1.137469	Prob. Chi-Square(2)	0.5662

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (58) المبين ادناه يتبين ان القيمة الاحتمالية لكل من F المحتسبة وChi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم أي ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

الجدول (58) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	0.341995	Prob. F(5,34)	0.8838
Obs*R-squared	1.915405	Prob. Chi-Square(5)	0.8607
	2.142597	Prob. Chi-Square(5)	0.8291

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

4- اختبار جودة الانموذج

لبيان جودة الانموذج المقدر يتم اجراء بعض الاختبارات منها:

أ- اختبار استقراريه الانموذج المقدر Stability Test

يوضح اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM في الجزء (A) الموضح بالشكل (19) ان الخط البياني للإحصاء وقع داخل الحدود الدنيا في جزء عند مستوى معنوية 5% ما يعني ان البيانات مستقرة في الاجل القصير أما بالنسبة لاختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM OF Squares في الجزء (B) فنلاحظ وقوع الخط البياني ضمن الحدود الحرجة ما يعني استقرار المتغيرات الطويلة الأجل ايضا ضمن الانموذج ARDL.

الشكل (19) اختبار الانموذج المقدر لدالة القطاع الصناعي

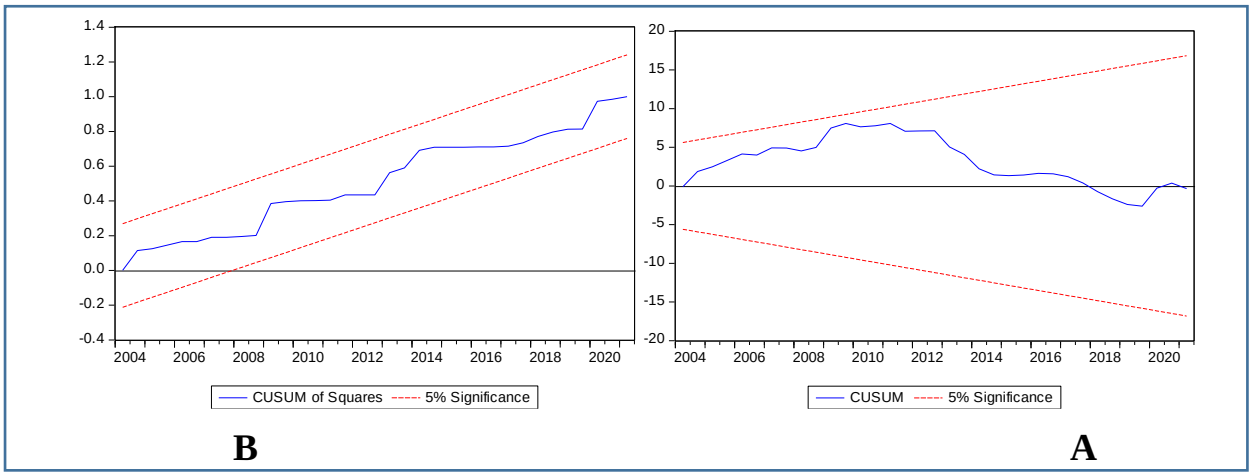

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

5- تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل)

استناداً الى بيانات الجدول (59) يمكن بيان درجة تأثير المتغيرات على ناتج القطاع الصناعي للسنة سابقة في الأجل القصير حيث تظهر النتائج على وجود علاقة طردية وتأثير معنوي موجب للسنة السابقة بين المتغيرين وناتج القطاع الصناعي لمدة سابقة بنسبة 1% يزيد ناتج القطاع الصناعي بنسبة (0.4374820) أما المتغيرات (الصادرات والاستيرادات) كانت غير معنوية.

أما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ فنلاحظ ان قيمتها سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى 1% إذ بلغت (cointEq(-1) = -0.792239) مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وان الخلل في المتغير التابع سيتم تصحيحه بسرعة تعديل (0.79) في نفس المدة للوصول الى العلاقة التوازنية الطويلة الاجل.

الجدول (59) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IND(-1))	0.437482	0.169439	2.581945	0.0140
D(EX)	0.004479	0.006957	0.643858	0.5237
D(IM)	0.008416	0.009992	0.842286	0.4052
CointEq(-1)	-0.792239	0.172605	-4.589901	0.0001

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما معالم الأجل الطويل فكما موضح بالجدول (60) ادناه فان المتغيرات المستقلة (EX،IM) لها تأثير غير معنوي على المتغير التابع (IND) على المدى الطويل.

الجدول (60) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	0.005654	0.008456	0.668673	0.5080
IM	0.010623	0.012693	0.836948	0.4081
C	1.242976	0.245390	5.065318	0.0000
Cointeg = IND - (0.0057*EX + 0.0106*IM+1.2430)				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ثالثاً: نتائج تقدير العلاقة بين مؤشرات السياسة التجارية والقطاع الخدمي في العراق

1- نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL)

تظهر بيانات الجدول (61) نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL) بمدد ابطاء مثلى(2) والتي تبين ان قيمة (R^2=0.961626) والذي يعطي قدرة تفسيرية للأنموذج أي أن المتغيرات المستقلة في الانموذج (IM،EX) قد فسرت المتغير التابع (SR) بنسبة (96%) والنسبة المتبقية (4%) تعود لمتغيرات اخرى غير داخلة بالأنموذج، أما قيمة F المحتسبة فقد بلغت (255.5345) وهي أكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob ما يؤكد معنوية الانموذج.

الجدول (61) نتائج الانموذج ARDL لدالة القطاع الخدمي SR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SR(-1)	0.847483	0.045811	18.49953	0.0000
EX	-0.106953	0.029718	-3.598900	0.0010
EX(-1)	0.129193	0.032513	3.973608	0.0003
IM	0.023427	0.065183	0.359408	0.7214
C	4.208054	1.181718	3.560962	0.0011
R-squared	0.961626	Mean dependent var		37.63415
Adjusted R-squared	0.957362	S.D. dependent var		9.855522
S.E. of regression	2.035056	Akaike info criterion		4.372773
Sum squared resid	149.0922	Schwarz criterion		4.581745
Log likelihood	-84.64184	Hannan-Quinn criter.		4.448869
F-statistic	255.5345	Durbin-Watson stat		1.463568
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

2- اختبار الحدود Bounds Test

يستعمل هذا الاختبار لبيان وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة إذ تبين بيانات الجدول (62) ان قيمة F المحتسبة بلغت (F-statistic= 5.075947) وأنها أكبر من الحدود الجدولية العليا للقيم الاحصائية عند مستوى 10% ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول (62) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة SR

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.075947	10%	3.17	4.14
K	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

3- اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يمكن ملاحظة ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي من خلال النظر الى بيانات الجدول (63) الذي يفصح عن عدم معنوية قيمة F المحتسبة وChi-Square حيث يظهر ان قيمتهما أكبر من مستوى 5% على اساس ذلك نقبل فرضية العدم لهذا النموذج.

الجدول (63) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.689887	Prob. F(2,30)	0.5094
Obs*R-squared	1.758806	Prob. Chi-Square(2)	0.4150

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ب- اختبار عدم تجانس التباين

من بيانات الجدول (64) يتبين ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث ان القيمة الاحتمالية لكل من F المحتسبة وChi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم.

الجدول (64) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	0.173550	Prob. F(1,37)	0.6794
Obs*R-squared	0.182077	Prob. Chi-Square(1)	0.6696

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

4- اختبار جودة الانموذج

أ- اختبار استقراريه الانموذج المقدر Stability Test

من الشكل (20) نلاحظ ان الرسم البياني لإحصائية (CUSUM) في الجزء (A) يقع بين الحدود الحرجة (الحد الادنى والحد الاعلى) وعند مستوى معنوية 5% مما يعني استقرار المتغيرات المقدرة، في حين ان اختبار (CUSUM OF Squares) في الجزء (B) يبين ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي قد وقع داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يدل على استقرار متغيرات الانموذج.

الشكل (20) استقراريه الانموذج المقدر لدالة القطاع الخدمي

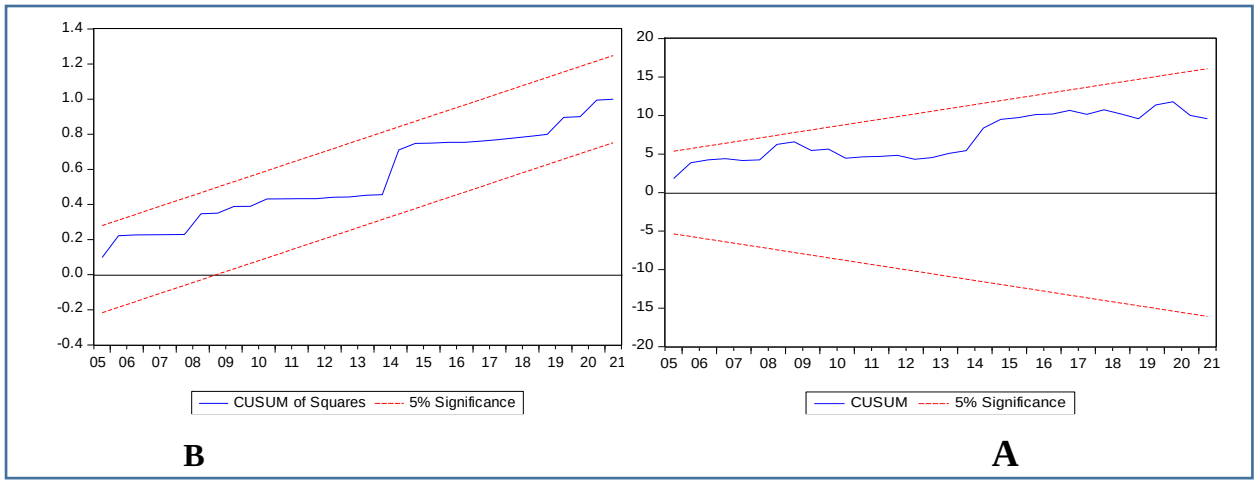

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

5- تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل)

من خلال بيانات الجدول (65) يمكن بيان أثر علاقة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (القطاع الخدمي)اذ يمكن ملاحظة العلاقة العكسية فعند زيادة الصادرات بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض ناتج قطاع الخدمات بنسبة 0.016، في حين كانت الاستيرادات غير معنوية.

اما بخصوص معلمة تصحيح الخطأ فيمكن ملاحظة ان قيمتها سالبة إذ بلغت (-0.152517= (-1) CointEq) مما يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وسيتم تصحيح الخلل في المتغير التابع بنسبة (15%) ضمن نفس المدة.

الجدول (65) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	-0.106953	0.029718	-3.598900	0.0010
D(IM)	0.023427	0.065183	0.359408	0.7214
CointEq(-1)	-0.152517	0.045811	-3.329258	0.0020

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما معالم الاجل الطويل فكما موضح بالجدول (66) فكانت غير معنوية.

الجدول (66) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	0.145817	0.268511	0.543060	0.5904
IM	0.153605	0.401614	0.382470	0.7044
C	27.590758	6.586510	4.188980	0.0002
Cointeg = SR - (0.1458*EX + 0.1536*IM+27.5908				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1 – من الصعوبة تبني العراق لمبدأ حرية التجارة مالم يحقق العراق النهوض بكلا القطاعين (الزراعي والصناعي) اذ عن طريق تجارب الدول ومنها تركيا وماليزيا لم تستطيع تحقيق الكفاءة في الناتج المحلي الاجمالي وتطوير صادراتها دون النهوض بالقطاع الزراعي اولاً ومن ثم التصنيع في مختلف مجالاته باستخدام المكننة الحديثة واعتماد التطور التكنولوجي.

2 – في الوقت الحالي لا يستطيع القطاع الخاص العراقي بإمكاناته الحالية ان يرتقي ويتحمل مسؤولية النهوض بقطاعي الزراعة والصناعة دون التدخل من قبل الحكومة في ادارة العمليات الإنتاجية وتوفيرها الدعم والحماية لهذا القطاع لمدة محددة وكلما تطلب ذلك حتى يستطيع الاعتماد على ذاته والاستغناء عن الدعم والحماية عندما يقدر على اخذ دوره في السوق المحلية والعالمية.

3 -إنَّ تجربة ماليزيا تتشابه مع وضع العراق اقتصادياً قبل حصول الطفرة الاقتصادية التي شهدت في أواخر القرن العشرين ويرجع ذلك الى الكثافة العالية للصناعات القائمة على المعرفة واعتماد أحدث التقنيات للتصنيع والاقتصاد الرقمي، كذلك الحال مع تركيا قبل التغيير اذ كانت اوضاعها الاقتصادية مترديةً.

4 -لقطاع التجارة الخارجية اهمية كبيرة للاقتصاد العراقي وتبرز بوضوح نتيجة المساهمة الواسعة في الناتج المحلي الإجمالي ولاعتماد مختلف القطاعات على هذا القطاع الذي يوفر مستلزمات الإنتاج علاوة على توفير العملات الصعبة.

5 – بالرغم من تزايد الصادرات العراقية خلال المدة ما بعد عام 2003 م الا ان الميزان التجاري يعاني من العجز الدائم لضخامة الاستيرادات من المواد الغذائية والاستهلاكية وغيرها لسد الحاجات المحلية من السلع.

6 – إنَّ بيانات الميزان التجاري خلال 2000 – 2021 م كانت تشير إذا ما استبعدنا مساهمة النفط بأنه يعاني من حالة عجز يعود الى انخفاض قيمة الصادرات غير النفطية مقابل الواردات، بسبب تخلف الجهاز الإنتاجي وضعف الصناعات المحلية وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية بسبب عدم التوافق من ناحية الجودة والنوعية.

7-إنَّ الغاء او تخفيض التعريفة الجمركية الناجم عن اتفاقات تحرير التجارة الخارجية له آثار سلبية على الدول النامية وخاصة العراق اذ ان الإيرادات الجمركية لمختلف الدول النامية تشكل جزءا كبيرا من اجمالي ايراداتها لذلك قد تلجأ هذه الدول لتعويض خسارتها الى فرض ضرائب جديدة.

8_إنَّ من نتائج تطور الأحداث بعد عام 2003 م لاحظنا ممارسة ضغوط كبيرة على القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ومن ثمَّ ضعف في قدرتها التنافسية على مواجهة المنتجات المستوردة.

9 -ان العلاقة بين الميزان التجاري ودرجة الحرية الاقتصادية هي علاقة طردية، اذ عند ارتفاع درجة الحرية الاقتصادية يزداد العجز في الميزان التجاري والعكس صحيح، والسبب في ذلك يعود الى ان زيادة نسبة الاستيرادات تفوق نسبة زيادة الصادرات العراقية.

10 – يحتاج العراق الى الكفاءة باستخدام الموارد الاقتصادية والتوجه نحو الاهتمام بالبنى التحتية لتكون قاعدة متينة لبناء اقتصاد سليم.

11_تشير نتائج تحليل استقراريه السلاسل الزمنية حسب اختبار ديكي فولر الموسع الى ان جميع متغيرات الدراسة لثلاث دول كانت غير مستقرة عند المستوى ومن هذه المتغيرات (IM،EX، IND، SR، AG) اذ تم اخذ الفروق الأولى لاستقرارها، ماعدا (EX) في دولة تركيا كانت مستقرة عند المستوى الأصلي، وتم تطبيق انموذج الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع (ARDL) لتحديد العلاقة بين المتغيرات.

12_اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية طويلة وقصيرة الاجل بين الصادرات وقطاعات الناتج المحلي الاجمالي للعراق وتركيا وماليزيا فزيادة الصادرات يعني زيادة ناتج القطاعات الاقتصادية.

التوصيات

1 – ينبغي الاستفادة من تجارب الدول الماليزية والتركية ومحاكاتها للنهوض اقتصادياً ونهوض واقع العراق الاقتصادي المتردي مع ما يمتلكه من موارد هائلة غير مستخدمة استخداما أمثل.

2 -يستلزم التحول الاقتصادي في العراق الى اتخاذ اجراءات لتطوير قطاع التجارة الخارجية وحفز الصادرات غير النفطية عن طريق التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وعدم اغفال دور الملحقيات التجارية في تعزيز المصالح التجارية والاقتصادية بين العراق والدول الأخرى.

3 – تقديم كافة اشكال الدعم من حجم الأنفاق الحكومي على تطوير البنى التحتية لأنها تعد عاملاً محفزاً لنشوء بيئة استثمارية تحفز انشاء مشاريع هادفة الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

4 – تبني سياسة تجارية تلائم طبيعة التحديات الراهنة وما جاءت به منظمة WTOاذ ينبغي ان تنطلق من رؤية رفع كفاءة الأداء الاقتصادي (الزراعي والصناعي) وتشجيع الوحدات الإنتاجية الصناعية والارتقاء بها لتضاهي مستويات التصنيع العالمية، واعادة تخصيص الموارد بما يتلاءم وتحقيق الكفاءة عن طريق الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على آلية السوق لأحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد بالإضافة الى تقييد نمو الطلب المحلي الاستهلاكي وتبني الأصلاح الهيكلي، بالإضافة الى العمل على اصلاح السياسة التجارية المتبعة باتجاه تطبيق نوع حمائي يعمل على تفعيل سياسات التعريفة الكمركية بحيث يمكن التحكم في كميات السلع والخدمات المستوردة بطريقة عشوائية والحد منها، بتطبيق سياسة حمائية انتقائية لقطاعات معينة ولمدد محددة، بشرط عدم المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك العراقي فضلاً عن تقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية المحلية التي تتمتع بميزة نسبية تجعلها اهلاً للتنافس، فالصناعات الاستراتيجية مثلاً والصناعات التي تمتاز بروابط امامية وخلفية والتي تستطيع تلبية الحاجة المحلية ومن ثم القدرة على التصدير .

5 – العمل على دعم المزايا التنافسية التي تؤدي الى حفز الصادرات ومنها استخدام نظام الصرف المتعدد بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، وضمان التجارة العادلة بالأمثال الى الاتفاقات والقوانين التجارية، والتقليل من تصدير المواد الأولية والنفط بشكل خاص للتخلص من التبعية الاقتصادية.

6 – ينبغي اتخاذ اجراءات معينة للتقليل من حجم الانكشاف الاقتصادي ومن اهمها اللجوء الى تنويع الصادرات وزيادة مساهمتها في التجارة الخارجية.

7 –العمل على تشجيع الاستيرادات التي تقتصر ادخال التكنولوجيا المتطورة والسلع الإنتاجية وتسخيرها في خدمة ودعم التطور الاقتصادي الوطني، وتقليل الاستيراد من السلع الاستهلاكية.

8 – اتباع برنامج بهدف رفع الإنتاجية وتحسين الجودة من اجل زيادة الصادرات كماً ونوعاً ورفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الداخل والخارج، والقيام بحماية المنتج المحلي تجاه الاستيرادات من خلال حماية الصناعات الناشئة، والعمل على متابعة سياسات الأغراق التي يتعرض لها السوق المحلي واتخاذ اجراءات وتدابير وقائية.

المصادر العربية والأجنبية

المصادر

أولا: المصادر العربية

القران الكريم

1_ الكتب العربية

1- ابد جمان، مايكل، ترجمة محمد إبراهيم، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، جامعة ملك سعود_ القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة، دار المريخ للنشر_ الرياض المملكة العربية السعودية، 1999.
2- أبو شرار، علي عبد الفتاح، "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2013.
3- أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، (ط1_ ط2)، عمان، 2007_2010.
4- الادريسي، عبد السلام ياسين، الاقتصاد الكلي، العراق، جامعة البصرة، 1986.
5- امين، جلال، "العولمة والتنمية العربية" مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1999.
6- امين، هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، دار الفكر دمشق، ط1، 2008.
7- الانصاري، بلال صلاح، " احكام الزكاة والضرائب وتطبيقاتها المعاصرة: دراسة تأصيلية مقارنة بين الشريعة والقانون "، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2015.
8- الايدامي، حمدية شاكر، هديل محمود الزبيدي، "دور السياسة التجارية في حفز الصادرات غير النفطية في العراق"، مركز العراق للدراسات للنشر، بغداد_ العراق، 2018.
9- بثينة حسيب سلمان الشريفي، "سياسات التجارة الخارجية للعراق بعد عام 2003 وافاقها المستقبلية في ضوء تجارب مختارة"، أطروحة دكتورا غير منشورة الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق، 2016.
10- بدوي، محمد طه، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972.
11- البرعي، عزت عبد الحميد، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، 2003.
12- البصري، كمال، الهادي، باسم عبد، سياسة الإصلاح الاقتصادي في العراق (2003_2008)، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، 2009.
13- تركيا والعالم 2010_2020 ظهور ظرف فاعل جديد على الساحة العالمية، كتاب السفارة التركية، القاهرة، 1999.
14- الجاسم، محمد علي رضا، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، الناشر، مطبعة شفيق، بغداد، 1961.
15- جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 104، 1998.
16- الجبوري، مهدي سهر غيلان، الفتلاوي، سلام كاظم شاني، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الإجمالي، ط1، دار الأيام للنشر، عمان، 2018.
17- الجنديل، جعفر طالب احمد، تاريخ الفكر الاقتصادي، ج1، ط1، المكتب المصري للمطبوعات، 2022.
18- جوارتيني، جيمس، ستروب، ريتشارد، الاقتصاد الجزئي، الاختيار الخاص والعام، ترجمة محمود عبد الصبور محمد علي، الرياض، دار المريخ للنشر، 1987.

19- الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت_ لبنان، 2003.
20- حسام داود واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار الميسرة والتوزيع، عمان، 2005.
21- حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق، بغداد، مطبعة التعليم العالي،1965 .
22- الحسناوي، كريم مهدي، المدخل الى الاقتصاد الدولي، بغداد، مطبعة التعليم العالي، 1987.
23- الحسناوي، كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، المكتبة القانونية، بغداد، 2007.
24- حسين، مجيد خليل، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر، عمان، 2008.
25- خالد، جميل محمد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان_ الأردن ،1435هـ، 2014.
26- خالد، جميل محمد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان_الاردن، 2014.
27- خلف، عمار حمد، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج E-VIEWS، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق، 2015.
28- خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الأردن، ط1، عالم الكتب الحديث، 2006.
29- دعيس، إسماعيل محمد، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات والنشر، عمان_الاردن 2012.
30- الدوري، محمد احمد، في التجارة الخارجية، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2007.
31- دياب، محمد، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 2010.
32- دياب، محمد، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
33- الرماحي، نواف محمد عباس، المحاسبة القومية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
34- زكي امين، هجير عدنان، "الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق"، ط1، دار الفكر للنشر، دمشق -سوريا، 2008.
35- الزيني، عبد الحسين، الحسابات القومية، ط2، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 2007.
36- زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط4، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، 2010.
37- زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط4، دار ملاك للنشر، 2011.
38- ساملسون، نوردهاوس، بول ايه ووليام دي، علم الاقتصاد، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006.
39- ساموبلسون، بول، نوردهاوس، ويليام، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، ط1، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
40- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، 1987.
41- السريتي، السيد محمد احمد، التجارة الخارجية، دار الجامعية، جمهورية مصر العربية- الإسكندرية، 2009.
42- السريتي، السيد محمد احمد، الخضراوي، احمد فتحي خليل، الاقتصاد الدولي، مكتبة المكية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية،2017.
43- السلمان، مهند عبد الملك، البكر، احمد بن بكر، دراسة وصفية "مفهوم الناتج المحلي الإجمالي"، مؤسسة (11)النقد العربي السعودي وسياساتها، 2016.

44- السيد متولي، عبد القادر،" الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات" ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2011.
45- السيد، سامي، الاقتصاد الدولي، مركز جامعة القاهرة، 2005.
46- شهاب، مجدي محمود، "الاقتصاد الدولي المعاصر نظرية التجارة الدولية _ النظام الجديد للتجارة العالمية، اهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2007.
47- الصرن، رعد حسن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ط1، دار الرضا للنشر، تشرين اول 2000.
48- الصرن، رعد حسن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، ج2، ط1، سلسلة الرضا للمعلومات، 2001.
49- صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.
50- الصوص، شريف علي، "التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)"، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان _ الأردن، 2012.
51- الصوص، شريف علي، "التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)"، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان_ الأردن، 2012.
52- الطائي، غازي صالح محمد، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل_ العراق، 1999.
53- الطائي، غازي صالح، الاقتصاد الدولي، دار النشر للكتب، الموصل_ العراق، 1999.
54- طووس، وديع، الحصار الاقتصادي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011.
55- العاني، تقي عبد سالم، تنظيم وتخطيط التجارة الخارجية في العراق، بغداد الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 1992.
56- عبد الحميد، عبد المطلب، نماذج تنموية معاصرة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2013.
57- عبد الرحمن، جابر جاد، الاقتصاد السياسي، ج1، ط2، مطبعة التفيض الاهلية، بغداد، 1943 _1944.
58- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري الأسس العولمة والتجارة الالكترونية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.
59- عبد القادر، السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2011.
60- عبد ربه، رائد محمد، " التسويق الدولي"، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان_ الأردن، 2012.
61- عريقات، حربي محمد موسى، الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر، جامعة الاسراء_ الاردن، 2006.
62- علي، عدنان عباس، تاريخ الفكر الاقتصادي، بغداد ـ مطبعة عصام، 1979.
63- عوض، طالب محمد، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، عمان_ الأردن، 1995.
64- العيسي، نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
65- القريشي، حاتم، مبادئ واسس الحسابات القومية، ط1، جامعة واسط، 2018.
66- القريشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، عمان ـ الأردن دار وائل للنشر، 2011.
67- كبه، إبراهيم، دراسات في تاريخ الفكر الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ج1، ط1، مطبعة الارشاد، بغداد 1970.
68- كنونه، امين رشيد، الاقتصاد الدولي، ط1، مطبعة الجامعة، 1980.

69- ليستر ثرو "مستقبل الرأسمالية" ترجمة فالح عبد القادر، مراجعة د. مظهر محمد صالح، ط 1، بيت الحكمة، بغداد،2003.
70- مثنى، فضل علي، "الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية"، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
71- مثنى، فضل علي، "الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية"، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
72- مجيد علي حسين واخرون، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
73- محمد طاقة واخرون، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، ط 1، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
74- محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان_ الاردن، 2009.
75- محمود، لقمان عمر، تركيا في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة: دراسة في تطور العلاقات التركية ـ الامريكية بعد الحرب الباردة 1991_2007، دمشق ـ سوريا دار الرضا للنشر، 2003.
76- المرزوك، خالد، السياسات التجارية، الاقتصاد الدولي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2014.
77- المصري، محمد سيد، "التحفظ على المعاهدات الدولية رؤية تحليلية، ط1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة_ جمهورية مصر العربية، 2019.
78- نوري، شقيري، موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة، عمان، 2012.
79- هاشم منصور الهاشم، "الجمارك الأردنية (دراسة توثيقية)"، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان_ الأردن، 2019.
80- معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، ط 1، دار جرير، عمان، 2006.
81- الوادي، محمود حسين، واحمد العساف، الاقتصاد الكلي، ط 1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2009.
82- يوسف، احمد عرفة احمد، "أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلد الإسلامية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-جمهورية مصر العربية، .2019

2 _ التقارير

1- جمهورية العراق _ البنك المركزي العراقي _المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2008.
2- جوارتيني، جيمس، واخرون، الحرية الاقتصادية بالعالم، التقرير السنوي، 2006.
3- فاندويشن، معهد هير تاج، تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية، 2003.
4- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

3_ البحوث والدراسات

1- إشوف، عبد النور، ساطور، رشيد، أثر إنتاج الطاقات المتجددة على النمو الاقتصاد ي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000 -2018) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي-الجزائر، المجلد(6)، العدد (2)، 2021.
2- ايدنز، دافيد: النفط والتنمية في الشرق الأوسط، ترجمة محمد عزيز وفتحي أبو سدرة، منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي، 1988.

3- بتال، احمد، مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي، محاضرات مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الانبار، 2020.
4- بريهي، فارس كريم، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد الجامعة، العدد 27، أيلول، 2011.
5- البيرماني، علي مهدي عباس، "ظاهرة الإغراق التجاري في الاقتصاد العراق (الأساليب ووسائل المعالجة)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد(17)، العدد (63)، 2019.
6- تيرانا، سارث راجابا، التصنيع والتجارة الخارجية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1987.
7- الحريري، محمد خالد، الجزائرلي، ليلى، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،2012.
8- حنوش، مهدي صالح، الاثار السلبية للإغراق التجاري في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (28) المجلد السابع، أيار، 2011.
9- خضير، ايمان عبد، صالح، اسراء سعيد، أثر تحرير التجارة الدولية في الوظيفة الاقتصادية للضرائب الكمركية دراسة حالة الأردن ومصر، مجلة العلوم الاقتصادية والاردنية، المجلد (1)، العدد (37)، 2005.
10- الدباغ، مثنى عبد الرزاق، الإصلاح والتغيير في تركيا، رؤية اقتصادية، دراسات إقليمية" العدد 6 مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2010.
11- السعدي، صبحي حسون، الدليمي، عبد أياد حماد، "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد (4)، العدد (7)، 2011.
12- الشبيبي، احمد صدام عبد الصاحب، العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية، لبنان، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد (14)، 2008.
13- صقر، كامل، تركيا روعة التجربة الاقتصادية، مركز الشرق العربي الدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 2007.
14- صلاح، محمد، الاقتصاد الكلي _محاضرات وتمارين محلوله، جامعة محمد بوضياف المسيلة _ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية ،2015_2016.
15- الطويل، رواء زكي، العزاوي، وصال نجيب، "السياسة العامة في تركيا الركيزة الاقتصادية "سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (30)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،2002.
16- كاظم، حسين جواد، تحليل ظاهرة الإغراق السلعي واثارها على التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة الى الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد السابع، العدد (27)، كانون الأول، 2011.
17- مجدي، نرمين، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (19)، موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، 2021.
18- مراد، صاولي، الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية، دراسة قياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد (417)، 2013.
19- ميكائيلي، مايكل وآخرون، تعميم تحرير التجارة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 69، صندوق النقد الدولي، النسخة العربية، 1989.

20- النجار، سعيد، البلاد العربية والمتغيرات في الاقتصاد الدولي، بحث مشارك في ندوة: آفاق استمرارية التنمية في التسعينات، الأمم المتحدة، 1990.
21- النجفي، سالم توفيق، ذنون، مروان عبد المالك، "التركيب المحصولي وتأثيره على الصادرات الزراعية في تركيا 1969_1989 دراسات تركية " العدد 4، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993.
22- الوزان، احمد عباس، العلاقة بين بنيتي الإنتاج وقوة العمل (عوامل الاختلال، سبل التصحيح)، الجامعة المستنصرية_ كلية الإدارة والاقتصاد المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الرابعة، المجلد الثالث، العدد العاشر، 2006.
23- يونس، مفيد ذنون وباسويد، سالم عبد الله، دور تكوين رأس المال الثابت في تغيرات هيكل الإنتاج في الاقتصاد، جامعة الموصل _ كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، 72(25)، 2003.

3_الرسائل والأطاريح

1- إبراهيم، اديب إبراهيم، برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد العراق، الموصل، 2004.
2- الجبوري، وعد شهاب، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الاحتياطات الدولية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة مؤتة، الاردن، 2021.
3- الجميلي، احمد طه حسين، الاتجاهات الأساسية لتجارة العراق الخارجية في ضوء التطورات الدولية والمحلية، للفترة 1970 _ 1990، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، بغداد، 1993.
4- الخزرجي، ليلى عاشور حاجم سلطان، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي ـ دول عربية مختارة، أطروحة دكتورا، مقدمه الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.
5- الرفاتي، ناهض رسمي إسماعيل، انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تركيا، رسالة مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر-غزة، للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، 2016.
6- السراي، يعرب يوسف درجال، تأثير التحرير المالي في التنمية المالية تجارب مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.
7- سمور، إبراهيم العبد حسين، أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني دراسة حالة: القطاع الصناعي، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزه، فلسطين، 2013.
8- الشمري، أحمد حسن علوان، قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في ظل الازمات العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.
9- شنته، أزهر محمد عبد الله، أثر الدين العام الداخلي في بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 -2020)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.
10- عبد الرزاق، حيدر، الحيدري، خلف، مكانة تركيا في المدرك الاستراتيجي الأمريكي دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعه النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق،2015.
11- عبدوس، عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010_2011.

12- فراح، صبرينة، "سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة دراسة حالة الجزائر في أطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011.
13- كاظم، ايفان جواد، قياس وتحليل العلاقة بين الكثافة النسبية لرأس المال وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية –العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.
14- كشمش، عباس جواد احمد، تحليل أثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2022.
15- الوائلي، خضير عباس حسين، استعمال اسلوب ARDL في تقدير أثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017.

4_ الموقع الالكتروني

1- "تركيا في انتظار 30 مليار دولار" جريدة الوسط (19/12/2007)، الكويت، الموقع: www.alwasat.com.kw.

2- http://ar.wikipedia.org/wiki/ماليزيا#.D8.A7.D9.84.D8.A7.D9.82.D8.AA.D8.B5.D8. A7.D8.AF.

3- http://www.malaysiagate.com/page.php?lnkid=26.

4- البنك الدولي الموقع الإلكتروني www.worldbank.org

5- جريدة العرب الاقتصادية الدولية، منشورة على الموقع: قطاع الخدمات الماليزي يقود قاطرة النمو الاقتصادي | صحيفة الاقتصادية(aleqt.com) .

6- حسن محمود العتمني، التضخم والانكشاف، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولي: www.info.techacountants.com/forums/showthread.php/10462.

7- حسن محمود العتمني، التضخم والانكشاف، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولي: www.info.techacountants.com/forums/showthread.php/10462.

8- سعد عزت السعدي، "مفهوم الاتفاقيات الدولية ومراحلها"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، الموقع www.ssrcaw.orgبتاريخ 24\8\2017.

9- صندوق النقد الدولي" سياسات الاقتصاد الكلي للانضمام الى الاتحاد الأوربي" على الموقع بتاريخ 23/8/2009.

10- لقمان عمر، أي مستقبل لتركيا وسياساتها الخارجية بعد انتخاب غول رئيسا للجمهورية فيها، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، شبكة المعلومات الدولية على الرابط: http://www.asharqalarabi.org.uk

11- محمد محمود النصر، عبد الله محمد شامية، مبادئ الاقتصاد الجزئي، النصوص منشورة برخصة المشاع الإبداعي، الموقع: https:\\ar.Wikipedia.org\w\index.php?title=_&oldid=53772849.

12- مقالة منشورة عن الزراعة في ماليزيا، على الموقع:https://ar.m.wikipedia.org/wiki

13- ملخص منشور على الموقع: السياسات التجارية(uobabylon.edu.iq)

ثانيا: المصادر الاجنبية

1 _ Francisco Rodríguez and Dani Rodrick , Trade policy and economic growth: A Skeptic's Guide the cross-national Evidence, University of Maryland and Harvard University , Department of Economics, Cambridge, MA 02138 (617) 495-9454 May 2000.

2 _ The World Bank, world development report, 1987.

3_ Stojanov، D. (2007)، Validity of the ECONOMICS THOUGHTS OF KENES AND MARX FOR THE 21 CENTURY، ZB.RAD.EKON.FAK.RIJ، VOL.25، NO.1.

4_ Said Al- Najjar، Foreign trade policies and the environment of countries، IMF, 1999.

7 _Vasudeva، Hari، introductory macroeconomics، national council of educational reaserach and training,2007.

8 _ IMF، "What are the components of the Gross Domestic Product (GDP) data series in International Financial Statistics (IFS)?"

9 _ Kwok Tony Soo: endogenous Economic Policy and the Structure of Production: Theory and Evidence, London, London School of Economic, August 2004.

10_ Simon Kuznets: Modern Economic Growth: Rate, Structure And Spread, Katharina Muller Economic History before the Industrial Revolution, LUD WIG Maximillian's Universital Munctten, 2008.

11_ T.S. Papola: Emerging Structure Of India Economy – Implications OF Growing Inter – Sectoral Imbalances, Institute For Studies In Industrial Development New Delhi, The Indian Economic Association Andhra University, Vishakhapatnam, December 27 – 28.

12_ Harun Alp and Selim Elekdag،2011 ,The Role of Monetary police in Turkey during the Global Finoncial Crisis, International Monetary Fund.

13_ Sessiz Devrim, Turkiyenin Demokratik Degisim Ve Donushm Envanteri 2002_ 2012.

14_Prakash Kannan, perspective on high Interest in turkey, 2008.

15_ Kaplan, Kemal Burçak 2012 Analysis of trade Policies and Productivity of Turkish Economy during 1970s and 1980s, A Master's Thesis presented to Lund University, school of Economics and Management.

16- Food and agriculture in turkey, March 2014, investment support and promotion agency of turkey: www.invest.Gov .tr.

17_The Global, Competitiveness Report, World Economic Forum, Professor Klaus Schwab, 2018.

12- Kutlay, Mustafa (2019) the Political Economies of Turkey and Greece Crisis and Change.

Abstract

Trade policy is considered one of the macroeconomic policies that represent an important pillar for building a strong and solid economy. It is the means to organize international exchange and through it the acquisition of modern technology and the opening of wide foreign markets in addition to the provision of hard currencies and then the creation of jobs and the sustainability of economic growth.

The importance of research comes in the role of trade policies as one of the branches of macroeconomic policies in stimulating the performance of economic activity for the productive and service economic sectors, which reflects this in improving the Iraqi economy. As Iraq suffers from structural imbalances in the productive sectors and their weak contribution to employment and the formation of the gross domestic product. The aim of this research is to develop perceptions of possible solutions to the challenges facing the Iraqi economy, especially the exacerbation of the problem of the imbalance of the productive structure through economic and commercial policies, through the study of selected international experiences and the analysis of the reality and development of trade policy in it and global economic developments, and thus the possibility of developing options or future scenarios that represent a framework A general commercial policy that is consistent with the situation of the Iraqi economy and the direction of the global economy. The method of deduction was used in analyzing the experiences of Malaysia and Turkey by tracking the colleges to reach the particles that caused success in those countries.

It has become clear to us that the Iraqi trade balance after 2003 suffers from a permanent deficit if we exclude oil revenues, and the reason is due to the low value of non-oil exports compared to imports because the productive apparatus is backward, and there is a direct relationship between the degree of freedom of trade and the balance of trade, so the greater the trade freedom, the greater The deficit in the balance due to the increase in the proportion of imports.

The study starts from the hypothesis the imbalance of the gross domestic product through dependence on the oil sector makes the economy vulnerable to shocks, so it is necessary to use correct trade policies in addressing this imbalance.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University

Faculty of Administration and Economics

Department of Economics

Measuring and analyzing the role of trade policy in the structure of GDP Experiences of selected countries with special reference to Iraq for the period (2000-2021)

Introduction letter to

To the Council of the College of Administration and Economics

_ University of Karbala

It is part of the requirements for a master's degree in economic sciences

by the student

Zainab Adnan Abed

Supervised by

Assistant Professor Dr.

Shaymaa Rasheed Mohsen

1444 2023